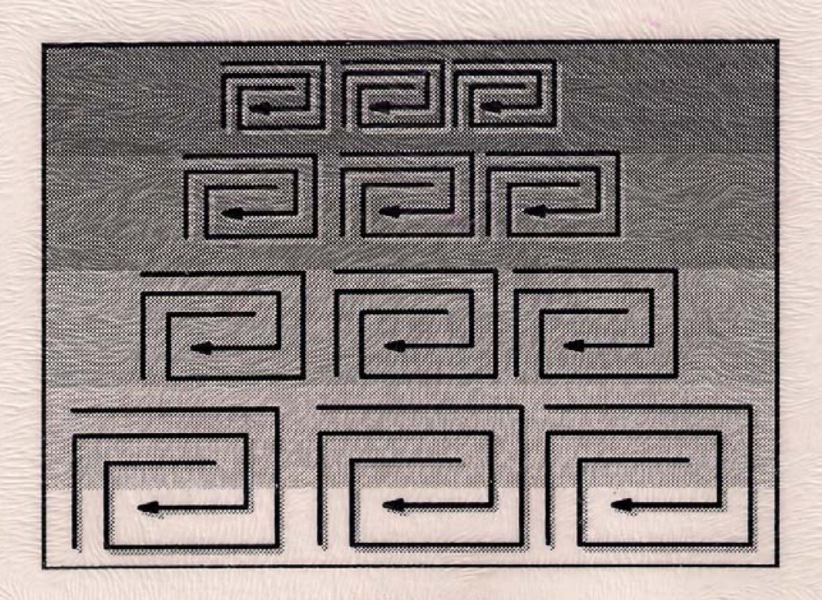
رشيد بوزيان

الموازنة بين نحو سيبويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)



الجزء الثاني

هذا الكتاب

... إننا إذ نلفت الانتباه إلى ما ذكر لا نمل من تكرار القول بأننا في هذا الضرب من الموازنات و المرادفات التي أقمناها بين السيبويهية و التوليدية لا نسعى إلى أن يكون الترادف تطابقا كليا و عامًّا في الجزئيات و التفاصيل شكلا و مضمونا و لكن الذي نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو **مناطات الترادف الصوري العام** . أي أننا نسعى إلى استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشتغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية و هو تشابه يتراءى لنا في شكل تواردات و تداعيات يستدعي بعضها بعضا كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث « الزوايا » التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا « النظام العاملي » الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ . ونحن في كل ذلك لا نسعى إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي و إن كان ذلك أمرا محتملا يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة ، و لكن الذي نسعى إليه هو محاولة الاستدلال على الفكرة الأساس التي قام عليها هذا الكتاب و هي أن « **الخيال العاملي** » تستفزه دائما نفس الذوات النظرية و نفس العلاقات الصورية و نفس الملاحظات و زوايا النظر و نفس المسلسمات العامة و إن اختلفت صورة « النموذج النظري » المستمد من مراجع ذلك الخيال ، في التفصيلات و الاستنتاجات . بَيِّنٌ إذن أن الترادف المزعوم هنا ترادف في عموم **نمط الاستجابة** لإملاءات ذلك الخيال العاملي و ليس في خصوص ما يؤول إليه من ضروب التفصيل . و هذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض وحدة « العقل النظري » و محدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من « الثوابت » التي لازمته منذ عهود بعيدة و مازالت تتحكم فيه إلى الآن .

المحور الثاني: «الترادف النحوي التفصيلي»

القسم الأول : «الواحد والمتعـــدد»:

نسق «التعريفـــات» ونظام
التمثيلات المعجمية والتركيبية
في العامليـــة التوليـــديـــة

الباب الأول

برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد في التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

1 - إن القدرات التي يمتلكها المتكلم والتي تمكنه من التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة ومن ممارسة الإنتاج والتأويل تستوجب القول بأن بحوزة المتكلم: معرفة ضمنية بالقواعد وبالمبادئ التي تنضبط بها تراكيب لغته. هذه المعرفة الضمنية النحوية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية هي القطب الذي تدور حوله رحى البحث النحوي في إطار التقاليد التوليدية.

2 - إن النحو في مفهوم ومفترض هذه التقاليد يتدرج في جملة من رتب الكفاية أولها القدرة على التمييز بين التراكيب التي تنتمي الى اللغة التي تنضبط وفق مبادئ هذا النحو وقواعده وبين التراكيب التي ليست كذلك. من جهة أخرى النحو في التعريفات التوليدية عبارة عن نسق، من المبادئ والقواعد التي هي مناط الصحة والفساد في التراكيب، من خصائصه الانسجام والاتساق. وهذا يلزم عنه أن تحصيل النحو للرتبة الكفائية المذكورة أعلاه مرتبط أيضا بقدرة ضوابطه وقواعده على تصنيف التراكيب باعتبار الصحة والفساد.

هذا الضرب من ضروب الكفاية والذي لا يمكن لنحو اي لغة من اللغات أن يعدم حظه منه يدعى عندهم بالكفاية التمييزية أو التعيينية[1]. لأنه يشترط في النحو القدرة على التمييز داخل عموم التراكيب اللغوية بين ما ينتمي الى اللغة المنضبطة بحدوده وما لا ينتمي وكذا التمييز داخل المنتمي: بين الصحيح والسقيم.

إن المشكل الذي يواجه النحو في إطار سعيه نحو تحصيل هذه الرتبة الكفائية إذن هو محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي، سواء على صعيد اللغات الطبيعية في تنوعها وتعدد فصائلها واصنافها وآحادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد. وسبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الادنى في التنويع وهو الثنائية (المنتمي اللامنتمي، الصحيح/ السقيم). التمييز الاول يجعل اللغات

---

1 - Observational adequacy.

نوعين: نوع تنتمي إليه التراكيب المعنية بالتحليل ونوع لا تنتمي إليه هذه التراكيب وداخل النوع الاول التراكيب على تعددها وتنوعها ترجع الى بابين اثنين هما الصحيح والسقيم.

اللامنتمي

المنتمي — الصحيح

السقيم

3 ـ إن تدرج النحو في رتب الكفاية، المشهورة عند التوليديين، مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الوقائع اللغوية وتصنيفها باعتبار مقياس الصحة والفساد الى مستوى آخر أرقى يمكن من تفسير الحدوس التي توجه المتكلم في أحكامه على تراكيب لغته.

4 ـ إن النحو الذي يصبو الى الترقي في مدارج الكفاية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على قاعدة جزئية يستقيم جعلها أصلا للصحة في الجملة السليمة الموافقة وللحن في الجملة الفاسدة المخالفة وذلك لأن هذا المستوى لا يمكن من تفسير الحدوس المتكلمية، بل يجب صياغة مبادئ عامة تمكن من تفسير علة الفساد في تراكيب لغوية تنتمي الى أبواب مختلفة بحيث يصح أن نزعم أن علة الفساد في الجملة المعنية بالتحليل متعدية وليست لازمة اي أنها صالحة لتفسير الصحة والفساد في أصناف اخرى من التراكيب. وهذا معناه أن **العلة المنصوص عليها أصلا للصحة او الفساد في حالة جزئية معينة يجب ان تكون مطردة في غير الأمثلة المستهدفة بالوصف**[2]. والاطراد (وهو مرادف عندنا للتعميم) إذا ثبت

---

2 ـ نضرب في هذا الهامش مثالا نبين به المراد. فالأصل في المفعول به ـ الانجليزي ـ أن يتأخر عن فعله لكنه في المثالين التاليين جاء مخالفا لهذا الأصل:

(i) Detective stories, I don't like.
(ii) Which stories do you like?

والأصل في مخالفة الأصل أن تكون مظنة للفساد إلا أنه لا فساد في الجملتين فدل ذلك على أن الصحة فيهما يجب إرجاعها الى قاعدة تجيز تصدير المفعول به في (i) وأخرى توجب تصدير المكون الاستفهامي في (ii) . إلا إن هذه القواعد لا تفسر الفساد في الجملتين الآتيتين:

(iii)* Detective stories; I wonder; if he likes.
(iv)* Where do you wonder if he lives?

بل إن (iii)و(iv) يجب أن يحكم بصحتهما في ضوء القاعدتين المذكورتين وليس ذلك بشيء. وباختصار يجب تقييد قاعدة نقل المفعول به بعدم مجاوزة الاداة if في كل من (i) و(iii) وكذلك الشأن بالنسبة لنقل المكون الاستفهامي في (ii) و(iv). إن النحو الذي يصبو الى الكفاية الوصفية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على القاعدة مرجع الصحة والفساد في التراكيب على الشاكلة المشروحة آنفا بل يجب أن يتجاوز ذلك الى اقتناص التعميمات الدالة وذلك باستشفاف العلاقة التي تربط بين مظاهر اللحن في التراكيب المختلفة. وفي المثال المعنى عندنا هنا بالتحليل يجب صياغة مبدإ عام يفسر علة الفساد في الجملتين (iii) و(iv). وفي هذا الخصوص يمكن أن يقال مثلا إن في الانجليزية مبدءا يمنع المنقول ⇐

كان دليلا عندهم على أن العلة (أو"المبدأ") يصح اعتبارها جزءا من فطرة المتكلم اللغوية (او ما يسمونه بالنحو الداخلي او المعرفة الضمنية المذكورة آنفا). وهذا الاعتبار صحته عندهم تتناسب طردا وعكسا مع اتساع مدى الاطراد المذكور، اي كلما اتسع حيز الاطراد ونطاقه كان ذلك زيادة في منسوب الصحة المحمولة على الاعتبار المذكور والعكس بالعكس.

إن هذه المبادئ المطردة (اي القابلة للتعميم) تتنزل من النسق التمثالي العام الضابط والرابط لاطراف ومكونات النظرية النحوية منزلة الصياغة المستصرحة للمعرفة اللغوية الضمنية المتكلمية. أي أنها تتنزل من هذه المعرفة منزلة الجهاز الحاكي.

5 ـ إن السمة الأساسية التي تميز البرنامج التوليدي عن غيره من البرامج تكمن في تحويل مركز الكثافة التصورية والثقل التمثالي في التحليل من اللغة نفسها الى معرفة المتكلم بهذه اللغة وبعبارة أدق من النص اللغوي الى صورة هذا النص في تمثيلات المتكلم الذهنية.

نفتتح هنا ما نصبو إليه، في هذه الرسالة، من تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيبويهية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية، ومن رسم لحدود هذا الترادف وذلك بالقول إن هذين البرنامجين النحويين يتقاسمان همًّا واحدا من الناحية العملية وهو بناء أنساق من القواعد تتنزل من التراكيب اللغوية منزلة الأصل التأسيسي. إلا أن التوليدي يجاوز هذا الحد إذ يوجه استدلالاته بما يجعلها امتدادا وتأييدا لعقائد فلسفية من جملتها أن الانساق القواعدية المبنية نماذج تمثالية تصاغ وفق نظام تصوري، يقوم على افتراض أن إخراج هذه الأنساق إنما هو استصراح للقدرة اللغوية المتكلمية أي محاكاة تمثيلية لمعرفة المتكلم الداخلية و الذهنية بنحو لغته.

6 ـ "النحوية" عند التوليديين أمر مستقل عن "المقبولية" الاولى اعتبار نظري والثانية اعتبار متكلمي: فالجملة توسم بميسم النحوية إذا كان انتظامها البنيوي موافقا لما هو منصوص عليه في مبادئ النظرية النحوية، أما المقبولية فترتبط بحدس المتكلم تجاه الوقائع اللغوية. وهذا معناه أن الجملة قد تكون غير مقبولة عند المتكلم لكنها نحوية من منظور موافقتها لقواعد النحو.

الجمل الثلاث التالية مثلا:

(i) [That Bill had left] was clear.

(ii) It was clear [that Bill had left].

⇐ من مجاوزة if (=اي بصرف النظر عن كونه مفعولا به أو مكونا استفهاميا). هذا المبدأ العام يناسبه في إطار العقائد التوليدية أن يكون جزءا من النحو الداخلي للمتكلم اي من نسق المبادئ التي تمكنه من إنتاج وتأويل الجمل في لغته ومن توجيه قرارات المقبولية.

(iii) Once that [that Bill had left] was clear, we gave up.

سليمة نحويا لأنها مبنية وفق قاعدة نحوية تصير بموجبها الجملة جزءا من جملة أخرى إلا أن (iii) على نحويتها لا حظّ لها في المقبولية. (=حدس المتكلم يرفضها).

أمام هذا الضرب من الحدوس المتكلمية يكون اللساني أمام اختيارين:

(i) ـ إما إعادة النظر في قواعد النحو بحيث تكون مصوغة على شاكلة تمكن من وسم الجمل التي لا حظّ لها في المقبولية المتكلمية باللانحوية.

(ii) ـ وإما الاحتفاظ بقواعد النحو المصوغة كما هي وإرجاع اللامقبولية الى اعتبارات اخرى مستقلة عن النحو.

إن المتكلم السليقي ينص حدسه في مثل هذه الأحوال على اللامقبولية . والنظرية النحوية تتقدم باعتبارها آلة استدلالية تسعى إلى تقديم تفسير لهذا الضرب من الأحكام المتكلمية المؤسسة حدسيا. وهذا معناه أن النحوي هو الذي يبين أن اللامقبولية في الجملة المعنية بالتحليل ترجع الى أسباب لها علاقة بالمبادئ النحوية أو الى أسباب لها علاقة بعوامل أخرى مغايرة. والاختلاف بين النحاه في هذا المستوى ـ ان وقع ـ يكون اختلافا في التحليل ولا يبلغ درجة تتضارب فيها أحكامهم في شأن نحوية الجمل أو لانحويتها. ومن المهام المنوطة بالنظرية النحوية في هذا الخصوص أن تعين بوضوح حدود اللامقبولية التي يمكن تفسيرها في إطار النحو.

غاية الأمر أن لحدس المتكلم واجهتين: واجهة تصله بمبادئ وقوانين نحوه الداخلي وواجهة أخرى تنفتح به على تعقيدات التفاعل بين نحوه الداخلي وعوامل أخرى مستقلة عن هذا النحو.

إن الفصل في النحو التوليدي بين هاتين الواجهتين هو فصل بين موضوعين يمكن أن يشتغل بهما البحث اللغوي لكن على الانفصال لا على الاتصال اي أن كلا منهما يمكن أن يكون موضوعا مستقلا لمنحى خاص من المناحي التي يحتملها البحث النظري في الظاهرة اللغوية. والنحو التوليدي إذ يقوم على مقدمة الفصل بين الواجهتين يرتضي لنفسه النظر في القضايا المرتبطة بالواجهة الاولى اي النحو الداخلي (=المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم السليقي) وأما التفاعل بين النحو وغيره من الانساق الذهنية فهو وإن كان موضوعا وجيها الى أقصى الحدود فإن البحث في أوجه هذا التفاعل (ضوابطه ومبادئه ومستوياته) ليس جزءا من اهتمام النظرية النحوية في حدودها المتعارف عليها توليديا.

يتبين مما تقدم أن **التمييز بين النحوية والمقبولية ليس تمييزا محايدا** وذلك لارتباطه باعتبارين اثنين أولهما أن المراد منه رسم الحدود التي تفصل موضوع النظرية النحوية التوليدية عن موضوعات غيرها من النظريات والثاني أن النحو بقيامه على التمييز المذكور يدشن استقلاله التام عن الواقع المتكلمي

وهذا الاستقلال موضوع آخر لنا عليه تعقيب مفصل في مكان آخر من هذا البحث. وبعبارة أخرى: **استقلال "المقبولية" عن "النحوية" في النحو التوليدي مؤسس غائيا على فكرة الاستقلال عن النظريات النحوية غير التوليدية او ذات المنحى التداولي ومؤسس فلسفيا على مقدمة الاستقلال عن تعقيدات الواقع المتكلمي.**

7 - وفي اطار التصريح بالمسلمات الفلسفية المؤسسة للاختيارات النظرية المتعلقة بالمسألة المعرفية في إحدى واجهاتها يقيم التوليديون تمييزا آخر بين تعريفين اثنين للمعرفة النحوية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية وذلك بغرض تحديد المختار من هذين التعريفين: وذلك، التمييز بين النحو باعتباره قائمة من الجمل النحوية أو نسقا من القواعد والمبادئ. وهذا معناه أن المعرفة اللغوية عندهم تحتمل نظريا أن تكون معرفة إحصائية أو معرفة قواعدية. الأولى شرطها الاستغراق المادي الماصَدَقي لآحاد التراكيب وليس لأنواعها واما الثانية فشرطها الاستغراق الصوري وهذا المنحى الاستغراقي يستوجب التعامل مع الأصناف والأنواع لا مَع الآحاد[3].

في الحالة الأولى معرفة المتكلم بلغته (اي نحوه الداخلي) عبارة عن قائمة تحيط ـ على وجه الاستغراق ـ بكل الجمل التي تحتملها لغته والمتكلم في ممارسته اللغوية يلجأ الى هذه القائمة فإن صادفت الجملة المعنية عنده بالإنتاج او التأويل إحدى الجمل التي اتسعت لها القائمة المذكورة كان ذلك دليل نحويتها والعكس بالعكس.

وفي التعريف الثاني يفترض أن المعرفة اللغوية المتكلمية لا يستقيم كونها عبارة عن قائمة من الجمل وأنها - بدلا من ذلك - عبارة عن **نسق معرفي محدود** يمكن المتكلم من تأليف وتأويل عدد غير محدود من الجمل. وذلك مبني على فكرتين:

---

3 - هذه الموازنة بين الآحاد والأصناف (أو بين الجزئيات والكليات او بين الموازين والتلفيظات) لا يخلو منها نظر لغوي وغير لغوي. ثم إن اعتبار الأصناف والأنواع مجالا للتناول النظري دون الآحاد سنة معروفة في الممارسات النظرية منذ القدم (في الارسطية والسيبويهية وغيرهما) واستثناء الآحاد من مجال التناول النظري نعلم أصله ومرجعه إذا تذكرنا:

– أن النظرية مطاردة كما هو معلوم بقدر الاستقلال عن الواقع في ماديته وجريانه الموصول (راجع "الواقع اللغوي والترادف النظري")

– وأن الآحاد عناصر حية في هذا الواقع.

– وأن خروج الجمل من حيز الآحاد الى حيز الاصناف والأنواع في التناول النظري هو أول ما تستقل به النظرية عن الواقع أوهو - إن شئت - المدخل إلى هذا الاستقلال وذلك في إطار مقدمة صلب الواقع المؤسسة لكل نشاط نظري في مجال العلوم الانسانية (تراجع تفاصيل هذه المقدمة في المرجع السابق).

ـ الأولى أن القائمة الإحصائية، أمر مستحيل من الناحية العملية لأن الجمل النحوية لا حدَّ لها، كما أنها ـ من الناحية النظرية ـ لا سبيل الى الاستدلال على وجودها.

ـ الثانية أن الكائنات البشرية مبتلاة بمحدودية الذاكرة ومن هذه الجهة أيضا لا سبيل الى الزعم بأن الكائنات البشرية يمكنها أن تختزن ذاكرتها على جهة الاستغراق الماصدقي كل الجمل الممكنة والمحتملة.

التعريف المعتمد في النحو الوليدي هو التعريف النسقي وليس التعريف الإحصائي. وهذا الاختيار ألزم النحو التوليدي بمنحى خاص في البحث غايته استصراح نسق القواعد والمبادئ، المتناهي في مادته وصورته واللامتناهي فيما يحتمل توليده من جمل وتراكيب، والمزعوم آلة تشتغل بها المعرفة اللغوية المتكلمية.

*　　　*　　　*

ونختم هذه الفقرة بتعقيبات أربعة على هذا التمييز في النحو التوليدي بين التعريفين: الاحصائي والنسقي، نذكرها في هذا السياق مجملة على أن نرجع إليها لاحقا بما يناسبها من التفصيل:

ـ أولها: أن هذا التمييز مبني على توجيه فلسفي خاص لطبيعة العلاقة بين الأصناف وآحادها (اي بين الأنواع وأفرادها)، تكمن في أن الآحاد تتولد عن اصنافها، وأن الأنواع متناهية والأفراد غير محدودة و أن القواعد والمبادئ خاصيتها أنها نسق متناه يمكن من إنتاج الجمل والتراكيب التي لا تنحصر بعدٍّ ولا إحصاء.

والحديث عن هذا التوجه الفلسفي المخصوص في الربط بين الأنواع والآحاد يرجع الى أصول تصورية قديمة ارسطية وغير ارسطية اشتهرت بها العقلانية الكلاسيكية واحتفظت العقلانية الحديثة ببقايا منها لم تستطع التخلص منها ولعل ذلك يصلح دليلا على القول بأن تلك الأصول التصورية من ثوابت العقل النظري التي لا تفارقه.

– الثاني: أن التمييز بين التعريفين الاحصائي والنسقي يرادفه في النحو العربي القديم (من الناحية الشكلية العامة ـ على الارجح ـ وبصرف النظر عن التعقيدات المرتبطة بالامتدادات التصورية والاستدلالية التي يحتملها التمييز المذكور):

أ/ التمييز بين السماع والقياس على اختلاف بين النحوين في مناط التمييز (وهو المعرفة المتكلمية بالنسبة للنحوي التوليدي والنص بالنسبة للنحوي العربي القديم).

ب/ وكذا التمييز بين القاعدة العامة والضابط وبين صورهما الجزئية.

ج/ والتمييز بين الموازين والتلفيظات.

ـ الثالث: إذا كان التمييز السالف بين النحوية والمقبولية سبيل النظرية النحوية الى الاستقلال عن الواقع المتكلمي (في واجهته المنفتحة على تعقيدات التفاعل بين النحو الداخلي وبين العوامل غير اللغوية...) فإن التمييز بين التعريف النسقي (=الاصناف ...) والتعريف الإحصائي (=الأفراد والآحاد) تدشن به النظرية أيضا استقلالها عن الواقع اللغوي في تعدد افراده وآحاده وفي تعدد صوره الجزئية اللامتناهية.

ـ الرابع: إن الأصل التصوري الثابت والمطرد في كل المقدمات السابقة هو فلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها. فقد ذكرنا في أول الكلام أن المشكل الذي يواجه النظرية النحوية في إطار سعيها نحو تحصيل الرتبة الكفائية الأولى في سلم الكفايات:

أ ـ هو « محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي سواء على صعيد اللغات في تنوع آحادها وتعدد أفرادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد... وأن سبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الادنى في التنويع وهو الثنائية»:

المنتمي [الصحيح / السقيم]
اللامنتمي

ب ـ وذكرنا أيضا أن تدرج النحو في رتب الكفاية مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الأفراد وتجنيسها باعتبار معياري الانتماء وعدمه والصحة وعدمها الى مستوى تفسير الحدوس المتكلمية وأن ذلك مرتبط بفكرة **العلل المطردة (=المبادئ القابلة للتعميم)** باعتبارها جزءا من معرفة المتكلم اللغوية. وهذه الفكرة في حد ذاتها مرتبطة بمطلب المحاصرة المذكور آنفا، لأن العلة إذا اطردت عبر الأفراد والآحاد كانت رابطا بين هذه الأخيرة أو ـ بعبارة أخرى ـ عنوانا اختزاليا يحاصر التعدد والتنوع الذي يطاردها.

والذي نريد التنبيه إليه على وجه التحديد في هذا التعقيب الرابع هو أن: التمييز بين النحوية والمقبولية وكذا التمييز بين **المفهوم الاحصائي والمفهوم النسقي للمعرفة اللغوية المتكلمية**، واجهتان من الواجهات التي يطرد فيها الأصل المذكور أول هذا التعقيب الأصلُ الذي ترجمناه بفلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها.

8 ـ إن منتهى الرتب الكفائية في الترتيب التوليدي هي الرتبة التفسيرية، وتحصيل هذه الرتبة دونه العمل على **تحديد الكيفية التي تحصل بها للمتكلم المعرفة اللغوية.**

ومرة أخرى تتدخل فلسفة محاصرة الأجزاء وتفرض على النحو التوليدي توجها خاصا في المسألة الاكتسابية يناسب مقتضى تلك الفلسفة ومستلزمها وذلك قولهم إن جزءا كبيرا من المعرفة اللغوية التي بحوزة المتكلم ليس مكتسبا ووجه المناسبة المشار إليها أن القول بالاكتساب، أي أن المتكلم يتعلم كل الجزئيات والتفاصيل يوقع في الاضطراب والتناقض لأنه إذ قد تبين أن الواقع اللغوي ليس محدودا فكيف يمكن للمتكلم أن يتعلم اللامحدود وأن يستوفي في هذه الحالة حق الاكتساب غير منقوص. فالقول بالتعلم يقتضي أن المتكلم لا يمكنه ممارسة البيان اللغوي إلا أن يستغرق تعلما وتحصيلا كل جزئيات الواقع اللغوي وتفاصيله وهذا اقتضاء مظنون به الفساد ابتداء. هذا فضلا عن أن المتكلم يكتسب لغته بسرعة بالغة وفي سن مبكرة لا تتجاوز ست سنوات وهي مدة محدودة جدا بالنظر إلى "لامحدودية" الواقع اللغوي، وأن اللغة علاوة على كل ذلك لغات متعددة وليست لغة واحدة وأن المتكلم لا يحتاج الى أن تبين له مبائ وقواعد اللغة التي يكتسبها حتى تحصل له المعرفة بها. شومسكي[4] يوضح المسألة بواسطة المثال الآتي :

- I wonder who [the men expected to see them]

- [The men expected to see them].

الضمير them في الجملة الأولى يمكن أن يعود على the men ولا يجوز ذلك في الجملة الثانية الفرق في تأويل الضمير ثابت، وليس في الجملتين قرينة لفظية يناسبها أن تكون علما على هذا الفرق. وهذا معناه أن الفرق المذكور ليس من قبيل ما يتعلم ولو كانت القرينةُ المشار إليها لجاز أن نزعم بأنها مناط التعلم وفقدها دليل على نقيض ذلك.

غاية الأمر أن الحدس المتكلمي الذي ينص على الفرق في تأويل الضمير ليس مرجعه التعلم ولا الأدلة التجريبية (=القرائن اللفظية) وأن ذلك من معانيه أن جزءا من المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم فطري وليس مكتسبا.

الفلسفة الثاوية وراء هذا التصور أن الكائنات البشرية تمتلك " قريحة وراثية "[5] تمكنهم من معرفة اللغة. والخاصية الوراثية لهذه القريحة أو (الجبلة) تجعلها مستقلة عن اللغات في تنوعها وتعددها (أي عن خصوص هذه اللغة أو تلك). أي أن المتكلم في هذا التصور مزود وراثيا بقدرة ذهنية تمكنه من تعلم أي لغة من اللغات الطبيعية وليس بنحو لغة خاصة من هذه اللغات دون غيرها.

---

4 - شومسكي (a - 1986 : 8.).

5 - "Genetic endowment ".

إن القول بالوراثية هنا واجهة أخرى من واجهات "محاصرة المتعددة" والبحث عن "الواحد" إنه قول توجهه الرغبة الموصولة في اختزال العدد الهائل من اللغات ومن الفصائل اللغوية في مركز ثقل على درجة عالية من الكثافة والتجانس.

9 ـ هناك تمييز آخر يصب في نفس الاتجاه أي في اتجاه محاصرة التعدد والتنوع وهو التمييز بين "النحو الكلي" و "التجربة اللغوية" الخاصة[6]

الكلام السابق كان مبنيا على فكرة أن "السماع" (=اللغات الطبيعية المختلفة) على تعدد أبوابه وتنوع مسالكه يمكن إرجاعه الى قياس وحيد هو نسق المبادئ (=النحو الكلي/الملكة أو القريحة الوراثية)، لكن القول بأن هذا القياس الوحيد جزء من الإرث البيولوجي المشترك بين بني البشر يلزم عنه أن المتكلم يمكنه الإفصاح والإبانة بكل اللغات الممكنة والتي يحتملها القياس الوحيد المذكور بدون تفاوت وهذه النتيجة يكذبها الواقع، إذ إن الإفصاح الذي يتحقق للمتكلم في لغته الأم لا يضاهيه إفصاحه في أي لغة أخرى يتفق له اكتسابها بعد لغته الأولى. والسؤال الذي يناسب هذا الوضع الاستدلالي المعقد يمكن صياغته على الشاكلة التالية:

لماذا لا يستطيع «المتكلم سليقة» **أن يفصح** إلا في لغته الأم في حين أنه مزود "بقياس كلي" أو نسق من المبادئ تشترك فيه كل اللغات؟

غاية الأمر أن المسألة تتعلق هنا بإمكان نظري لا مقابل له في الواقع. بحيث أن القول بالقياس الكلي (=القريحة المحددة وراثيا) يلزم عنه قول آخر بأن المتكلم يستطيع بفضل هذا القياس المكون لِجِبِلَّتِهِ اللغوية أن يبين بكل لغات الطبيعية إذ ليست هذه الأخيرة إلا صورا جزئية وفروعا متولدة عن القياس الكلي المذكور:

إن القول بالنحو الكلي أو القريحة الوراثية لا يستقيم منطقيا إلا بأحد توجيهين استدلاليين:

أ ـ إما البحث في الواقع اللغوي عن متكلم "مطلق" تتوافر فيه قدرة على الإبانة اللغوية تستغرق كل اللغات وهذه وجهة في الاستدلال عقيم مسلكها لأن الواقع اللغوي ليس غنيا بما يكفي ليمكن النحوي من بغيته الاستدلالية في هذا الخصوص. ومن هذه الناحية تبدو نظرية "النحو الكلي الوحيد" مفارقة تصورية مغرقة في التعالي على الواقع اللغوي المغرق والمعجز في تعدد اجزائه وتنوعها.

ب ـ وإما البحث عن مسوغ تجريبي يجاوز به النحوي الاعتذراية التي تكتنف الاختيار الأول وذلك بتحديد وتعيين عنصر تجريبي تزعم له خاصية توجيه المعرفة اللغوية المحددة وراثيا (=القياس

---

6 ـ المرادف التصوري لهذه الثنائية في النحو العربي هو ثنائية القياس والسماع. سنفصل الحديث عن أوجه هذا الترادف لاحقا.

الكلي) توجيها جزئيا مخصوصا تنطمس معه القدرة اللغوية الكلية المنفتحة على المتعدد والمتنوع والمزعومة في رتبة من الرتب التخيل النظري أصلا صالحا ومرجعا يمكّن المتكلم من الإفصاح بكل اللغات.

إن فكرة التجربة اللغوية الجزئية والمحدودة تندرج في سياق البحث عن هذا المسوغ التجريبي.

يقول أحد النحاة التوليديين[7]: « إن القول بأن القدرة على الممارسة اللغوية عند المتكلم ترتبط فقط بالملكة اللغوية المحددة وراثيا تستوجب القول بأن المتكلم يستطيع التكلم بكل اللغات الممكنة بصرف النظر عن خصوص محيطه الذي أحاط بنشأته اللغوية الأولى. والذي يحد من هذا الاستلزام المنطقي الناتج عن القول بالملكة اللغوية المحددة وراثيا هو القول بأن: الملكة اللغوية بمفردها ليست كافية بل لابد من التجربة اللغوية المخصوصة التي تخرج المعرفة اللغوية الكلية الى حيز التطبيق والتوظيف».

خلاصة القول إذن أن القدرة اللغوية في إطار نظرية النحو الكلي "قياس" مرن منفتح على كل اللغات وهذا الانفتاح لا يصدقه في الواقع اللغوي دليل تجريبي إذ لا وجود لمتكلم يتكلم بكل اللغات، ودور التجربة اللغوية الخاصة أنها: إذ توجه المعرفة اللغوية الوراثية التوجيه الجزئي المناسب لواقع لغوي جزئي تنسخ فيها تلك القدرة السابقة على "الانفتاح المطلق" على المتعدد والمتنوع وتُحِل محلها انغلاقا على واقع لغوي مخصوص. (مع هامش ضيق جدا للانفتاح على اللغات الأخرى يمكن من الاكتساب الجزئي للغة الثانية والثالثة.... وجزئية الاكتساب هنا مرتبطة بما ذكرنا آنفا من أن قريحة المتكلم في لغته الأولى لا تبلغها قريحة في أي لغة أخرى ثانية أو ثالثة).

10 ـ إن هذا التحليل يستوجب اللجوء إلى مفهوم إضافي يضمن لفكرة التوظيف الجزئي للقياس (أو الميزان) الكلي في إطار تجربة لغوية محدودة المكانة التي تناسبها ضمن الصرح التصوري السابق.

وبعبارة صريحة، ما تقدم في الفقرات السابقة يستوجب البحث في طبيعة الآلة التي يتم بها هذا الربط التوظيفي (أو الإنزالي) بين "الكلي المعرفي" و "الجزئي التجريبي".

إن المبادئ والقواعد النحوية الكلية المشتركة بين الألسن تقابلها فروق بين اللغات المختلفة تبلغ في بعض الحالات درجة من الحدة تكلف نظرية النحو الكلي عنتا شديدا. وهذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالحقيقة التالية « المعرفة بنحو لغة معينة لا يستلزم المعرفة بنحو لغة أخرى». الانجليزية واليابانية مثلا بينهما تشابه من حيث أن الجمل فيهما تتكون من الفاعل والمفعول والفعل لكنهما يختلفان في المنحى الذي يتخذه ترتيب هذه المكونات. وهذا معناه أن كون الرتبة الانجليزية (فاف مف) ليس جزءا من الكليات اللغوية، إنه جزء من نحو اللغة الانجليزية وليس جزءا من نحو اللغة اليابانية. والسؤال المطروح

---

7 ـ انظر: Riemsdijk , H c. Van and E. S williams 1986 " *Introduction to the theory of Grammar*" P 110 - 125.

في سياق هذا المشهد هو كيف تصير هذه القاعدة الرتبية جزءا من نحو المتكلم يهتدي بها في تنظيم مكونات الجمل؟ المشهد المتخيل في هذا الخصوص هو أن النحو الكلي يتضمن العناصر الثلاثة "الفاعل" و "المفعول" و "الفعل" باعتبارها مفاهيم كلية مشتركة بين كل اللغات طبيعية. والطفل في اثناء اكتسابه للغته الأم يختار منحى خاصا في ترتيب هذه العناصر يناسب التراكيب التي يعالجها "تلقيا وتأويلا" في إطار تجربته اللغوية الخاصة. وهذا معناه أن هناك وسائط[8] تختلف اللغات باعتبارها ومن هذه الوسائط الوسيط الرتبي[9]: كل لغة تتخذ منحى خاصا في تثبيت هذا الوسيط أي في وسمه باعتبار الايجاب أو السلب. الاختلاف بين اللغات من الناحية الرتبية إذن يمكن اعتباره نتيجة لهذا التنوع أو الاختلاف الوسيطي[10] وهذا معناه أن الطفل في بنائه لنحوه الداخلي يحتاج الى مبادئ ومفاهيم النحو الكلي والى المعالجة التجريبية ـ تلقيا وتأويلا ـ لتراكيب لغة من اللغات. وفي غياب التجربة اللغوية الخاصة لا يستطيع الطفل أن يبني نحوه الداخلي (لا يستطيع مثلا اختيار الانتظام الرتبي «فا مف ف» في اليابانية أو «فاف مف» في الانجليزية) وللنحو الكلي دور مركزي حاسم في تنظيم التجربة اللغوية الأولى. ففي المثال الرتبي المشروح آنفا يجب أن يقال إن: النحو الكلي يزود المتكلم بمفاهيم الفاعل و المفعول والفعل (التي تعتبر ارثا نحويا مشتركا بين جميع اللغات) و كذا بالوسيط الرتبي والطفل في خضم العملية الاكتسابية ينحو بهذا الوسيط منحى تثبيتيا خاصا إما بالايجاب وإما بالسلب وإذا كانت المبادئ الكلية لاتتعلم لأنها جزء من الإرث اللغوي المشترك وكذلك الشأن بالنسبة للوسائط في عموم جنسها فإن كيفية تثبيت هذه الوسائط تستوجب قسطا ضئيلا من التعلم.

يميز التوليديون أيضا بين التعلم والاكتساب، فالمتكلم يتعرف لسان قومه مهتديا في تمثل نحو هذا اللسان بالكليات وهذا يستوجب القول بأنه يكتسب القدرة على الحديث بلسان قومه أما عموم القدرة اللغوية فهي جزء من تكوينه الفطري. لذلك لفظ الاكتساب يفضل عندهم لفظ التعلم لأن هذا الأخير يشعر بأن المتكلم يتعلم البيان اللغوي ابتداءا بفضل التجربة اللغوية.

إن التجربة اللغوية (=ملاسبة اللغة ومعالجتها في اضطرابها وتدفقها الاستعمالي بين المتكلمين) تتنزل عندهم من الاكتساب اللغوي منزلة الزند أو المقداح[11]. فرغم المبادئ الفطرية الكلية التي بحوزة

8 - Parameters.

9 - Word - ordre parameter.

10 - Parametric variation.

11 - The acquisition process is " triggered ".

المتكلم فإنه لا مناص من تعلم المعجم (=الكلمات ومعانيها) ليتمكن من توظيف تلك المبادئ. وهذا التعلم[12] مناطه التجربة اللغوية

* * *

وفي سياق التعقيب على هذا التوجه الخاص في تصور العلاقة بين النحو الكلي والأنحاء الجزئية[13] نقول:

لئن انتظمت نظرية النحو الكلي من الناحية التصورية والفلسفية العامة وفق مقتضى برنامج محاصرة التنوع والتعدد ـ المذكور آنفا أصلا لجملة من التعريفات والتمييزات التوليدية ـ وذلك من حيث قيامها على فكرة إرجاع الانحاء الى قياس وحيد وميزان مرجعي متفرد، لئن كان ذلك فإن تضمن واستلزام هذه النظرية لفكرة الانفتاح المطلق على كل اللغات ـ المشروح بتفصيل سالفا ـ جاء مضادا ومخالفا لمعاني الوحدة المطلوبة وهنا تتدخل فكرة التجربة اللغوية وكذا مفهوم الوسيط الذي يضمن الانتقال المنطقي من النحو الشائع الى النحو المختص. إن العلاقة بين النحو الكلي والتجربة اللغوية الخاصة علاقة بين «نحو شائع» و «نحو مختص» و الجسر الذي يضمن الانتقال من الشيوع الى الاختصاص هو الوسائط (=البرامترات). هذه العلاقة محمولة في شكلها العام على العلاقة بين الجوهر وأعراضه. الانحاء الخاصة منزلتها من النحو الكلي منزلة الأعراض من الجوهر الملتبس بها[14].

11 ـ إن هذا "النحو المختص" الذي يبنيه المتكلم انطلاقا من المبادئ الكلية و الوسائط من جهة أولى ومن التجربة اللغوية من جهة ثانية يتضمن ضربا آخرا من التنوع، يستهدف كذلك ببرنامج الاختزال والبحث عن الوحدة. وفي هذا السياق يندرج التمييز داخل النحو المختص بين «النحو النواة»[15] و «النحو الموسوم»[16] وهذا التمييز اقرب ما يكون في مضمونه من تمييز النحاة العرب القدماء بين ما ينقاس (=القياس) وما يحفظ ولا يقاس عليه (=السماع).

إن الطفل إذا بلغ السادسة من عمره فإنه يكون قد بنى نحو لغته الأم على أتم نحو. وهذا لا يلزم عنه أن معرفته اللغوية لا تتطور بل يصيبها من التطور الشيء الكثير خصوصا في اتجاهين اثنين:

ـ اكتساب المفردات الجديدة.

12- تراجع تفاصيل المسألة الاكتسابية في وجهها المعجمي في Lightfoot, D.(1991.) "*How to set parameters*"

13 ـ نستبدل لفظ الجزئي هنا بلفظ الخاص المستعمل عادة لدلالات نعود إليها لاحقا.

14 – هذا الربط المؤسس "استعاريا" على انطلوجيا الجواهر والأعراض ستتبين أهميته بالنسبة لبرنامجنا في القراءة والتأويل لاحقا.

15- Core - grammar.

16- Marked perphery.

ـ اكتساب التراكيب التي لا تطرد في الاستعمال.

هذه الأشكال الاستثنائية أو الموسومة[17] ليست جزءا من النحو النواة بل تنتمي الى الهامش الموسوم[18] (اي الى هامش النحو لا الى نواته ومركزه)، وهي لأجل ذلك لا يرتبط اكتسابها بالمرحلة الأولى. وأخيرا المتكلم يجب أن يتعلم أيضا الأعراف الاجتماعية والسنن الثقافية المرتبطة بلغته الا أن هذه العناصر ليست جزءا من النحو في التعريف التوليدي بل تنتمي الى مجال أعم هو السلوك الإنساني.

إن الغاية الكبرى الذي يصبو إليها النحو التوليدي هي بلوغ الرتبة الكفائية التفسيرية وذلك من خلال تقديم صياغة صريحة وواضحة للمكونات الثلاثة الآتية التي تتنزل عنده منزلة النموذج المحاكي لآلة الاكتساب اللغوي:

(i) مبادئ النحو الكلي والوسائط.

(ii) التجربة اللغوية المطلوبة للتشغيل مبادئ النحو الكلي.

(iii) النحو النواة.

لأجل ذلك فإن البيانات النحوية التفصيلية المتعلقة باللغات الخاصة ليست معنية عنده إلا من حيث كونها مدخلا لابد منه لصياغة المبادئ التي تتحد باعتبارها أنحاء اللغات الطبيعية. فتفاصيل النحو النواة ـ بعبارة أخرى ـ ليست هدفا في حد ذاته بل الغاية المرجوة هي تفاصيل المعرفة النحوية المتكلمية وهذه لا سبيل اليها إلا:

ـ الموازنة بين الأنحاء النووية واستخلاص "المشترك بينها" واعتبار جزءا من ذلك الكيان المصطلح عليه بالإرث البيولوجي المشترك وهو القريحة اللغوية،

ـ وكذا تحديد المميزات التي تستأثر بها هذه اللغة أو تلك عن غيرها من اللغات وبيان أوجه ارتباط هذه المميزات الخاصة بوسائط النحو الكلي[19]

إن التعامل مع لغة واحدة في البحث النحوي قصارى ما يجوز أن ينتهي إليه من نتائج هو كتابة نحو خاص بتلك اللغة له حظ من الكفاية في الملاحظة والوصف لكنه لا يستطيع تجاوز ذلك الى تقديم "نموذج" لمعرفة المتكلم اللغوية والكيفية التي استقرت بها عنده. وهذا معناه أن الرتبة التفسيرية، في

17- Marked perphery.

18- Marked perphery.

19- سنبين لاحقا بتفصيل أن هذا التقابل بين الكلي والبرامتري في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي التقابل بين الميزان والتلفيظات (=الميزان العامي "نحو كلي" والأبواب المختلفة تتنزل من هذا الميزان منزلة التلفيظات الخاصة أو منزلة اللغات الخاصة من النحو الكلي).

مدارج الكفاية، مرتبطة عن التوليديين ارتباطا مباشرا بالمعرفة المتكلمية، وأن التوليدي مطارد بقدر المقارنة بين اللغات ليبين من جهة أولى درجة الكلية في كل خاصية اكتشفها في نحو نـواة وليبرهن من جهة ثانية على أن هذه الخاصية يمكن اعتبارها اختيارا لغويا خاصا محددا بواسطة النحو الكلي.

12 ـ هناك مثال شاع عند التوليديين في هذا الخصوص نعرض له باختصار شديد والذي يعنينا منه في المقام الأول وقبل كل شيء كونه يقوم على فكرة لها أهميتها بالنسبة لتأويلنا وهي «تصنيف اللغات باعتبار معيار الحجم الى لغات كبرى ولغات صغرى».

يندرج المثال المذكور في سياق الإجابة عن السؤال المشهور: كيف يبني الطفل نحو لغته الخاصة؟.

الطفل كما رأينا مزود في هذا التصور بمجموعة من المبادئ والقواعد الكلية وبمجموعة من الوسائط. ومن أمثلة هذه الوسائط أن المتكلم في الإيطالية يتعلم أن الفاعل الضمير في لغته يجوز حذفه بينما المتكلم الإنجليزي والفرنسي يتعلم أن الفاعل الضمير لا يجوز حذفه البتة.

هذا الفرق بين الحالتين اعتبار برامتري إذ المتكلم مطالب هنا بتثبيت برامتر حذف الفاعل الضمير بالايجاب في الإيطالية وبالسلب في الفرنسية والانجليزية. ثم أن تثبيت هذا البرامتر أسهل على الطفل الايطالي منه على الطفل الانجليزي او الفرنسي. إذ إن الطفل الايطالي لا يحتاج الا الى جملة واحدة يتلقفها فيعلم أن التثبيت البرامتري في هذا الخصوص يجب أن يكون على جهة الإيجاب أما الانجليزي فالخطب معه أعسر وأصعب لانه لا يسمع إلا الجمل التي تتضمن الفاعل الظاهر فكيف السبيل الى أن يتعلم أن لغته لا تجيز حذف الفاعل الضمير. المشكل هنا له علاقة بما يعرف بإشكال «الدليل السالب»[20] أي كيف يمكن ان نستخلص أن شيئا ما لا يجوز انطلاقا من عدم مصادفته فقط؟ وهل كل ما لا يصادفه المرء لا وجود له أو لا يجوز؟.

حل هذا الإشكال السبيل إليه استعانة التحليل بفكرة «الحجم» المشار إليها سابقا وذلك تحرير الملاحظة بأن الإيطالية لغة أكبر حجما[21] من اللغة الانجليزية: إذ بإزاء كل جملة انجليزية تتضمن فاعلا ضميرا توجد في اللغة الايطالية جملة اضافية يستتر فيها الضمير الفاعل. وهذا معناه أن الجمل ذوات الفاعل الضمير في الانجليزية ينبغي أن تعتبر مجموعة فرعية بالاضافة الى نظيرتها في الايطالية التي تجيز الحذف.

Negative evidence. - 20

Bigger.- 21

يرى التوليديون أن الطفل في بناءه لنحوه الداخلي وفي تثبيته لقيم الوسائط يبدأ بالافتراض الأدنى أو الاقرب[22] أي بالتثبيت البرامتري الذي ينتج «اللغة الصغرى» وهذا معناه بالنسبة للمثال المعني عندنا بالتحليل أن كل الأطفال يبدأون بافتراض أن «وسيط الفاعل المستتر» يتم تثبيته سلبا وهو التثبيت الذي ينتج اللغة التي لا يجوز فيها حذف الفاعل الضمير.

غاية الأمر أن الطفل إذا اعطيت له وقائع أو أدلة ايجابية لا يختار الا التثبيت الذي ينتج اللغة الكبرى اي اللغة التي تجيز حذف الفاعل الضمير، وباختصار، إن الطفل الانجليزي، لا يحتاج الى ادلة على أن لغته مخصصة ايجابا بالنسبة لوسيط الفاعل المستتر أما الايطالي فيحتاج اليها ولأجل ذلك فإن هذا الأخير يضطر الى اعادة تثبيت الوسيط[23].

يهمنا من عرض هذا المثال التنبيه الى أن العلاقة بين التثبيتات البراميترية في اللغات مدخل لترتيب اللغات باعتبار الحجم (اي الصغر والكبر) **وأن هذا يلزم عنه نظريا إمكان وجود لغة كبرى بإطلاق (وهذه اللغة يجب أن تكون أقرب اللغات الى النحو الكلي) ولغة صغرى باطلاق وبينهما رتب ومنازل.** أما الميزان الذي يحدد الصغر والكبر فيما يبدو هو «قوة التصرف» أي أن اللغة الاكثر تصرفا هي اللغات الأكبر حجما والعكس بالعكس. سنعود بتفصيل الى هذه العلاقات لاحقا.

---

22 - minimal assumption.

23 - راجع التفاصيل في:

- Manzini, R and K. Wexler (1987)" *Parameters, Binding Theory and Learnability*"
- Hyams , N. (1986) " *Language Acquisition and the Theory of parameters*"
- Hyams, N . (1989) "*The null subject Parameter in language acquisition*" .

الباب الثاني

«العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية التوليدي

1 ـ مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

2 ـ الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي: الجوهر بين أفراده وأعراضه

3 ـ مبدأ الإسقاط: الميزان المحوري المجرد وصوره التلفظية المزيدة

4 ـ مبدأ الإسقاط الموسع والشكل السيبويهي العام

1 ـ مبدأ محاصرة التعـدد: التقطيـع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

ـ المفـاضلـة بين التقطيـع الكلمـي والتقطيـع المـركبي

ـ «الوحدة المركبية» في التوليدية «والوحدة التعلقية» في السيبويهية

من أمهات المسائل التي اشتغل بها النحو التوليدي ومازال: طبيعة المساهمة المعجمية في التنظيم البنيوي للجملة،أي طبيعة الوجهة التي تتخذها العلاقة بين بنية الجملة وبين الكلمات المفردات التي تنتظم منها العبارة. إن الافتراض العام الذي نحا بالنظرية النحوية التوليدية في هذا الخصوص منحى خاصا هو أن المعلومات المعجمية تساهم بحظ وافر في توجيه الشكل الذي يجب أن تتخذه الجملة في انتظامها البنيوي. وعلى العموم الحديث عن المسألة المعجمية وعلاقتها بالمسألة البنيوية يستوجب بسط القول في جملة من القضايا التي لها صلة مباشرة بهاتين المسألتين. من هذه القضايا:

ـ عناصر الانتظام البنيوي المذكور.

ـ "النظرية المحورية" من حيث كونها ضابطا للبنية الجملية (المحمول وموضوعاته) وتطبيقات هذه النظرية في مسائل " الموضوع " غير المفردي والضمائر الحشوية او الزائدة الخ....

ـ مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسع من حيث كونهما ضابطين للعلاقة بين المعجم وبين بنية الجملة.

* * *

1- إن الوحدات او الكائنات اللغوية التي يصح مبدئيا اتخاذها موضوعا للبحث اللغوي تنقسم باعتبار مقياس الصغر والكبر قسمين: الجملة من جهة وكل ما يكبرها حجما من جهة أخرى كالفقرة أو الحديث المتبادل او النص... وما كان في سبيل ذلك مما طال او قصر. والنظرية النحوية في إطار التقاليد التوليدية لا يناسبها أن تشتغل إلا بأبسط هذه الكائنات وهي الجملة أما الوحدات الكبرى فيناسبها أن تكون موضوعا لأنماط أخرى من البحث اللغوي(1).

1- تراجع تفاصيل هذا التمييز وجملة من فروعه المتعلقة بتأويل العبارة وعلاقته بالتركيب أو النحو الصوري في:

- Kempson R. (1977): "*Semantic theory*".
- Kempson R. (1988a): " *Grammar and Conversional principles*".
- Kempson, R. (1988b) " *Logical form : the grammar cognition interface*"
- Lightfoot, D. (1979) " *Principles of diachronic syntax*"
- Sperber, D. and D. Wilson (1986) "*Relevance*".

إن هذا التمييز بين «الجملة» وغيرها من الوحدات التي تكبرها حجما او تخالفها وظيفة جزء كذلك من خطة « اختزال المتعدد » المشروحة آنفا، والتي يبدو أنها تستوي مرجعا مطردا للنظر النحوي التوليدي في كل واجهاته. إلا أن النحوي يواجهه كذلك مع الجملة نفسها ـ على بساطتها بالاضافة الى الوحدات التي تكبرها حجما ـ نفس الإشكال، إشكال «التعدد»، ومصدر التعدد هذه المرة هو الوحدات الكلمية التي يفرزها التقطيع الكلمي والذي يتقدم باعتباره الامكانية التقطيعية الأولى التي تتبادر الى الحدس اللساني قبل غيرها. والحل يبدأ عند التوليدي بالمفاضلة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وذلك في ضوء **مقياس: الأصلح لوصف العمليات اللغوية.**

2 ـ إن التقطيع الكلمي في العرف التوليدي لا يناسبه أن يكون أصلا للوصف النحوي لأن العمليات اللغوية كالتقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك تنتظم وفق سنن تشعر بأن الوحدات الكلمية لا تصلح أن تكون أصولا مباشرة ووحيدة للجملة وأن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن تتنزل من الجملة منزلة المكونات النهائية[2] التي تنتظم بكيفية رئاسية وهرمية في قلب وحدات أكبر هي المركبات.

إن «المركب» في النحو التوليدي مفهوم أساسي يتحدد باعتباره المرجع التقطيعي المؤسس للنظرية النحوية، وهو في ذلك بديل لمفهوم «الكلمة» وهاك بيان ذلك:

الجملة التالية تحتمل في التقطيع، التوجيه الكلمي (2) والتوجيه المركبي (3)[3]:

1 - Jeeves mill meet his employer at the Castle.

2 - [Jeeves] [will] [meet] [his][employer] [at] [the] [Castle].

3 - [$_S$[$_{NP}$ Jeeves][$_{AUX}$ will][$_{VP}$ meet [$_{NP}$his [$_N$ employer]][$_{PP}$ at [$_{NP}$the [$_N$ castle]]]]]–
castle]NP]PP]VP

ـ عدة المكونات في التقطيع الكلمي ثمانية وفي التقطيع المركبي دون ذلك بكثير.

إن الاستدلال التوليدي على أفضلية التقطيع المركبي على التقطيع الكلمي ينطلق من ملاحظة أن استقلال The عن Castle و at عن the castle و His عن employer و meet عن his employer وعن at the castle يستلزم إمكان معاملة هذه الأجزاء المستقلة في التقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك من العمليات التركيبية معاملة غيرها وهو استلزام تكذبه الوقائع اللغوية:

4 ـ أ ـ * [His] Jeeves will meet employer at the castle

2- Ultimate Constituents.

3_

- Riesmsdijk, V and williams E. 1986

- Haegeman, L. 1991 " *Introduction to Government Binding theory*"-

4 - ب -. * [At] Jeeves will meet his employer Castle

4 - ج - * Employer at the, Jeeves will meet his Castle.

4 - د -. * Meet his, Jeeves will employer at the Castle

إن التقطيع المركبي يعكس العلاقات البنيوية بين العناصر الكلمية أي تلك العلاقات التي تستوجب التعامل مع هذه الاخيرة مركبة على نحو مخصوص لا مفردة.

وبعبارة أخرى، العلاقات بين العناصر في التقطيع الكلمي علاقات افقية لا رئيس فيها ولا مرؤوس أما في التقطيع المركبي فإن العلاقات بين العناصر رئاسية بحيث يحكم بعضها بعضا. والذي نراه في هذا الخصوص أن كل نظرية نحوية تجاوزت العلاقات الافقية في التقطيع الى العلاقات الرئاسية تتضمن مفهوم المركب وإن لم تصرح بذلك في تعريفاتها ومسلماتها الأولى.

إن العلاقات في التقطيع المركبي مبنية على فكرة أن العناصر بعضها من تمام بعض وأن العمليات اللغوية تستهدف العناصر في تمامها. ولئن كان مفهوم المركب مشتقا من فكرة التمام هاته فإن الذي نراه - انطلاقا من تطبيقات فكرة التمام في أبواب النحو العربي - أن العلاقات العاملية المعروفة في هذا النحو يمكن تأويلها مركبيا خصوصا إذا تذكرنا مقالة النحاة العرب في أن المعمولات من تمام عواملها وأن الصلات من تمام رؤوسها[4] إلخ... قلنا إذن **إن العلاقة بين العناصر في التقطيع المركبي رئاسية هرمية**[5] فالعنصران الكلميان employer و His مثلا تنتظم منهما وحدة تركيبية تدعى مكونا وهو المركب الاسمي الذي يتنزل منه الاسم employer منزلة الرأس وكذلك الشأن بالنسبة للعناصر الكلمية الثلاثة at وthe وcastle التي ينتظم منها كائن مركبي هو المركب الحرفي الذي رأسه الحرف at وصلته المركب الاسمي the Castle . وهذه العناصر السداسية في التقطيع الكلمي الثنائية في التقطيع المركبي تتنزل في مستوى آخر للتقطيع المركبي منزلة الصلة من رأس مقولي هو الفعل .meet، وذلك لتكوين كائن مركبي أعلى يستغرق كل ما تقدم وهو المركب الفعلي. التقطيع المركبي إذن قد تتعدد فيه المجالات المركبية[6] تعددا منضبطا وفق مبدإ الرئاسية. اي أن المركب قد يكون مجالا ممتدا من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل المركب الأعلى مشرفا على مكونات البنية كلها وهذا معناه أن المركب قد

4- التأويل المركبي للعلاقات العاملية « العربية » سنتخذه لاحقا مدخلا للحديث عن الثوابت التصورية المشتركة بين العامليتين العربية القديمة والتوليدية الحديثة.

5- هذه العلاقات تنتظم منها "البنية المكونية " الذي يتم تمثيلها إما بواسطة الأشكال الشجرية الهندسية وإما بواسطة القواعد المركبية وإما بواسطة التقويس المعنون اي المصحوب بالعناوين المقولية والمركبية.

6- سنقيم لاحقا موازنات ومقارنات مفصلة بين مفهوم المجال المركبي في النحو التوليدي ومفهوم المجال العاملي في النحو العربي، ومواقع الترادف التصوري بينهما.

يتخذ مجالات مختلفة في البنية الواحدة، وليس النظر في قضايا البنية المكونية في النحو التوليدي إلا نظرا موسعا في القوانين المنظمة لهذه المجالات ولضوابط تتابعها الرئاسي وحدود تتابعها الأفقي.

هناك أمر آخر تجب الاشارة إليه هنا وهو أن التدرج الهرمي في التقطيع المركبي من أسفل الى أعلى محكوم بفكرة البحث عن الوحدة والتجانس اي البحث عن عنصر يجمع بين صفة «المكون» (هذه الصفة تضمن للعنصر المطلوب صفة الوحدة إذ المكون في التعريفات عبارة عن وحدة تركيبية) وبين خاصية استغراق جزئيات البنية استغراقا إشرافيا.

إن قيام التقطيع المركبي السابق على فكرة أن كلا من العناصر الكلمية الثلاثة at و the و castle تتقدم في البنية باعتبارها "مكونا" اي باعتبارها وحدة تركيبية لها حظ من الاستقلال يسوغ معاملتها في العمليات اللغوية المختلفة معاملة الكل الذي لا يتجزأ، وكذلك الشأن بالنسبة ل his وemployer وبالنسبة للفعل meet والمركبين السالفين الحرفي والاسمي، أمر تؤيده الوقائع اللغوية (4) السابقةو(5) الآتية:

5 ـ أ - at the Castle, Jeeves will meet his employer.

ب - His employer, Jeeves will meet at the Castle.

ج - Meet his employer at the Castle, Jeeves will [indeed].

إن الفكرة الثاوية وراء هذا التحليل هي أن التصرف الرتبي في الجمل يراعي مبدأ التقطيع المركبي. وهذه المراعاة معناها أن التقديم والتأخير لا يستهدف إلا «المكونات» اي الوحدات المركبية.

إن الجملة في هذا التصور عبارة عن مسافة او فضاء تتوالى فيه الآحاد والأصناف. الآحاد هي الأجزاء اللغوية النهائية (=الكلمات) والأصناف هي عناوين على التكتلات التي تحتملها تلك الأجزاء[7] . وهذه التكتلات لا تتتابع أفقيا ولكنها تنتظم رئاسيا وهذا معناه أن هناك تكتلات دنيا وأخرى عليا وبينهما مواقع تكتلية وسيطة.

وبعبارة أخرى، الأجزاء لا تخلو من أحد أمرين فهي إما منفصلة وإما متصلة وهي في الاتصال تراعي مبدأ الهرمية الرئاسية[8] أي أنها لا يستغرقها كل واحد تتصل باعتباره ولكنها تتصل عبر كليات وسيطة تربطها بالكل الاعلى. هذه الكليات الوسيطة هي المركبات. وهذه الوسائط المركبية تستمد مشروعيتها النظرية من كونها المستهدفة بالعمليات اللغوية (الرتبية، الاستفهامية الخ...) دون الاجزاء المنفصلة (=الآحاد).

---

7 - الأصناف مواقع افتراضية او ـ باللغة النحوية العربية ـ مواقع معنوية.

8 ـ اي تبدأ بالحد الاتصالي الادنى فالذي يليه ثم الذي يليه حتى تصل الى الكل أو الصنف المستغرق لكل الاجزاء.

ما يعنينا في المقام الأول من هذه التفاصيل هو هذا التمييز بين الكل الأعلى بإطلاق وبين الكليات الوسيطة التي تنوب عن الكل الأعلى في الاستغراق والإشراف، و كذا كون التنظيم المركبي لبنية الجملة في النحو التوليدي مبني على فكرة أن استغراق الكل (=ج) للأجزاء ليس استغراقا افقيا ولكنه استغراق رئاسي يعتمد على الوسائط. هذه الرئاسية التي دخلت في التعريفات التوليدية عنصرا أساسيا في تحديد المركب ستجعل النحوي التوليدي مطاردا بها ـ كما سنرى ـ في كل واجهات التحليل النحوي لأنه جعلها مناطا للتقطيع المركبي المعدود أصلا مرجعيا من أصول النظرية النحوية.

إن اتصال الآحاد (=الأجزاء اللغوية المفردية النهائية) ينضبط إذن بمبدإ الرئاسية وبعلاقات الربط والسيادة فإذا تذكرنا أن مادة العلاقات العاملية هي هذه العلاقات وذلك المبدأ استنتجنا من ذلك أن الاتصال المذكور مدخل طبيعي في النحو التوليدي الى القول بالعلاقات العاملية بين العناصر التي «تتصل» بالكيفية المشروحة آنفا.

ونختم هذه الفقرة بالملاحظات الآتية:

ـ إن الحديث عن الاتصال والانفصال وعن الجزئي والكلي يجر بالضرورة الى الحديث عن انطلوجيا الجواهر والاعراض. ولنا عودة بالتعليق المفصل على هذه العلاقات في الفصل الموالي.

ـ إن النظر القائم على استعارة: **الآحاد والأصناف** والمتصل والمنفصل والجزء والكل يرتبط ارتباطا مباشرا كما سنرى لاحقا بتعقيدات "المقدمة المكانية" او انطلوجيا الأعراض المكانية المعتبرة في تأويلنا ثابتا تصوريا فلسفيا في كل نظر لغوي عاملي المذهب.

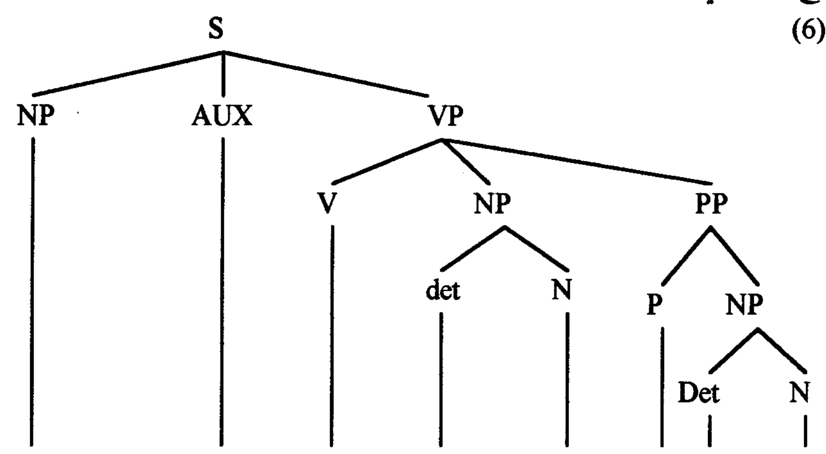
ـ إن القول بالمركب يلزم بالقول بالعلاقات الرئاسية (=الربط والسيادة) والقول بالعلاقات العاملية يتضمن على وجه الاستلزام القول بالمركب. فبين المركبية والرئاسية والعاملية تلازم مطلق.

ـ وأخيرا: إن الحديث عن عناصر الانتظام البنيوي في النحو التوليدي استوجب الحديث عن وحدات التحليل التركيبي في هذا النحو، وهو حديث يجر الى موازنة أو مفاضلة قائمة بشكل ضمني في هذا النحو بين وجهتين في التقطيع هما **التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي**.

هذه المفاضلة نرى أنها تندرج في سياق الرغبة في اكتساب مدارج جديدة في سلم الاختزال الصوري الذي يهدف أساسا الى أمر وحيد وهو امتصاص مظاهر الاختلاف والتعدد الى أقصى حد ممكن اي البحث عن مناطات الوحدة التي يصح جعلها أصلا صوريا للمتعدد والمتنوع الذي لا حدَّ له. (المتعدد هو الأجزاء اللغوية الآحاد النهائية ومناطات الوحدة التي تختزل هذا التعدد هي الكليات أو الأصناف المركبية).

3 ـ إن الحدس اللغوي يقضي بـأن الجمـل (5) ليسـت إلا تنويعـات أسـلوبية للجملـة (1) وهـذا الحدس يتم تفسيره في النحو التوليدي بإرجاع علاقة التنويع الأسلوبـي المذكورة بين الجمـل الاربـع (1) و (5) الى وجود **مناط للتماثل البنيوي** بين هذه الجمل هو المعروف ب «البنية التحتية» اي البنية الناتجة عن التقطيع المركبـي (3) او معادلها الشجري(6)

(6)



إن كل جملة من الجمل الثلاث (5) تتضمن تصديرا لمكون من المكونات المركبية الثلاثة **NP،VP PP**، الجملة الأولى تقدم فيها الى صدر الجملة **م ح** وفي الثانية تقدم فيها **م س** الواقع تحت اشـراف **م ف** وفي الثالثة تقدم المركـب الفعلي جملة وتفصيلا.

إن تقييد التصرف الرتبـي الذي تحتمله الجملة (1) في الأوضاع الرتبية الثلاثة المنصـوص عليهـا في (5) إشارة او دليل على أن «التقديم» ينضبط بضابط بنيوي يبحث عنه في معطيات التقطيع المركبـي.

إن الأصل البنيوي المطرد في الأوضاع الرتبية الثلاثـة المذكـورة هـو أن «التقديـم» او«التصديـر» لايستهدف إلا الوحدات المركبية.

إن مفهوم «المركـب» و «البنية المكونية» والذي يتحدد باعتباره المرجع التقطيعي المؤسس للنظرية النحوية مفهوم مركزي بالنسبة لهذه النظرية او هو جوهر هذه النظرية الأول مـن حيـث كونـه الأصـل الذي ترتد إليه كل الأعراض الاستدلالية ومن حيث كونه يتقدم في التوظيف النظري الداخلـي باعتبـاره مصدرا تشتق منه الضوابط البنيوية.

ان مـا قيـل عـن التصـرف الرتبـي يصـدق بتفاصيلـه علـى التصـرف الاستفهامي (=الاسـتفهام التصديقي، والاستفهام التصوري بمختلف أشكاله: الاستفهام عن الفاعل او المفعول او الظـرف الخ...) فالاستفهام التصوري او المكوني[9] ضابطه أنه لا يستهدف الكلمـة اي جـزء المركـب وإنمـا يسـتهدف المركـب.

---

9 - wh - Question.

خلاصة الامر إذن أن: **انضباط التصرف الرتبي**[10] **والتصرف الاستفهامي**[11] **بالضابط البنيوي المذكور دليل على مركزية مفهوم «المركب» في النظرية النحوية التوليدية.**

* * *

تعليـــق:

أ – «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلق» في النحو العربي: أي ترادف؟

سنبين أن من مناطات الترادف النظري الظاهرة بين النحويين العربي والتوليدي، مناطا على درجة عالية من الدقة والأهمية بالنسبة للمنحى الخاص الذي ارتضيناه في برنامجنا التأويلي والذي يهدف الى استقراء ثوابت العقل النظري النحوي. وذلك، القرابة التصورية الوثيقة التي أمسكنا بها بين مبدإ «المركبية» التوليدي ومبدإ «التعلق» المعمول به في النحو العربي. هذه القرابة كان الطريق إلى الإمساك بخيوطها ملاحظةَ قيام النحوين معا في توظيفهما للمبدأين المذكورين على فكرة «حدوث النظام» وهو:

- مبدأ حدوث «النظام» في بنية فوضية سابقة.

- وأن البنية المنظمة هي المستهدفة بالتصرف الرتبي دون البنية الفوضية، بمعنى أن القيم الرتبية لا تدخل البنية إلا بعد خروج هذه البنية من حيز الفوضى الى حيز النظام وفق ما تفرضه «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلقية»، في النحو العربي.

إن قيام التحليل السالف على افتراض أن التصرف الرتبي يراعي مبدأ التقطيع المركبي (بحيث أن التقديم الى صدر الجملة لا يصيب إلا الوحدات المركبية أما الوحدات الكلمية فلا) يتضمن علاقة ترتيبية واضحة بين البنية الكلمية والبنية المركبية من جهة أن الاولى سابقة والثانية لاحقة، وكذا بين البنية المركبية والبنية الرتبية الاولى سابقة أيضا والثانية لاحقة.

إن افتراض أن القيم الرتبية لاتدخل إلا بعد دخول القيم المركبية على العناصر الكلمية يذكر بالعلاقة الترتيبية المعروفة[12] في النحو العربي بين البنية الفوضية وبنية الانتظام المعمولي والتي نعتبر الانتظام الرتبي مستوى من مستوياتها الى جانب الانتظام الإعرابي والانتظام الربطي الخ....[13]

ووجه التشابه المثير الذي لحظناه في الحالتين هو:

10- Preposing.

11- Question - formation.

12- راجع تفاصيل هذه العلاقة الترتيبية في احمد العلوي: "*Grammaire et coranité*" V°2

13- راجع تفاصيل هذا الاعتبار في"الباب الثاني من رسالة: "*الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية*"

ـ افتراض بنية قبل النظام، وهي البنية الكلمية في النحو التوليدي والبنية الفوضية في النحو العربي، تليها بنية تتلقى القيم الانتظامية وهي «البنية المركبية» في الأولى وبنية «التعلق العاملي» في الثاني.

ـ وكذا افتراض أن الأحوال الرتبية تدخل على «النظام» او البنية المنتظمة (بالعلاقات المركبية في النحو التوليدي وعلاقات التعلق العاملي في النحو العربي) لا على البنية الفوضية الكلمية.

غاية الأمر أن: العلاقة الترتيبية المستفادة من التحليل التوليدي السالف تذكر بالعلاقة التي قامت في العاملية العربية القديمة بين البنية التي تكون قبل الدخول العاملي والإحداث وبين البنية التي تكون بعد هذا الإحداث وذلك الدخول. هذا وإن المفاضلة التوليدية بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وكذا أساسها الاستدلالي يفيدان بشكل صريح قيام التحليل على مبدإ فوضوية البنية الكلمية وانتظامية البنية المركبية.

إن الأحوال الرتبية في النحو العربي لا تتلعب بالعناصر قبل انتظامها المعمولي في المحلات الإعرابية لأن هذا الانتظام المعمولي الإعرابي به تخرج العناصر من حالة الفوضى إلى حالة النظام العاملي (–والتعلق) والتصرفات الرتبية أوضاع انتظامية لاحقة للتصرفات الإعرابية لأن هذه الأخيرة هي المناط الأول للنظام العاملي والتصرف الرتبي لايستهدف إلا البنيات التي لها سابق انتظام معمولي اعرابي .

أدلة هذه العلاقة الترتيبية بين التصرف الرتبي والتصرف الإعرابي وأن الأول لاحق للثاني تستقرى في كل الابواب النحوية خصوصا باب المفعول به في مسائل العلاقة الرتبية بين الفاعل والمفعول (تقديم أحدهما على الآخر أو تأخيره). فلئن كانت الرتبة في هذه المسائل تعوض الإعراب أي تكون بدلا منه وذلك في الأحوال التي يخشى فيها اللبس بسبب خفاء الإعراب وغياب القرينة في نحو "لقي عيسى موسى" وبابه، فإن الإعراب لا ينوب عن الرتبة. هذه العلاقة النيابية بين الإعراب والرتبة دليل على العلاقة الترتيبية المذكورة آنفا. فنيابة الرتبة عن الإعراب والذي تكاد تنحصر وظيفته في الدلالة على النظام العاملي وأوجهه، دليل على أن الإعراب سابق والرتبة لاحقة.

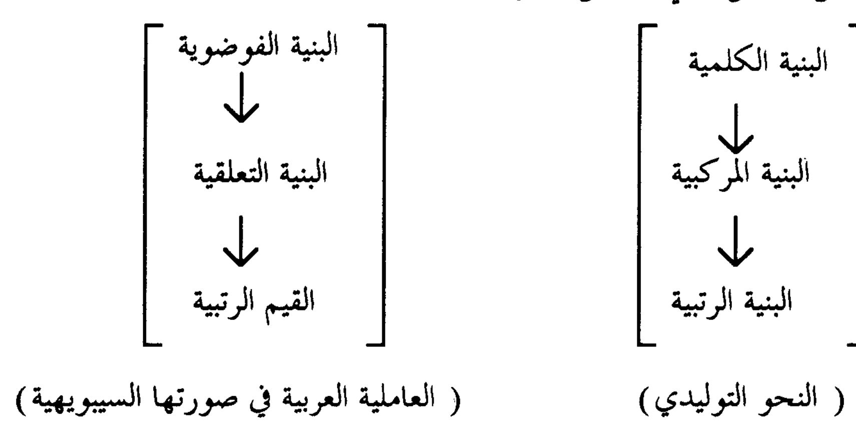
إن الذي يهمنا من هذا الاستطراد عن المسألة الإعرابية وصلتها بالمسألة الرتبية في النحو العربي هو التنبيه الى أمرين: أولهما، أن نيابة الرتبة عن الإعراب وفقدان العكس دليل على اسبقية القيم الإعرابية بالنسبة الى القيم الرتبية. والثاني: أن القيم الإعرابية مذكورة هنا من حيث كونها دليلا على الإفضاء العاملي (ومناطا للانتظام المعمولي) الذي تخرج به العناصر من حيز الفوضى الى حيز النظام.

والمراد من لفت الانتباه الى هذين الأمرين هو الاستدلال على أن القيم الرتبية في النحو العربي لا تدخل إلا بعد انتظام العناصر. وهاهنا بيت القصيد إذ إن النحو التوليدي، كما ذكرنا سابقا، في قيامه

على فكرة الموازنة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي على أساس مقياس الأصلح لوصف العمليات اللغوية (كالتصرف الرتبي والاستفهامي) وهي فكرة تستمد منطقها من العلاقة بين فوضى سابقة وانتظام مركبي لاحق (يتم باعتبار معاني الربط والسيادة والإشراف المشروحة بتفصيل فيما تقدم)، يذكر بالعلاقة الترتيبية المعمول بها في النظرية النحوية العربية القديمة بين البنية الفوضية وبنية النظام العاملي[14].

إن المرجع الأساس الذي اعتمدناه في بناء هذه المرادفة النظرية هو«القرابة» الوثيقة بين «المركب» و «التعلق» شكلا وتصورا ووظيفة[15] وترتيبا داخل النحو.

ولعل الشكل التالي يلخص ما نريد:



ب ـ التنظيم المركبي: الأصول الميزانية والتلفيظات المختلفة

(أو "الميزان المركبي" وتصريفاته المختلفة)

إن البنية المركبية الأساسية في النحو التولدي والتي إليها ترجع كل المتغيرات التلفيظية تعادل في دورها الميزاني الدور الذي يحظى به الشكل الميزاني العام في العاملية السيبويهية التي من مبادئها أن «الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من أن يكون لها ميزان واحد... فلا يقع النقاش والاعتلال للحالات والشروط إلا في مستوى التلفيظ وهذا أمر يعم سائر ابواب النحو»[16] كما أن القواعد التحويلية التي تربط الصور التلفيظية المختلفة بأصلها الميزاني في النحو التوليدي يعادل دورُها دورَ قواعد الحذف

14- القول في المركبية : «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا الوحدة المركبية» (م س ، م ف...الخ) يرادف في التعلقية (=العاملية في صورتها العربية) القول «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا ما كان منتظما في محل إعرابي». في هذا الاطار يجب تأويل ما عرف من عبارات النحاة العرب من أنه لا يجوز الفصل بين جزأي المركب في التقديم والتأخير.

15 ـ خصوصا «الوظيفة التقطيعية» وما ارتبط بها من وظائف أخرى ملازمة تتعلق بتوجيه الاستدلال واستنباط المبادئ الخ....

16 ـ احمد العلوي: " التصاوير الزمخشرية "

والذكر والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير في النحو العربي. وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان «تلك القواعد التي تنشأ وتقعد بالنسبة الى الميزان العاملى بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الابواب بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها»[17] انطلاقا من هذا التصور نرى أن من أوجه الترادف النظري الكبرى بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية:

أ ـ انطلاقهما معا من مرجع تقطيعي معين[18] لتحديد الاصول الميزانية التي ترجع إليها الصور التلفيظية.

ب ـ اعتمادهما في المفاضلة بين المراجع التقطيعية الممكنة والمتنافسة على معيار ينص على ان المرجع التقطيعي المفضل هو الذي يسمح بتحقيق رتبة في اختزال الأصول الميزانية وتقليل الأنواع الاساسية أكثر من الرتبة التي يسمح بها غيره.

ج ـ قيامهما معا ـ في اطارما تقدم ـ على فكرة التمييز بين الأصول الميزانية والتلفيظات التي توافقها او تخالفها بالزيادة والنقص وغير ذلك من أوجه المخالفة. وهي فكرة تظهر بجلاء في اعتمادهما على «المساطر الإرجاعية» وفي هذا الإطار يندرج مفهوم «البنية التحتية» المركبية في النحو التوليدي ومفهوم البنية التقديرية في العاملية العربية، المتماثلان من حيث الوظيفة أو الغاية المرجوة منهما وهي تقليل الأنواع الأساسية واختزال الأصول الميزانية بإرجاع المتغيرات التلفيظية المختلفة الى ثوابت ميزانية قليلة العدد: ففي المثال الرتبي التوليدي السابق رأينا ان التحليل قام على أساس استخلاص أوجه التماثل بين الأوضاع الرتبية المختلفة (المدعوة آنفا في لغة هذا التحليل تنويعاتٍ أسلوبيةً) وذلك بإرجاعها إلى بنية مركبية وحيدة مشتركة وهذا في تأويلنا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: **التقطيع المركبي في النحو التوليدي هو الذي يزود النظرية بأصولها الميزانية**، وذلك على شاكلة التقطيع العاملي في النحو العربي التقطيع المشتق من معاني التعلق والذي يزود النظرية النحوية العربية بموازينها الأساسية كما هو معلوم وفي هذا التأويل يجب ان تعتبر: التصرفاتُ الرتبية تغييراتٍ تدخل على الأصول الميزانية التي ينتجها التقطيع المركبي. وفي هذا الاطار أيضا نفهم منطق قولهم إن القطع المركبية هي المستهدف بالتصرف الرتبي والاستفهامي دون القطع الكلمية.

---

17 ـ المرجع السابق.

18 ـ «المركب»/ «التعلق والمسافة».

خاتمــة:

1 ـ إن مرجعية التقطيع المركبي بالنسبة للأصول الميزانية التوليدية تستوجب القول هنا أيضا بـأن المساطر التقديرية وإرجاع الصور التلفيظية الى أصل ميزاني موحد واجهة أخرى مـن واجهـات برنـامج "محاصرة التنوع والتعدد" في النحو التوليدي.

2 ـ إن فكرة المركب في حد ذاتها رأينا سابقا أنها تطبيق لهذا البرنامج في أحـد مسـتوياته وذلـك من حيث كونها مرجعا تقطيعيا بديلا عن المرجع الكلمي. واستواؤها في ما تقدم مرجعا تتحدد باعتباره الاصول الميزانية الموحدة دليل آخر على مركزية هذه الفكرة بالنسبة للبرنامج التوليدي.

للمركب إذن واجهتان يساهم بهما معا في تنفيذ برنامج الاختزال المذكور:

ـ واجهة «المرجع التقطيعي» الذي يدفع بمقدمة تقليل وحدات التحليل التركيبـي الى أقصى حد ممكن.

ـ واجهة «الأصول الميزانية» المشتقة مـن الواجهـة الاولى والـتي تنضبـط منهجيـا بمبدإ تقليـل الأنـواع الميزانية الأساسية.

ملاحظات ختامية:

1– نعتبر انطلاقا مما تقدم أن مبدأ التنظيم البنيوي باعتبار علاقات السيادة والربط، وفكرةَ إخراج العناصر من حيز الفوضى الكلمية الى حيز النظام المركبي موقعان أساسيان من مواقع التواصـل الـترادفي بين المركبية التوليدية والعاملية العربية، يجوز اعتبارهمـا أولى الخطـوات التمهيديـة نحـو الموازنـة النحويـة التفصيلية بين السيبويهية والتوليدية.

2 ــ فالعلاقـات الضبطيـة في العامليـة العربيـة مثـلا يناسـبها أن تكـون مقابلـة لعلاقـــات الربـط والإشراف والتحكم المكوني في المركبية التوليديـة كمـا أن المحـلات الإعرابيـة في الأولى تقابلهـا المواقـع الشجرية في الثانية كما أن مبدأ الشجرية في المركبية يرادف مبدأ المسافة في «العاملية التعلقيـة» والجـامع بينهما فكرة المجال او الفضاء وتعقيدات الانطلوجيا المكانية المؤسسة لكل نظريـة نحويـة عامليـة المنحى. ومن جهة أخرى نرى أن الحالات الإعرابية الدالة على الانتظام المعمـولي في العامليـة العربيـة تقابلهـا في المركبية ما يجوز تسميته «بالحـالات الشـجرية» (="الامومـة" و"البنـوة" و"الاخـوة "...) اي الكينونـة تحت اشراف موقع معين او بجواره الخ.....

إن الحالات الشجرية أدلة للانتظام المركبي في النحو التوليـدي تعـادل في وظيفتهـا النظريـة أدلـة الانتظام التعلقي في العاملية العربية (=الحركات الإعرابيـة) وترجمـة الحـالات الشـجرية بألفـاظ الأمومـة والأخوة والبنوة ترجمة تصورية لأوضاع انتظامية تُترجَم في النحو التوليدي بألفاظ أخـرى في مسـتويات تمثيلية أخرى من مستويات هذا النحو غير مستوى العلاقات الشجرية. وبـين هـذه الترجمـات الإعرابيـة

علاقة تعادل[19] والاختلاف في اللغة التي تنتمي إليها الالفاظ الوصفية في كل مستوى من المستويات المذكورة راجع الى اختلاف جهة الوصف فهي نحوية في حال، ودلالية او منطقية في حال أخرى وتركيبية في أحوال أخرى...هذا الضرب من النظر النحوي الذي تتعدد فيه مستويات التمثيل وجهات النظر والوصف، والذي تتعدد فيه لأجل ذلك الأعاريب على جهة التعادل في العناصر والعلاقات المستهدفة بالإعراب وعلى جهة الاختلاف في معجم الالفاظ الوصفية باختلاف زوايا التحليل، شاعت منه في النحو العربي طرق ومسالك مختلفة[20].

3 ـ بقي أن نقول قولا موجزا عن العناوين المركبية التي تتخلل الفضاء الشجري في المركبية التوليدية، فهل في أوضاع العاملية العربية وفي مقاييسها ما يمكن أن يجعل مرادفا لهذه العناوين المركبية في طبيعتها وفي وظيفتها؟. إن الذي نراه هنا هو أن هذه العناوين يناسبها أن تكون ممرات عاملية تمنع او تسوغ تسرب الإفضاء العاملي بقيم الربط والسيادة و التعلق. هذا وإن مما يمكن اجراؤه من أوضاع النحو العربي مُجرى المركبية في النحو التوليدي اجراء صريحا جملة من الأحوال التي تحل فيها المعمولات في المحلات الإعرابية لا بالمباشرة ولكن بالوسائط التأويلية (نحو الجملة المؤولة بالمصدر والجملة المؤولة بالمفرد والجار والمجرور في مسائل التعدي). وَمن أحوال المركب الصريحة في النحو العربي أيضا ما لا يتصرف جزؤه[21]، في الإعراب ولا في الرتبة ولا في الإضمار والإظهار ولا في الذكر والحذف ويتنازل عن حق التصرف البنيوي عموما للكل الذي يحيط به.

---

19 – راجع فكرة الأعاريب المتعادلة وكونها محاولة لترجمة إعراب كلي هو الإعراب المتكلمي في أحمد العلوي "اللغة وعناوين الظهور"

20 – راجع جملة من هذه الطرق والمسالك في "للغة وعناوين الظهور" وفي "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية"

21 – الذي له مقابل في التقطيع الكلمي.

الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي:

الجوهر بين افراده واعراضه.

(I) الالفاظ ـ المقولات ـ المركبات.

أ ـ الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي.

ب ـ المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

(II) المقولة التركيبية ـ المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد.

أ ـ دور المقولة بين المعجم والتركيب.

ب ـ المقولة في المعجم علاقة بين النواع وافراده.

ج ـ المقولة في التركيب علاقة بين النوع واعراضه.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبـي.

(العقائد والنحو ـ العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية)

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

ـ علاقة بأفراده (=التخصيص المقولي)

ـ وعلاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

ـ الترادف بين ن ن ع[22] و ن ن ت[23] في الاستمداد من أصول الاستعارة التمكنية.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

ـ الفعل

ـ الصفات والاسماء والحروف.

(VI) النظرية المحورية وانطلوجيا الاستعارة التمكنية.

---

22 ـ ن ن ع= النظرية النحوية العربية

23 ـ ن ن ت= النظرية النحوية التوليدية

I - الألفاظ - المقولات - المركبات

أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي

1 - المقصود بالالفاظ هنا مفردات القاموس والسؤال الـذي ينطـق منـه التوليديـون في مـا يتصـل بطبيعة العلاقة بين الالفاظ والمقولات والمركبـات سـؤال حـول المبـدإ الأسـاس الـذي ينضبـط باعتبـاره التوزيع البنيوي للعناصر. وبعبارة أخرى: الالفاظ تتوزع بنيويا كيفما اتفق أي على غير هدى مرسوم أم أن توزيعها ينضبط بضابط معلوم تحدده النظرية النحوية ضمن قائمة ضوابطها ومبادئها العامة.

خلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص تكمن في أن الانتماء المقولي للالفاظ هو الـذي يحـدد توزيعها البنيوي. **أي أن الطبائع المقولية التي تنتمي إليها الالفاظ هـي الـتي تحـدد الأوضـاع الـتي يمكـن أن تظهر فيها هذه الاخيرة. وبعبارة موجزة: النوع[24] التركيبي للفظ هو مناط وضابط انتظامه التوزيعي.**

إن هذا الموقف معناه في تأويلنا أن أول خيـط في شـبكة الانتظـام البنيـوي للألفـاظ هـو الانتمـاء المقولي (=الاندراج ضمن صنف أو نوع أو قسم من اقسام الكلم). ومن المظاهر الاساسية التي يسـتدل بها التوليديون على تحكـم الأنـواع المقوليـة في السـلوك التوزيعـي للالفـاظ كـون العلاقـة التعويضيـة او الاستبدالية لا يمكن أن تقوم بين ألفاظ تنتمي الى طبائع مقولية متعارضـة أو مختلفـة. مـن أمثلـة ذلـك أن تعويض مفردة فعلية مثلا في سياق تركيبـي معين بمفردة تباينها مقوليا (اسمية مثلا) لا يجوز وإن كانت هذه الاخيرة مرتبطة بها اشتقاقيا او معادلة لها من الناحية الدلالية بوجه من أوجه المعادلة.

2 - إن هذه المكانة الخاصة التي حظيت بها الطبائع المقولية في النحو التوليدي فيما يتصل بتدخلها الحاسم في توجيه الخواص التوزيعية البنيوية للالفاظ هي الفكرة الأساس التي تثوي وراء اعتبار **المعلومات المقولية المتصلة بالمفردات المعجمية جزءا من نحو كل اللغات الطبيعية.**

إن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بإعراب (=تخصيص) مقولي محدد لزم عنه في هذا التحليل قول آخر بأن حدس المتكلمين تجاه الجمل التي يرجع الفساد فيها الى "الاسـتبدال" المذكـور آنفا والذي لا يراعي مبدأ التكافؤ المقولي بين طرفي الاستبدال لا معنى له إلا أمر وحيـد وهـو أن بحـوزة كل متكلم قاموسا داخليا[25] يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بهـا هـذا المتكلـم في التنظيـم البنيـوي لمفردات لغته، (وهو ما شاع في الاصطلاح التوليدي بالمعجم الذهني[26]) وأن التخصيصات المقولية لما كانت جزءا من هذه المعلومات فإن الموقع الذي يناسبها في هذا التصور الذي يستمد مبنـاه ومعنـاه مـن

---

24 - لفظ المقولات نعتبره مرادفا للفظ الأنواع او الجواهر او الاصناف او الاقسام.

25 - Internal dictionary.

26 - Mental lexicen.

نظرية النحو الكلي هو أن تعتبر جزءا من المعجم الذهني المذكور وهذا معناه بعبارة أخرى أن: النحو الكلي اي معرفة المتكلم الفطرية باللغة تتضمن من بين ما تتضمنه مفهوم "المقولة التركيبية".

3 ـ إن اعتبار المقولة التركيبية جزءا من النحو الكلي يرتبط استلزاميا باعتبار آخر سبقت الاشارة إليه آنفا: وذلك أن اعتماد التقطيع المركبي أصلا مرجعيا استدلاليا مطردا بالنسبة للنظرية النحوية في النحو التوليدي، على حساب التقطيع الكلمي، لزم عنه اعتبار مفهوم "المركب" جزءا من المعرفة الذهنية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية. وهذا الاعتبار اللازم عن سابقه لزم عنه اعتبار آخر وهو افتراض أن المقولة التركيبية ـ من حيث كونها رأسا للمركب ـ لا يناسبها أن تكون هي أيضا الا جزءا من المعرفة اللغوية المتكلمية مادام العنوان المركبي الذي يشرف عليها جزءا من هذه المعرفة.

4 ـ إن الغاية المرجوة من افتراض أن المقولة التركيبية جزء من المعلومات المعجمية وأنها تحدد الخصائص التوزيعية للألفاظ هي التوطئة والتمهيد لسلسلة من الاستدلالات القائمة على مبدإ التدخل الصارم للخصائص المعجمية في توجيه البنية التركيبية.

ب ـ المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

ـ إن العلاقة بين المفردة المعجمية ومقولتها التركيبية علاقة مباشرة وبينها وبين مقولتها المركبية علاقة غير مباشرة. وهذا لا معنى له في تأويلنا إلا أن انتظام الوحدات الكلمية باعتبار القيم المقولية يسبق انتظامها باعتبار القيم المركبية وأن الإعراب المقولي أسبق الأعاريب ـ في النحو التوليدي ـ على الإطلاق لأن المقولات هي أول انتظام معمولي تخرج باعتباره العناصر المعجمية من حيز الفوضى الى حيز النظام.

ـ ويهمنا هنا أن نشير الى أن منزلة المقولات في النظرية النحوية العربية القديمة تضاهيها منزلة المعلومات المقولية من غيرها من المعلومات في النحو التوليدي في جل التفاصيل تقريبا. ويعنينا من هذه التفاصيل على وجه التحديد في هذه المرحلة من التأويل: ما تعلق منها بالترتيب النمذجي أو التمثالي للقيم المقولية بالنسبة الى غيرها من القيم الانتظامية الاخرى وفي تأويل آخر بالنسبة الى غيرها من جهات النموذج ومفاصل التمثال ولاسيما العلاقة الترتيبية الموسومة قبل حين بالمباشرة وعدمها.

غاية الأمر أن الترادف التمثالي بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الشأن يكمن في: جعل العلاقة بين المفردات المعجمية وبين انتظامها باعتبار علاقات الربط والسيادة[27] علاقة غير مباشرة تمر عبر الوسيط المقولي[28]. وليس فصل سيبويه في «الكتاب» بين باب:

---

27 – اي العلاقات المركبية في النحو التوليدي والعاملية التعلقية في النحو العربي.

28 – هذا الترتيب بالنسبة للنحو العربي برهنا عليه من خلال جملة من التفاصيل تراجع في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

«اقسام الكلم من العربية» وبين باب «مجاري أواخر الكلم مـن العربيـة» علـى هـذا الـترتيب إلا واجهة تمهيدية من الواجهات التي تفصح عن العلاقة الترتيبية النمذجية بـين الانتظـام المقـولي. والانتظـام باعتبار مفاهيم «الإحداث» و«المجاري» و «التمكن وعمه» والتي هي عناوين مصاحبة للتعلـق العـاملى في النحو العربـي. ولعل الشكل التالي يختزل ويختصر ما نصبو إليه مـن محمـل الـترداف بـين النحويـن في الشأن الترتيبـي المذكور:

[النحو السيبويهي: اللفظ ــــــ المقولة ــــــ التعلق]

(المجاري والإحداث والتمكن وعدمه)

[النحو التوليدي: المفردة ــــ المقولة ــــ المركب]

هذا وإن من بين المظاهر الاساسية التي تتجلى فيها المنزلة الاساسية التي يحظى بها الإعراب المقولى في النحو العربـي والتي تضاهي منزلته في النحو التوليدي، مظهريـن: أولهمـا: كـون المقـولات في النحـو العربـي اعتبرت اعلاما على الأنواع الميزانية الاساسية (ج س، و ج ف). والثاني: المقدمة الاختصاصية التي تنص على أن المختص من الأدوات يعمل والمختص لا يعمل. الاختصاص هنا مقولي. وعليه يتوقف السلوك البنيوي العاملى للادوات.

II - المقولة التركيبية المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد

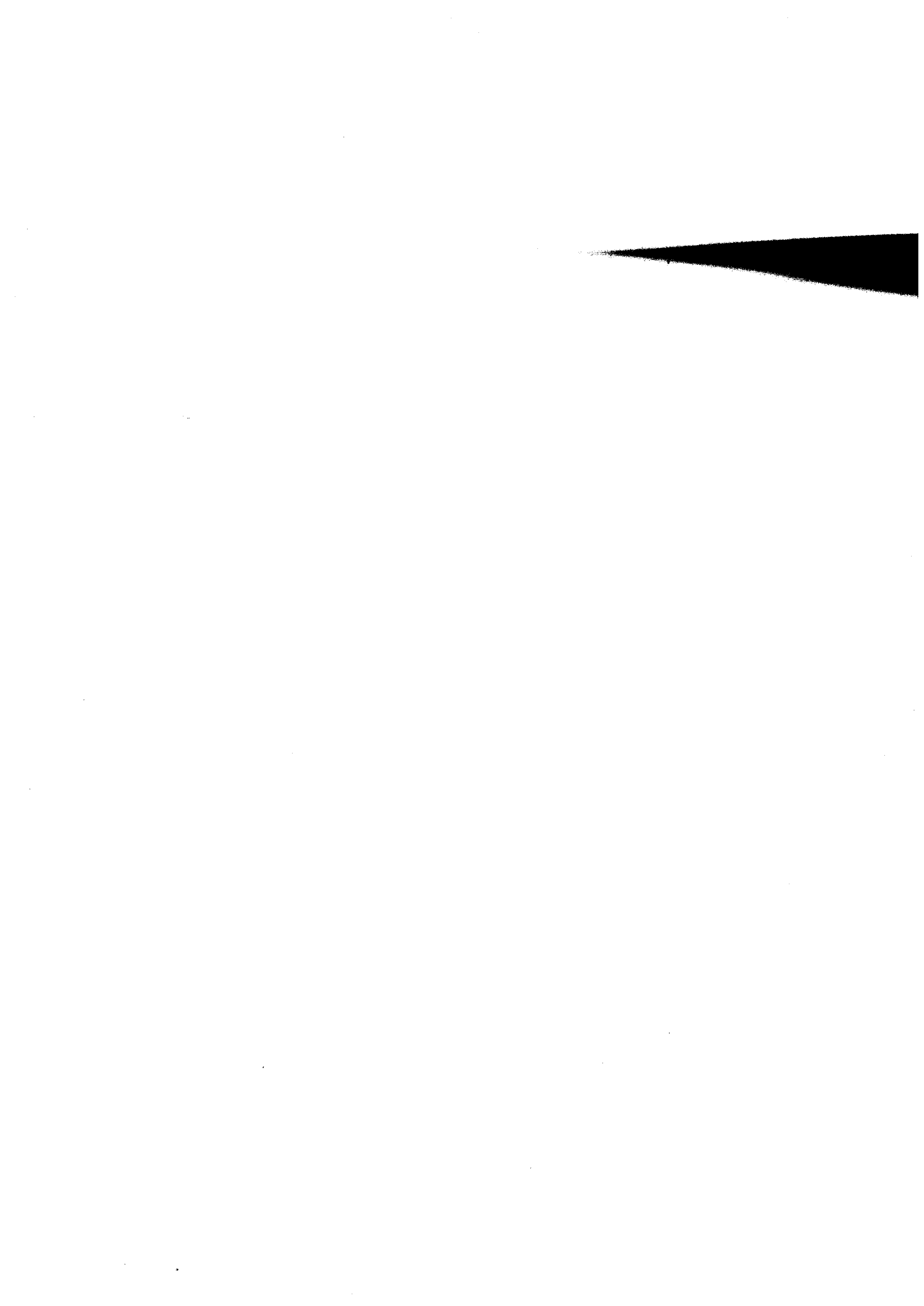
إن القول بأن "المعجم الذهني" تقترن فيـه المفـردات القاموسـية (=الألفـاظ) بإعرابهـا المقـولي معناه في تأويلنا أن المقولات في هذا المستوى تتنزل من المفردات المعجمية منزلة الموازين المحدودة من تلفيظاتها المختلفة التي لا تنحصر بعدٌ.

لقد رأينا فيما رأيناه سابقا أن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بتخصيص مقـولي محدد لزم عنه القول بأن بحوزة كل متكلم معجما ذهنيا يتضمن كـل المعلومـات الـتي يهتـدي بهـا هـذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته وأن الطبائع المقولية جزء من هذه المعلومات إلا أن هذا الافتراض وما يلزم عنه يستلزم أيضا القول بأمر آخر وهو أن المعرفة المعجمية للمتكلم فطرية جملة وتفصيلا. وهـو زعم يكذبه الواقع لأنه يؤدي الى نتيجـة مسـتحيلة وهـي أن المتكلـم يولَـد مـزودا بمعـاجم كـل اللغـات البشرية الممكنة.

إن أقـاويل النحـوي التوليـدي وزعومـه المتعلقـة بـأصول ومبـادئ المسـألة المعجميـة في توالدهـا الاسـتلزامي[29] اسـقطته في أم القضايـا المشـكلة وهـي "قضيـة التعـدد" المسـتهدف الأسـاس بالبرنـامج التوليدي في شقه المتعلق بالاختزال الصوري وبالبحث عن الوحدة والتجانس في العالم اللغوي.

---

29 - اي التوالد المبني على مبدإ لزوم الاقاويل بعضها عن بعض.



إن الخروج من هذا المأزق النظري، الذي يكمن في التعارض بين لزوم نظري وبين الواقع اللغوي وبينه وبين مطلب الوحدة والاختزال، كان طريقه عند النحوي التوليدي التمييزَ في المعرفة المعجمية بين واجهتين اثنتين: إحداهما: عطاء او هدي فطري والفطرية معناها في النحو التوليدي الكينونة جزءا من النحو الكلي، وما هو بهذه المنزلة لا يتعلم لأنه جزء من الإرث الفطري للإنسان. والثانية: كسب بشري يحصل بالجهد والتعلم والمعالجة الاكتسابية المستمرة وهذا الكسب يهتدي بما هو مرسوم في الواجهة الاولى من مبادئ ومفاهيم.

إن "المقولات التركيبية" في المسلمات الفلسفية التوليدية جزء من النحو الكلي بينما المفردات المعجمية (=الالفاظ) كسب بشري سبيله التعلم والتحصيل. وبألفاظ توليدية صريحة: «المتكلم يتعلم الفاظ لغته وكذا طبائعها المقولية أم «المقولة التركيبية» في حد ذاتها فإنه لا يتعلمها لأنها جزء من معرفته الفطرية باللغة اي من نحوه الكلي، (فهو مثلا يتعلم أن "ضرب" لفظ من الفاظ المعجم العربي وأن هذا اللفظ فعل وليس اسما ولا حرفا ولكنه لا يتعلم الفعلية والاسمية والحرفية من حيث هي طبائع مقولية مجردة مستقلة عن الالفاظ.

دور المقولة بين المعجم والتركيب (النوع وأفراده/ النوع وأعراضه)

سنقسم التعليق على هذا التوجه الخاص في تحليل المسألة المقولية قسمين، في القسم الاول نبين أن هذا التحليل قائم على خلفية فلسفية في المسألة المعرفية سنبين بعبارة موجزة جملة من مكوناتها الاساسية وفي القسم الثاني سنقدم جملة من الأدلة على أن الفصل بين المقولات والألفاظ في النظرية النحوية التوليدية يندرج في سياق الفصل الفلسفي المعروف في العقلانية الكلاسيكية في صورتها الارسطية وغير الارسطية بين النوع وافراده.

أ ـ أولا: إن النظرية التوليدية في المقولات قائمة على أصل فلسفي من أصول المسألة المعرفية نصه: إن اللامتناهي بالنسبة للمتكلم قسمان: لامتناهي بإطلاق وهو اللغات عموما. ولامتناهي نسبي وهو الإمكانات المتاحة في إطار اللغة الخاصة الواحدة.

والمتكلم بحوزته الآلة المحدودة المتناهية التي تمكنه من:

معرفة أو اكتساب اي عنصر من العناصر في مجموعة اللامتناهي بإطلاق لاخصوص عنصر من عناصر هذه المجموعة، ولا كل عناصر هذه المجموعة، ومن الاكتساب النسبي للامتناهي النسبي اي التصرف في الإمكانات المتاحة في مجموعة هذا اللامتناهي إنتاجا وفهما وتأويلا.

إن القول بالمقولة التركيبية في حد ذاته عبارة عن توجه نحو الاختزال الصوري للمتعدد المتمثل هنا في "المفردات المعجمية". والقول بأن المفردات تقترن في المعرفة المعجمية للمتكلم بتخصيصاتها المقولية

لزم عنه أمران: أولهما أن المقولة جزء من المعرفة الفطرية والثاني أن فطرية المعرفة المعجمية والتي تعتبر المقولات التركيبية جزءا منها يلزم عنه أن المتكلم يولد مزودا بمعاجم كل اللغات الطبيعية وهو لزوم لا يصدقه الواقع اللغوي، وههنا تعارض كما رأينا بين لزوم منطقي من لزومات النظرية وبين الواقع اللغوي، ولاحتواء هذا التعارض يميز التوليدي بين واجهتين في المعرفة المعجمية واجهة يناسبها أن تكون هديا أو عطاء فطريا وواجهة لايناسبها ذلك ويناسبها بدلا من ذلك أن تكون كسبا بشريا. الاولى لا تتعلم والثانية تتعلم وتكتسب.

ب ــ إن مسطرة الاختزال الصوري (=إرجاع الأفراد الى أنواعها الأساسية) تمّ إعمالها في التوليدية، في خصوص نظرها المتعلق بالمسألة المعجمية، مرتين: مرة في القول بالمقولات المعجمية. ومرة ثانية في القول بأن هذه المقولات جزء من النحو الكلي، المعرفة الفطريةِ للمتكلم، دون المفردات المعجمية التي يناسبها أن تكون شأنا كسبيا فطريا. ففي الحالة الاولى يتنزل التخصيص المقولي من المفردات المعجمية منزلة التمثل الاختزالي الصوري لهذه المفردات وذلك باعتبار طبائعها النوعية الجوهرية الملازمة (=المقولات). وهذا الضرب من التمثل محمول على الاختزالية في هذا التأويل لأن مادته وأساسه جملة من الأنواع الاساسية قليلة العدد يندرج تحتها ما لا يتناهى من الصور الجزئية والاحوال الفرادية. وباختصار هذا التأويل مبني علىأن المقولة تتنزل من المفردات التي تندرج تحتها منزلة النوع من افراده ومنزلة الميزان الصوري من متغيراته التلفيظية التي يحتملها وأما في الحالة الثانية فإن "المعجم الذهني" اعتبر معجما للأنواع لا للافراد اي المقولات دون الالفاظ. (اي للموازين الصورية العامة دون الصور التلفيظية) وهذا التمييز ينطوي على توجه صريح وواضح نحو إقامة المسألة المعجمية على مبدإ "التوحيد" والاختزال الصوري دفعا للاحتمال المتبادر الى الحدس اللساني فيما يتعلق بالمعجم بأنه يتمنع على أدوات الاختزال الصوري، ومبنى ذلك كله على أن المتكلم في ممارسته المعجمية توليدا وتأويلا لا يكلف نفسه شيئا آخر غير إعادة انتاج الموازين المقولية بصور مختلفة.

إن هذا التوجه النظري المبني على مبدإ التوحيد والاختزال قد لازم النظرية النحوية التوليدية في كل أطوارها ومكوناتها (المعجم ـ التركيب ـ الدلالة...)

وإذ قد تبين في هذا الفصل كيف حمل المعجم هذا المحمل بواسطة المبدإ المقولي فسنبين في الفصل الموالي التفاصيل والتعقيدات المتصلة بتخريج المسألة التركيبية على هذا المحمل في التوحيد والاختزال بواسطة المبدإ نفسه أي المبدإ المقولي لكن في إطار توظيف نظري واستدلالي آخر عرف واشتهر بنظرية س ـ خط. والحد الذي يفصل بين المسألة المعجمية والمسألة التركيبية في طردهما تخريجيا على وتيرة المحمل الاختزالي ـ التوحيدي هو نفس الحد الذي يفصل في الانطلوجيا القديمة بين: النوع في علاقته

بأفراده وبينه في علاقته بأعراضه وإذا كانت العلاقة الاولى هي المعنية بالتخريج الاختزالي في المسألة المعجمية فإن الاختزال في المسألة التركيبية له ارتباط بالعلاقة الثانية[30]. وهو حد معمول به منذ عهود العقلانية الكلاسيكية القديمة في صورتها الارسطية والسيبويهية وفي غيرهما من الصور العقلانية المرتبطة في أصولها الفلسفية بأنطلوجيا الجواهر والاعراض والأنواع والافراد والوحدة والتعدد. وعلى العموم لنا عودة مفصلة بإذن الله تعالى في مناسبات لاحقة للتعقيب على فروع هذه المقارنة وتفاصيلها.

إن الفصل بين المقولات والمفردات المعجمية باعتبار ما تقدم، من حيث كونه ـ على مقتضى تأويلنا ـ فصلا بين الموازين وتلفيظاتها يجب أن يكون في النحو التوليدي بمثابة المقدمة والتوطئة والتمهيد الى الفصل في "التركيب" بين المواقع والألفاظ. وليس القول فيما تقدم بأن الطبائع المقولية للالفاظ هي التي تحدد توزيعها البنيوي إلا مظهرا من مظاهر هذا الفصل في المستوى التركيبي، وهذا الفصل معمول به، كما هو معلوم، في النحو العربي خطةً أساسيةً في التحليل العاملي.

وأخيرا، لئن وجب أن يكون الامتدادُ الطبيعي للفصل في المعجم بين المفردات المعجمية وأنواعها المقولية، فصلا في التركيب بين المواقع والألفاظ على الشاكلة المشهورة في النحو العربي فإن ذلك نرى أنه دليل قوي الى تواصل ترادفي بين النظريتين النحويتين السيبويهية والتوليدية ـ كما سيأتي تفصيل ذلك له أهمية خاصة بالنسبة لبرنامجنا في تخريج العبارة العاملية لمباحث النحو التوليدي.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي

1- إن القول إذن بأن الانتماء المقولي للكلمة هو الذي يحدد توزيعها البنيوي استوجب القول بأن «المعلومات المعجمية تلعب دورا أساسيا في تحديد بنية الجملة» فالشجرة المركبية تحتمل النظر إليها في اتجاهين اثنين: من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى: في الحالة الاولى العناوين المقولية النهائية (=ف، س...) هي التي تحدد العناصر المعجمية التي يمكن إدخالها وفي الحالة الثانية الكلمة المدخلة تحدد المقولة التركيبية (=رأس المركب) وهذا معناه أنها تحدد "المقولة المركبية"[31]. غاية الأمر أن الفضاء الشجري المركبي، أعلاه يتحدد بأسفله وأسفله يتحدد بأعلاه وهذا التحديد المتبادل بين طرفي الفضاء

---

30 – انظر في "التصاوير الزمخشرية" وفي "*Grammaire et Coranité*" تأويلا للعاملية العربية منظورا إليها من زاوية العلاقة بين الافقي والعمودي أو العلاقة بين التصنيف المعمولي والميزان العاملي وهي نفس الزاوية التي اعتمدناها في تأويل الموقف التوليدي من دور "المقولة" في النحو التوليدي بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي: فهي في المعجم ـ وهو تصنيف عمودي ـ علاقة بين النوع وافراده وفي التركيب علاقة بين النوع وأعراضه.

31 - Phrasal category -

الشجري ترجمة للعلاقات الاستلزامية المشروحة آنفا بين المعجم والتركيب (اي بين المعلومات المعجمية والخصائص البنيوية).

2 ـ الانتماء المقولي للمفردة المعجمية إذن هو الذي يحدد الطبائع المقولية التي يجب أن يلتبس بها "المجال المركبي" الذي تنتظم فيه المفردة باعتبار قيم الإشراف وَالسيادة والربط (اي أن المقولات تحدد نوع المجال المركبي) : إن العلاقة هنا علاقة بين نوعين من الأصول الميزانية وهما الأصول المقولية المفردية والأصول المركبية. وكون الثانية يتحدد نوعها باعتبار الأولى امتداد طبيعي للعلاقة الترتيبية المشار اليها آنفا أصلا من الأصول الاستدلالية للنظرية وهي العلاقة بين الانتظام باعتبار القيم المقولية والانتظام باعتبار القيم التعلقية المركبية، الاول سابق والثاني لاحق، وهي العلاقة التي بينا سابقا أنها موقع من المواقع الأساسية في خريطة الترادف النظري بين العاملية العربية والعاملية التوليدية. هذا وإن الترادف في مستوى هذه العلاقة الترتيبية يلزم عنه أيضا ترادف في افتراض أن نوع المجال المركبي يتحدد باعتبار الانتماء المقولى لرأس هذا المجال.

والذي نراه أن هذا الافتراض له حضور جلي ومتميز في العاملية العربية في جملة من أصولها: منها المقدمة الاختصاصية ومنها أن المجالين العاملين الاساسيين في هذه العاملية يتحدد نوعهما وهو «الابتدائية» و«الفعلية» باعتبار الانتماء المقولى لرأسيهما المالك لزمام المبادرة الضبطية في كل منهما فالاسمية علم على المجال الابتدائي والفعلية علم على المجال الفعلي.

العقائد والنحو

3 ـ ولئن كان للمركبات طبائع مقولية تتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فإن ذلك من معانيه الأساسية أن الانسجام بين المقولة المركبية والمقولة المعجمية شرط لازم لسلامة البنية واستوائها على الهيئة المطلوبة[32]. إلا أن مجرد الانسجام بين المقولتين المعجمية والمركبية ليس كافيا لإنتاج جمل سليمة. فالإدخال العشوائي للعناصر الاسمية مثلا في المواقع التي تناسبها من الناحية المقولية (أي في المواقع المحددة لها في الإعراب المقولي) ينتج في كثير من الاحوال أوضاعا جملية شاذة من نحو: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر[33]) وبابهما والشذوذ في مثل هذه الأحوال لا يرجع الى مخالفة المبادئ النحوية ولكن الى اعتبارات لها صلة مباشرة بنسق عقائدنا عن العالم، وقد سبق أن الانحاء في التعريف التوليدي لا تتضمن قواعد ومبادئ في شأن هذه العقائد وما كان في سبيلها من الاعتبارات الادراكية. إن النحو في العرف التوليدي ينبني على أساس استقلال القواعد النحوية عن العقائد. ونشير هنا الى فرق

---

32 ـ سنقدم في الفصل الثاني تحليلا مفصلا للمبادئ التي تنضبط بها بنية المركبات وهيكل الفضاء الشجري عموما.

33 – سيبويه "الكتاب" 26/1.

بين النظرية النحوية العربية واختها التوليدية في طبيعة "العقائد" التي جابهتها كل منهما فبالنسبة للنحوي العربي العقائد كانت إما دينية مستفادة من الوحي الالهي وإما إدراكية مستفادة من التجارب البشرية أما الاولى فقد اعتبرت مرجعا ترجيحيا بالنسبة للاحوال والأوضاع اللغوية التي تحتمل تخريجات نحوية مختلفة كلها توافق قواعد النحو لكن بعضها يوافق العقائد الدينية وبعضها يخالفها والترجيح يكون على أساس مقياس الموافقة العقدية فما وافق مقتضى الدين من الأوجه الجائزة نحواً هو الوجه الصحيح، وأما الثانية فمن مشهورات سيبويه أنه عقد لها باب مستقلا في كتابه ترجمه ب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" وأما بالنسبة للتوليدي فالخطب معه أهون وأيسر لأنه لم يعنه من نوعي العقائد إلا العقائد الادراكية التي نص على أن الوصف النحوي لا يستقيم صوريا وتمثاليا إلا إذا أسقطها من اعتباره، لأنها لا تنضبط بضابط عام مطرد يمكن نسبته الى "النحو الكلي" ولأنها مرتبطة باختلاف الثقافات والأديان والإدراكات وما سوى ذلك مما لايصلح أن يشتغل به النحوي الملزم بتعريف للنحو وللمتكلم لا يعتبر الاختلاف الثقافي جزءا منه.

والذي يعنينا من أمر التوليدي في هذا الشأن هو ان كلامه في الفصل بين النحو والإدراك مبني على تعريف للحن انطلاقا من فكرة "الاستبدال" المشروحة آنفا. فالاستبدال إما ألا يراعي مبدأ "التكافؤ المقولي" وإما أن يراعيه. وعدم المراعاة يترتب عنها فساد نحوي من جهة الإعراب المقولي[34] وأما المراعاة فالأصل فيها أن تنتج الأوضاع الصحيحة وأما إذا تطرق الفساد الى الجملة مع مراعاة مبدإ التكافؤ المقولي في الاستبدال فإن اللحن عندئذ يرجع الى اعتبارات إدراكية اي الى أسباب تتصل بنسق عقائدنا عن العالم.

العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية

5 ـ من مميزات العاملية التوليدية أنها قامت على مبدإ الاعتراف بعلاقات السيادة والربط الفرعية التي تقوم داخل نفس المجال العاملى فالقول بالمركب الفعلى مثلا عَلَماً على مجال لعلاقة ربط وسيادة بين الرأس المعجمي وفضلته لا يمنع من اعتبار الفضلة في حد ذاتها مجالا مركبيا مستقلا تنتظم في إطاره العناصر باعتبار معاني السيادة والاشراف في استقلال عن العلاقة السابقة وذلك جعلهم الفضلة مركبا سميا أو مركبا حرفيا. وهذا معناه أن الشجرة المركبية مطاردة بالرئاسية الهرمية في سائر الاحوال وأنه لايمكن أن تقوم في الشجرة المركبية علاقة وحيدة للربط والسيادة. وأما العاملية العربية فيميزها عن العاملية التوليدية في هذا الخصوص افقيتها اي قيامها على مبدإ أن "مجال التعلق" يتم فيه إعمال الآلة

34 ـ إدخال الاسم مكان الفعل يضاهي في هذا التصور رفع الاسم في محل النصب والمضاهاة هنا بمعنى التعادل في زاوية النظر.

الضبطية مرة واحدة. والفضلة مثلا لاتخلو من أن تكون مفردة أو مركبة: في الحالة الاولى يصل الضبط أفقيا وفي الحالة الثانية بالواسطة التأويلية (التأويل المصدري/ التأويل بالمفرد). وهذا معناه أن نقط النظام لايمكن ان تتعدد في نفس المجال التعلقي وإن تعددت فالثانية منهما تستهدف بالربط والضبط ومتى تم لها ذلك صارت بمنزلة المفرد من حيث تلقيها هي وما ربطته ـ وإن طال او تعدد ــ لقيم الربط والانتظام المعمولى من نقطة النظام العليا. بعبارة أخرى، المركب في النحو العربي ليس مجالا مستقلا للربط العاملى او ليس نقطة نظام عاملى مستقلة بل هو طرف منتظم في مجال أعلى يستغرقها استغراقا إشرافيا.

هذا التحليل ناتج في مجمله عن مبدإ الفصل بين المواقع والألفاظ ومبدإ الفصل بين الميزان وأشكاله التلفيظية. إن المركب في النحو العربي يحل في المحلات بواسطة التأويل المفردي الذي يلحق التلفيظات المخالفة بميزانها العام، والحلول في المحلات هو مناط القول بعدم استقلاليته فضاء للانتظام يوازي في الرتبة الفضاء الأوسع الذي هو جزء منه. وعلى العموم لنا عودة الى تفاصيل "المركبية" في النحو التوليدي في ضوء هذا التأويل ونكتفي هنا بالاشارة الى أن اعتبار أن الإسقاط الوسيط يمكن أن يتكرر بقدر التكرار الذي يحدث في الفضلات التي يتخذها الرأس مظهر من مظاهر الافقية في ظاهر الامر إلا أن الفصل الهرمي داخل الشجرة المركبية بين الإسقاطات الوسيطة المتكررة يترجم حرصا مطردا على رئاسية النظام البنيوي.

* * *

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

ـ علاقة بأفراده (= التخصيص المقولي)

ـ علاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

1- سنبين في هذه الفقرة أن النوع المقولي لاينظر إليه في النحو التوليدي من زاوية علاقته بأفراده فحسب (في إطار نظرية التخصيص المقولي للمفردات المعجمية) بل أيضا من زاوية علاقته بأعراضه اللازمة وغير اللازمة[35] وذلك في إطار نظرية التخصيص التفريعي. والكل جزء من المعرفة اللغوية (=المعجم الذهني) لأنهما يشتركان معا في تحديد "بنية المركب" وذلك في إطار المساهمة المعجمية في تحديد الخصائص البنيوية[36].

---

35 – العلاقتان لهما أصول فلسفية في الانطلوجيا الكلاسيكية (نظرية الجواهر والاعراض).

36 ـ عدل هذه المساهمة في النحو العربي يجب البحث عنه في مسائل العلاقة بين القوائم التصنيفية وبين الاعتبارات الميزانية الافقية.

ليست المركبية في النحو التوليدي إلا نظرا في تفاصيل العلاقة الافقية بين المقولة واعراضها والتي في إطارها تصير المقولة جزءا من مركب، جزءا ينتظم في سياق معقد من علاقات السيادة والاشراف والربط المكوني. إن المفردات المعجمية في هذا التصور لاترتبط في المعجم بتخصيصها المقولي فحسب (أي بتحديد انتمائها النوعي) بل ترتبط أيضا بتخصيصها التفريعي اي بتحديد الأعراض التي يمكن أن تتخذها في إطار التخصيص المقولي السابق. وهذا مرتبط بما قيل آنفا من ان الإعراب المقولي الذي يحدد الانتماء الجوهري للمفردة المعجمية يحدد أيضا نوع المركب الذي يمكن أن ينتظم في إطاره باعتبار معاني السيادة والإشراف والربط. فليس التخصيص التفريعي إلا تحديدا لنوع الأعراض التي يمكن أن تدخل عليه في إطار الانتظام المركبي. المركبية في هذا التأويل إذن عبارة عن انتظام معمولي لرأس مقولي باعتبار قيم الربط والسيادة والاشراف وعلامة الانتظام هي الأعراض التي يمكن أن يتخذها الرأس المقولي إما على جهة الايجاب (الحضور) أو على جهة العدم (الغياب). إن علاقة النوع المقولي بأعراضه إذن علاقة أفقية، هي مناط الانتظام باعتبار القيم المركبية، وتختلف عن علاقته بأفراده والتي تنسلك في إطار العمودية كما بينا.

2 ـ وإذا كانت المفردات المعجمية (=الأفراد) تختزل ميزانيا على المستوى العمودي باعتبار الأنواع المقولية فإنها تختزل ميزانيا في إطار العلاقات الأفقية باعتبار الأنواع المقولية التفريعية. وإذا كان افتراض أن كل مفردة معجمية مصحوبة في حدس المتكلم بتخصيص مقولي محدد قد استوجب القول بأن المقولة التركيبية جزء من المعجم الذهني وبالتالي جزء من المعرفة الفطرية اللغوية فإن افتراض أن كل نوع مقولي مصحوب في حدس المتكلم بتخصيص تفريعي محدد قد استوجب أيضا القول بأن المعجم الذهني لايتضمن الأنواع المقولية فحسب بل أيضا الأنواع المقولية التفريعية، أي التنويعات التفريعية التي يحتملها النوع المقولي. وهذا معناه أن هناك أنواعا مقولية عليا هي المقولات التركيبية وأنواعا مقولية تتنزل من السابقة منزلة الأفراد من نوعها(=المتعدي واللازم مثلا بالنسبة للنوع المقولي الفعلى).

3 ـ إن المفردات المعجمية لها بالأنواع المقولية العليا علاقة مباشرة في المستوى العمودي وعلاقة غير مباشرة في المستوى الأفقي لأنها تمر عبر الأنواع المقولية الوسيطة (=التفريعية). وبعبارة أخرى **النوع المقولي في الانفصال له علاقة مباشرة بأفراده وفي الاتصال له علاقة غير مباشرة بها لأنها تتم بواسطة التنويع الفرعي الذي يحتمله هو (اي النوع المقولي).**

السؤال المطروح الآن هو: إذا كانت أمهات المقولات الدلالية (الحدث ، الذات وبابهما) هي مناط التنويع المقولي العمودي فما هو مناط التنويع المقولي الفرعي الأفقي؟.

وههنا نحتاج الى مقالة سبقت الإشارة إليها رمزا لا تفصيلا وهي أن الأمر يتعلق بإحدى المقدمات الفلسفية التي لها أصول معروفة في العقلانية الكلاسيكية مغرقة في القدم وهي أن: النوع المقولي أو الجوهر له علاقتان: علاقة بأفراده وعلاقة بأعراضه. وهذه المقدمة هي إحدى الدعائم الاساسية في الانطلوجيا الارسطية القديمة وفي التطبيقات الذي شهدتها هذه الانطلوجيا الارسطية في غير الفلسفة الارسطية كالنحو السيبويهي مثلا، والذي يؤكد عندي قيام هذه المقدمة الانطلوجية وراء النظر التوليدي في المسألة المقولية هو أن الأعراض التي هي مناط التنويع الفرعي الذي تحتمله الأنواع المقولية في النحو تنقسم باعتبار اللزوم (او الثبوب) وعدمه قسمين بينهما وبين قسمي الإعراب والبناء قرابة واضحة لاتحتاج الى تأويل وهي: العرض اللازم الثابت والعرض غير اللازم اي الذي يدخل ويزول.

4 - إن التمييز بين هذين القسمين من "الأعراض" التي تدخل على الرؤوس المقولية ــ الأعراض التي يمكن تسميتها جريا على مقتضى أصول اللغة السيبويهية في مثل هذا الشأن **"المجاري" البنيوية** - هو اساس السؤال التوليدي المشهور في هذا الخصوص والذي نصه: ما هي المكونات التي تمثل الحد الادنى المطلوب لبناء الجملة؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال انتظمت في تاريخ النظرية النحوية التوليدية عبر مرحلتين: مرحلة نظرية التفريع المقولي ومرحلة النظرية المحورية، التي تنزلت من المرحلة السابقة منزلة الامتداد التفسيري والمرجع الاستدلالي.

التفريع المقولي

إن نظرية التفريع المقولي نظرية في تقسيم الأعراض التي تدخل الأنواع او الجواهر المقولية قسمين:

- أعراض لازمة وهي "اللزوم" و "التعدي" الى المفعول به. وهذه كنا قد خرَّجنا أصولها التصورية على مقتضى النسق الصوري العاملي في بحث آخر[37] حيث بينا أن اللزوم والتعدي بأصنافه «مجارٍ» للانتظام المعمولي شأنها في ذلك شأن المجاري الإعرابية (اي مجاري أواخر الكلم المعروفة عند سيبويه) لكن في مستوى آخر للضبط العاملي غير المستوى الذي يكون مناط الانتظام المعمولي فيه هذه المجاري الإعرابية.

- وأعراض غير لازمة وهي كل ما اندرج في إطار التعدي الى غير المفعول به اي الملحقات (الزمان، المكان، الغاية، الهيئة الخ...).

وإذا أردنا أن نستعمل الألفاظ اللسانية التوليدية لا الألفاظ الأنطلوجية الأرسطية قلنا إن الفعل مثلا باعتباره مقولة تركيبية قد يتخذ مكونا مركبيا صلة له وجوبا وقد تكون صلته مكونا مركبيا

37 - "الأبواب الدلالية المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

اختياريا لاواجبا. ويترجم التوليديون الاول بلفظ الفضلة[38] والثاني بلفظ الملحق[39]. الاول المفعول به والثاني كل ما انتصب لتخصيص الإسناد.

في الانحاء القديمة كان ينظر الى الخاصية المتعلقة بوجوب وجود م س داخل م ف أو عدم وجوب ذلك باعتباره خاصية مرتبطة بحظ الفعل المطلوب من التعدي واللزوم وفي هذا الاطار قام التمييز في الانحاء المذكورة (العربية أولا ثم الغربية بعدئذ) الى ثلاثة أصناف: الفعل اللازم والفعل المتعدي الى مفعول به واحد والفعل المتعدي الى مفعولين اثنين[40].

إن الصيغة النظرية التي التبست بها هذه النظرية الكلاسيكية في تصنيف الأفعال (وهي نظرية ذات أصول ارسطية مرتبطة بمبادئ انطلوجيا الأنواع وأعراضها اللازمة وغير اللازمة) يمكن تلخيصها كما يلي: «إن الطبيعة التفريعية لرأس المجال المركبي، ـ لانتماءه المقولي ـ[41]، هي التي تحدد طبيعة "الفضلة"، التي يجب أن يتخذها الرأس المذكور في إطار انتظام مركبي مخصوص: فكون الرأس المقولي فعلا لازما مثلا يستوجب أن تكون الفضلة موقعا فارغا».

طبيعة الفضلة المحددة هنا معناها في تأويلنا العاملي: طبيعة "المجرى البنيوي"[42]الذي سيتخذه الرأس المقولي في إطار انتظامه باعتبار القيم المركبية. والمجرى البنيوي للرأس المقولي في إطار هذا الانتظام ثلاثة مجاري «اللزوم» و«التعدي الأحادي» و «التعدي الثنائي».

إن الطبائع الانتظامية المحصاة إلى الآن قسمان: الطبائع المقولية المستقلة عن معاني المركبية. والطبائع التفريعية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالمركبية، (=بالانتظام الأفقي باعتبار معانى السيادة والإشراف والربط).

ونشير أيضا الى أن الطبيعة التفريعية للنوع المقولي مستقلة عن الطبائع المركبية. الفعل مثلا في مستوى من مستويات التحليل ينسَبُ الى المركبية (=يكون م ف) سواء كان متعديا أم لازما. وهذا معناه أن معاني المركبية تدخل بعد الانتظام باعتبار الطبائع التفريعية (اي اللزوم والتعدي) ولعل هذا مرتبط بالحد الذي يفصل المعجمي عن التركيبي فالطبائع التفريعية مرتبطة بالمعجم لأنها جزء من

---

38 - Complement

39 - Adjuncts

40 ـ تراجع التفاصيل المتعلقة بتاريخ هذا التصنيف الثلاثي في:

- Aarts, F. and j. Aarts (1982)" *English syntactic structure"*
- Huddleston, R.(1976) "*An introduction to the Grammar of English*".

41 ـ الانتماء المقولي لرؤوس المجالات المركبية يحدد صنف المفردة المعجمية المطلوبة لملء موقع الرأس.

42 ـ لفظ "المجرى" نوظفه هنا بالمعنى السيبويهي للعبارة بكل الأعراض والتوابع المفهومية التي تحدده.

تخصيصاته بينما الطبائع المركبية مرتبطة بالتركيب وبالعلاقات البنيوية الشجرية الهندسية. هذا التأويل نستمده، على كل حال، من قولهم إن[43] «كون الفعل ينتمي الى هذا الباب أو ذاك من أبواب التعدي يجب تناوله في التحليل باعتباره خاصية فرادية للفعل»[44].

الطبائع التفريعية والمعرفة اللغوية الفطرية

إن القول التوليدي في المسألة المقولية انقسم فيما تقدم الى قسمين اثنين: "المقولة" في علاقتها بأفرادها و "المقولة" في علاقتها بأعراضها في الحالة الأولى بينا أن الموقف التوليدي في المسألة انبنى أساسا على اعتبار مفهوم " المقولة التركيبية جزءا من المعجم الذهني[45] اي أن معرفة الأنواع المقولية جزء من المعرفة اللغوية الفطرية للمتكلم.

والذي نتوقعه انطلاقا من التلازم الفلسفي بين العلاقتين المذكورتين هو أن يطرد الموقف التوليدي بشأن العلاقة الثانية (اي العلاقة بين المقولة واعراضها اللازمة وغير اللازمة) على نفس الوتيرة التي تحدد باعتبارها الايقاع الفلسفي التوليدي في مسألة المقولة وعلاقتها بأفرادها وهذا معناه أن الأنواع المقولية الفرعية (=التخصيصات التفريعية) يجب أن تكون هي أيضا جزءا من المعرفة المعجمية الفطرية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته المعجمية. هذا التوقع يصدقه الموقف التوليدي الفعلي في هذا الخصوص وهو موقف يلخصه قولهم:

«إن اتفاق الحدوس المتكلمية بشأن جملة من باب (*رأى زيد) و (*جاء زيد خالدا) يستوجب القول إن كل متكلم بحوزته معرفة داخلية ـ على جهة التمثل الذهني ـ بنمط المركب الفعلي الذي يجوز أن يظهر فيه الفعل... أي أن التصنيف الفرعي للافعال يجب أن يعتبر جزءا من معرفتهم المعجمية».

أي أن "المعجم الذهني" يجب أن يتضمن الإعراب المقولي والإعراب التفريعي على حد سواء: الأول تعريف للمفردة المعجمية باعتبار نوعها أو جنسها المقولي والثاني تعريف للنوع المقولي باعتبار أعراضه (اللازمة وغير اللازمة)[46].

إن مبدأ التلازم بين الإعراب المقولي والإعراب التفريعي في هذا الموقف التوليدي من المسألة المقولية تثوي وراءه مقدمة فلسفية لها مكانة خاصة في الأنطلوجيا الكلاسيكية وهي أن:

---

43 - "هكَمن" (1991).

44 - Idiosyncratic property of the verb

45 ـ من زاوية أن الالفاظ ترتبط في حدس المتكلم بتخصيص مقولي، هو الذي يضبط توزيعها البنيوي.

46 - "هكَمن" (1991).

«الجوهر (=المقولة) لاينفصل في التعريف عن أعراضه التي تصاحبه في الاتصال وإن جاز أن ينفصل عنها في علاقته بأفراده».

إن هذه المقدمة الفلسفية والتلازم الناتج عنها في الموقف التوليدي بين الطبائع المقولية والطبائع التفريعية ترتب عنهما في مستوى النسق الصوري للتمثيلات جعل المعلومات التفريعية جزءا مواليا للتخصيص المقولي في التمثيلات التوليدية المعجمية (اي في المداخل المعجمية للمفردات). وهذا الامتداد التمثيلي لمبدإ التلازم بين النوعين من الطبائع في "المعجم الذهني" انعكاس واضح وصريح للمقدمة الفلسفية الانطلوجية المذكورة.

من أمثلة المداخل المعجمية الجارية على هذا المنهاج المعجم الجزئي التالي:

لقي :ف ؛ متعدي
جاء : ف ؛ لازم
اعطى : ف ؛ التعدي الثنائي
⋮

وباختصار إذا كان التصنيف الفرعي للافعال يجب أن يكون جزءا من معرفة المتكلم المعجمية فإن المعلومات التفريعية في نظام التمثيلات التوليدية يجب اعتبارها جزءا من المدخل المعجمي وهذا معناه أن قيم التعدي واللزوم يناسبها في النظام المذكور أن تكون جزءا مما يعرف بالاطر التوزيعية[47] وذلك على النحو الآتي:

لقي: ف؛[——— م س]

جاء: ف؛[————]

هذا الاطار التوزيعي الذي يتحدد باعتباره النوع الفرعي للفعل يدعى أيضا بإطار التفريع المقولي[48]. هذا وإن الحديث عن التخصيص المقولي والتخصيص التفريعي وعن طبيعة العلاقة بينهما في نظام التمثيلات المعجمية، الغرض الأساس منه، في النحو التوليدي بيان أن بنية المركب تتحدد معجميا وبيان حدود المساهمة المعجمية في تشكل النظام البنيوي: فنوع المركب (اي المقولة المركبية) وبنيته الداخلية يتحددان باعتبار المقولة التركيبية للرأس وباعتبار أطر التفريع المقولي وهما معا الشطر الأساس في المعلومات المعجمية.

---

47 - Distributional frames.

48 - Subcategorizational frames.

بقي أن نقول قولا موجزا عن دلالة العلاقة المخصوصة بين الإعراب المقولي والأعراب التفريعي بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الرسالة هذا نصه:

«إن التفريع المقولي مستوى آخر للانتظام المعمولي باعتبار قيم التعدي واللزوم يوجد في الترتيب النمذجي بعد الانتظام باعتبار القيم المقولية وههنا تواصل بين النحوين العربي والتوليدي على جهة الترادف النظري[49] يدل على أن النحوين يستمدان من نسق صوري واحد هو النسق العاملي (بالمعنى العربي القديم للفظ العاملية».

لقد بينا في بحث لنا سابق أن قيم "التعدي" و "اللزوم" في النحو العربي تحتمل التخريج على كونها "مجاري" للأفعال بالمعنى السيبويهي للفظ المجاري وقلنا من بين ما قلناه هناك إن التعدي واللزوم قيم للانتظام المعمولي وبرهنا في هذا الاطار كذلك على أن قيم الانتظام المعمولي يناسبها في التأويل الانطلوجي أن تكون أعراضا اي أن تتنزل من المعمولات منزلة الاعراض من الجواهر. أما نقط النظام فقد حددناها في إطار تأويل مفصل[50] باعتبارها مواقع افتراضية افترضنا أنها تفضي الى الافعال بقيم التعدي واللزوم. هذه المواقع استدللنا على أن ما يناسبها، في التسمية، من ألفاظ اللغة النحوية عند ابن يعيش شارح «المفصل» لفظ «الاقتضاء» وتوابعه.

غاية الأمر أن موقع نظرية التعدي واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملية على النحو المشروح آنفا يرادفه موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العاملي الافضائي.

إن احتمال النظريتين التخريج على مقتضى المنطق المذكور دليل على أن النحوين بينهما جوامع تدل على الاستمداد المشترك من نفس المرجع الصوري ونفس الوراء الفلسفي. هذا ومن أدلة هذا الترادف الاستمدادي بين النحوين انتماء الفاظ كل منهما في مسألة التعدي واللزوم الى نفس المعجم النظري وهو معجم اللزوم (=الثبوت) وعدمه ومعجم الجوهر والأعراض والدخول والزوال والمجاري والإحداث... الخ. وهو معجم عاملي الجوهر تمكني الاعراض. فقد بينا سابقا أن التمييز بين الفضلة والملحق في النحو التوليدي (وهو تمييز له مرادف صريح في النحو العربي) تمييز بين العرض اللازم

---

49 ـ هذا الكلام يندرج في عمومه في إطار مقدمة ابستمولوجية ستحظى بمكانة خاصة في كل مرحلة من مراحل هذه الرسالة وهي «أن العقل النظري يتطور من خلال جملة من الثوابت التصورية والأصول الاستمدادية الملازمة».

50 ـ تراجع تفاصيل هذا التأويل الذي بنيناه في الباب الأخير من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية" على منهج خاص في التعامل مع تحليلات الزمخشري وابن يعيش يقوم على استنباط "الدلالات اللازمة" من "الدلالات الأصلية" وعلى أن تلك الدلالات اللازمة وإن لم يقل بها النحويان فهي من كلامهما لأنها من لوازمه إذ لازم الكلام كلام كما يقول الأصوليون كما أن الدلالة التبعية عندهم كالدلالة الأصلية.

والعرض غير اللازم الأول ثابت (=مبني) والثاني يدخل ويزول (=الإعراب) ثم إن ترجمة عموم «العرض» بصرف النظر عن كونه لازما أو غير لازم بالفضلة أو الملحق له دلالة خاصة من حيث كونه تنبيها صريحا على الأصل الانطلوجي المذكور. فالمجاري الإعرابية عند سيبويه زيادات تدخل على المعمولات و «الفضلة» مرادف صريح للزيادة. والإعراب أيضا زيادة «ملحقة» تدخل وتزول.

خاتمة القول في هذا الباب أن استمداد الالفاظ التوليدية من نفس المعجم الانطلوجي السيبويهي دليل على وجود ثوابت في الاستمداد الفلسفي مشتركة بين السيبويهية والتوليدية. هذا وقد تناولنا، في البحث المذكور آنفا، الألفاظ النحوية الدائرة في باب التعدي واللزوم من النحو العربي، بتحليل مفصل لأصول هذه الالفاظ في معجم الانطلوجيا العاملية، تراجع تفاصيلها هناك.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

1 ـ المحمول الفعلي

إن السؤال الذي انعقدت في إطاره تفاصيل الموقف التوليدي في مسألة البنية الموضوعية والبنية المحورية له علاقة مباشرة بتفاصيل المسألة المقولية والمسألة التفريعية... ووجه هذه العلاقة أن: المسألة المحورية تتنزل من المسألة المقولية والتفريعية منزلة المرجع التفسيري وذلك في إطار إشكال علم هذه صيغته: هل الاطار التفريعي للفعل (اي حظه من التعدي واللزوم) اعتبار أكْسيومي أول يرجع إليه غيره من العناصر على جهة المرجعية التفسيرية ولايرجع هو الى اعتبار تفسيري آخر أعلى منه؟. أو بعبارة أخرى هل الإعراب التفريعي أصل يشتق منه ويلزم عنه غيره من الاعاريب ولايشتق هو من غيره؟.

إن مفهوم البنية الموضوعية والمحورية يندرج في سياق لوازم الاجابة عن هذا السؤال. فكون الفعل لازما او متعديا مرتبط بمعناه اي بنوع «الحدث» الذي يدل عليه اي أنه ليس ضربا من الصدفة التي لاتفسير لها. فالفعل «ضرب» مثلا يدل على «حدث» يستوجب مشاركين اثنين: كاسبا للحدث[51] ومنفعلا به[52]. وهذا معناه أن طبيعة «الحدث» الذي يتضمن الفعل معناه هي التي تفرض لهذا الفعل بنية محورية مخصوصة.

إن نموذج "العاملية والربط" يقدم صياغة صورية لهذه الفكرة المؤسسة حدسيا.[53] فكرة «المشاركين في الحدث» تتمثل في مفهوم «البنية المحورية» وذلك انطلاقا من التحليل المتداول عند معشر المناطقة فيما يتعلق بمفهوم المحمول وبنيته الموضوعية. والسؤال الموجّه للتحليل سؤال حول طبيعة العلاقة

---

51 - Active participant.

52 - Passive participant.

53 ـ وصف «الحدسية» مرتبط بكون الفكرة لاتفسير لها إلا في الحدس اللغوي.

بين بنية الفعل الموضوعية، التي هي انعكاس أمين وصريح لفكرة الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وبين إطاره التفريعي، الذي هو انعكاس لطبيعة الفضلة التي يتخذها الفعل في انتظامه البنيوي المركبي.

وصيغة هذا السؤال والتي تتناسب مع المنحى الخاص الذي اخترناه لتأويلنا هي: ما هي طبيعة العلاقة النمذجية بين المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات وموضوعات وبين المستوى الذي توصف فيه باعتبار قيمها المقولية والتفريعية؟ اي هل تستوي بنية الموضوعات والمحمولات قبل انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية والقيم التفريعية أم بعدها؟. والمراد أن النحو التوليدي في هذا المستوى من التحليل قد انضاف فيه الى الإعرابين السابقين المقولي والتفريعي إعراب آخر هو الإعراب المحوري نريد معرفة منزلته منهما.

المنطق والبنية الموضوعية

◆ لقد عني المناطقة زمنا طويلا بصياغة نظام للتّمثيلات الدلالية المنطقية توصف فيه «القضية» - وهي المرادف المفهومي البنيوي للجملة عند النحاة - بكونها تتضمن محمولا وعددا محددا من الموضوعات[54]. والمحمولات منها ذات المحل الوحيد ومنها ذات المحلين...الخ. الأولى ترادف الفعل اللازم عند النحاة والثانية ترادف عندهم الفعل المعتدي. وَاهتداء بهذه الفكرة الأولية الشائعة في المنطق الصوري انطلق النحو التوليدي في تفسير الخصائص التفريعية من افتراض أن: « لكل محمول بنيته الموضوعية[55]. وهذا الافتراض معناه أن كل محمول يتم تخصيصه باعتبار المشاركين فيه كسبا او انفعالا (او هما معا) اي باعتبار عدد الموضوعات التي تمثل الحد الأدنى من المشاركين والذي يستوجبه الحدث المدلول عليه بواسطة المحمول. إن البنية الموضوعية (=بمعنى عدد المشاركين في الحدث) التي يتخذها الفعل مثلا هي التي تحدد العناصر التي تستوجبها البنية المكونية. (مثال: إذا كان الحدث يستدعي مشاركين اثنين احدهما «كاسب» والأخر «منفعل» فإن الجملة يجب أن تتسع لمكونين اثنين يعبران عن هذين المشاركين).

هذا التصور يلزم عنه أن: الموضوع (=المشارك) قيمة مجردة والمكون قيمة تلفيظية اي أن العنصر يوصف بكونه موضوعا قبل أن يوصف بكونه مكونا. ومعلوم أن المكونية تستلزم الطبائع المقولية والتفريعية.

إن هذا التحديد التصوري للبنية الموضوعية يمكن أن يعوض جزئيا وصف الافعال وعنونتها باعتبار قيم التعدي واللزوم أي القيم التفريعية. « المتكلم يجزئه معرفة أن الحدث المدلول عليه بواسطة

---

54 - "لقي زيد خالدا" مثلا يقابلها في هذا النظام التمثيلي الصورة التمثيلية الآتية: ل(ز خ).

55 - Argument - Structure.

الفعل "لقي" يستوجب مشاركين ليهتدي بهذه المعرفة الى أن هـذا الفعـل يسـتلزم موضوعـين إذا تحقـق أحدهما في البنية المكونية فاعلا كان ذلك دليلا على أن الفعل ينتقي فضلة داخلية واحدة»[56].

♦ إن هذا الضرب من التمثل الحدسي الدلالي لفكرة الحدث ولفكرة المشاركين في الحدث كسبا وانفعالا، والذي به يهتدي المتكلم في اختيار البنية المكونية المناسبة لا يستتبع بالضرورة أن كل فعل متعد يتخذ على جهة الانتظام التفريعي مركبا اسميا فضله له. إذ إن الموضوعات قد يناسبها في بعض الأحـوال أن تتحقق بواسطة مقولات أخرى غير المركب الاسمي[57].

هذا الموقف لامعنى له في تأويلنا إلا أمر وحيد وهو أن: « البنية الموضوعية للفعل يجب أن تكـون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصر التي يطلبها الفعل اي أنها يناسبها أن تكتفي بالتمثيل لعدد المكونات المطلوبة دون انوعها. وبعبارة أخرى: البنية الموضوعية بنية عددية يجب أن تحدد عدد المكونات المطلوبـة بصرف النظر عن طبائعها المقولية» **إن استقلال البنية الموضوعية عن القيم المقولية في هـذا التصـور يؤكـد استخلاصا سابقا بنيناه على فكرة أن الطبائع المقولية يناسبها في العبارة العاملية لما لم يأت من مباحث هـذا النحو مشتقا اشتقاقاً صريحاً من ألفاظ «المعجم العاملي»، أن تكون قيما للانتظام المعمولي تنتظم باعتبارها عناصر بنية سابقة من خصائصها أنها بنية فوضيـة لانظـام فيهـا. ونضيـف هنـا أمـرا آخـر وهـو إن البنيـة الموضوعية القائمة على مبدإ الاستقلال عن الطبائع المقولية يناسبها أن تكون هذه البنيةَ الفوضية.**

وفي ضوء هذا الفصل بين الموضوعات والمقولات اقترح في إطار النحو التوليدي تعديل التمثيلات المعجميـة بمـا يكـون جاريـا علـى مقتضـى الفصـل المذكـور أي أن المداخـل المعجميـة يجـب أن تتسـع لتخصيصين، تخصيص البنية الموضوعية المشتقة من معاني المحمولات[58] وتخصيص الكيفية الـتي تتحقـق بها الموضوعات اي نوع المكونات التي يناسبها أن تلفظ الموضوعات.

♦ هذا النظام التمثيلي يقوم على مبدإ تعويـض الوصـف باعتبـار قيـم التعـدي والـلزوم التفريعيـة بوصف آخر باعتبار عدد الموضوعات وطبائعها المقولية. وذلك على الشاكلة التالية:

لقـــي: ف؛ $م س_1$ $م س_2$

اعطـى: ف؛ $م س_1$ $م س_2$ $م س_3$

ضحك: ف؛ $م س_1$

56 - Freidin, R 1978 "*Cyclicity and the theory of grammar*" -

- Gruber, J s. 1976 " *Lexical structures in syntax and semantics*".

57 ـ سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

58 – هذا معناه أن معاني المحمولات مستوى للتحليل يسبق التمثيلات المعجمية.

♦ والجدير بالذكر هنا أيضا أن التوليديين جعلوا المساطر التقديرية جزءا من التمثيل في هذا المستوى من التحليل وذلك بالنسبة للمحمولات التي تستوجب ثلاثة مشاركين مثلا و لم يتحقق منها في اللفظ إلا موضوعان في نحو:

- Hercule bought Jane a detective story.
- Hercule bought a detective story.

"المستفيد" له في الجملة الأولى مقابل في اللفظ ولامقابل له في الجملة الثانية وهو ما يستوجب تقديره لتكون الجملة موافقة لما هو منصوص عليه في المدخل المعجمي للفعل Buy والذي يتسع لموضوعات ثلاثة، وفي هذا الخصوص يتحدث التوليديون عن «الموضوع الضمني او المحذوف»(59) وهذه الضمنية يقابلها في التمثيل المعجمي رمز يشير إليه وهو القوسان:

Buy:V;	1	(2)	3
	NP	NP	NP

إن دخول المساطر التقديرية في مستوى البنية الموضوعية دليل على أن العقل النحوي لايملك الخروج عن منطق بناء الموازين العامة قليلة العدد والواقعة في حدود مبدإ الاختزال الصوري واجرائها في التحليل على الصور التلفيظية المتعددة التي قد توافقها وقد تخالفها إما بالزيادة وإما بالنقص. والتقدير يدخل باعتباره الآلة التي تمكّن من احتواء هذه المخالفات تفسيرا وتعليلا.

والذي يظهر مما تقدم أن التمثيلات المعجمية تتنزل من البنيات المكونية المختلفة منزلة الموازين التي يحتكم إليها في قياس المكونات (بالمعنى المقداري للفظ القياس). وليس «التقدير» المتمثل في مفهوم «الموضوع المقدر أو المحذوف» المذكور آنفا إلا دليلا صريحا على ذلك. إن «التقدير» من لوازم وثوابت العقل النحوي وذلك إن صح كان دليلا على أن لهذا العقل دائرة ابستمولوجية تحيط بالحدود التي لايملك تجاوزها. دائرة يتبوأ من زواياها حيث يشاء ومن هذه الزوايا النظر في الأصول الميزانية الثابتة وفي المسافات التي تفصلها عن متغيراتها التلفيظية.

وأخيرا إن توجيه التحليل فيما تقدم على أساس افتراض استقلال البنية الموضوعية عن البنية المقولية والمكونية نعده مقدمة الى العمل الموسع بمبدإ استقلال المواقع عن الالفاظ والذي ـ كما سنبين لاحقا ـ نعده الأصل التصوري الذي يثوي وراء جملة من ثوابت العقل النظري عموما والعقل النحوي خصوصا، وعلى رأس هذه الثوابت الفصل المذكور بين الميزان والتلفيظ أي بين النموذج وأمثلته أو بين الشكل العام وصوره الجزئية أو بين النوع وافراده.

Implicit argument – 59

ـ من جهة أخرى: إن الاستخلاص السابق بأن البنية الموضوعية يناسبها في التأويل أن تكون «البنية الفوضية» المعتمدة عندنا في العبارة العاملية يؤكده قولهم:

أ ـ إن «المكون» يحقق «الموضوع».

ب ـ وإن مقولة المكون الذي يحقق الموضوع يجب أن تكون جزءا من التمثيلات المعجمية.

ج- وأن البنية الموضوعية يجب أن تكون جزءا من المعجم مقترنة بالتخصيص المقولي.

والإشكال المطروح قبل ذلك وبعد، هو ماجدوى تخصيص المحمولات باعتبار معلومات التفريع المقولي مادامت هذه العناصر جزءا من البنية الموضوعية[60]. والذي نراه هنا ـ ردا على التوليديين ـ أن السؤال هنا لا معنى له لأن زاوية الوصف مختلفة. والمراد، أن إفراد التخصيص التفريعي وجعله مستقلا عن البنية الموضوعية له دلالته ووظيفته الخاصة لأنه وإن كان للعنصر المذكور في التخصيص التفريعي تمثيل سابق في البنية الموضوعية فإنه في الاطار التفريعي له وضع مختلف عن وضعه في البنية الموضوعية. وبعبارة أخرى زاوية الوصف تختلف والموصوف واحد إذ الفرق واضح بين: وصف العنصر باعتباره مشاركا في الحدث. وبين وصفه باعتباره مناطا للتصنيف التفريعي. وعلاوة على ذلك، وصف العنصر بكونه موضوعا ثانيا مثلا بصرف النظر عن كونه يستقل بزاوية خاصة في الوصف فإنه، في وصفه بكونه موضوعا في البنية الموضوعية، يتعلق بوصفه هو غرض مخصوص بخلاف وروده في الاطار التفريعي فإن هذا الورود ليس المراد منه افادة أن م س يرد فضلة للفعل ولكن المراد إفادة أن الفعل يتخذ فضلة داخلية وفرق بين الغرضين. وبعبارة أخرى: إن وصف العنصر بكونه موضوعا، يتعلق به غرض مخصوص في البنية المضوعية بل هو المراد من اثباته عنصرا في هذه البنية بخلاف وضع العنصر ذاته في

---

60 – الفرق الأساس بين الأطر التفريعية والبنية الموضوعية أن الأولى تحدد المكونات التي يتخذها الفعل فضلة له على جهة الوجوب ولأجل ذلك لايعتبر الفاعل جزءا من الاطار التفريعي لأن الفعل لايخلو من الفاعل في كل الاحوال وهذا معناه أن اتخاذ الفاعل ليس مناطا يتنوع باعتباره الفعل مقوليا بخلاف المفعول به فإنه مناط تفريعي، أما البنية الموضوعية فهي احصاء لكل الموضوعات بما فيها الفاعل (=الموضوع الخارجي للأفعال).

إن الفرق بين المَقْوَلة catogorization والتفريع المقولي subcatorigorization يجب النظر إليه من منظور الفرق القديم بين الجوهر الاعلى وبين الجوهر المختلط بالاعراض (=النوع والفصل والخاصة...) فالقول بأن الفاعل ليس مناطا للتفرع المقولي ينطوي على موقف فلسفي انطلوجي واضح وهو أن الشيء الذي يتفرع باعتباره النوع أو الجنس اي ينفصل به عن غيره من الأنواع هو «العرض» والفاعل ليس عرضا للفعل في المرجعية الانطلوجية وإنما الفعل نفسه عرض الفاعل بخلاف المفعول به فإن «الفعل» نوع و «المفعول» عرض له لأجل ذلك التفريع المقولي يجب أن يكون باعتبار هذا «العرض» لا باعتبار الفاعل. هذا فضلا عن كون اتخاذ الفاعل صفة مشتركة بين الافعال والمشترك ليس مناطا للتنوع وإنما هو مناط للتجانس.

الاطار التفريعي فإن الذي يتعلق به غرض مخصوص في هذا الوضع ليس كينونـةَ العنصـر في الإطـار التفريعـي ولكن اتخاذ الفعل لهذا الاطار فضلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الاطار حاويا لمركب اسمي او لغيره.

غاية الامر أنه لا تنـاقض ولاحشـو في أن يوصـف (=يُعـرَب) العنصـر نفسـه في مسـتويين اثنـين شريطة أن تختلف زاوية الوصف.

2 ـ المحمولات غير الفعلية الصفات ـ الاسماء ـ الحروف.

« إن الاختلاف في التلفيظ لايمنع من أن يكون له ميزان واحـد» فالصفـات والاسمـاء والحـروف وإن كانت تختلف فيما بينها من جهة وتختلف الافعال عنها من حيث الطبائع المقولية فإنهـا تشـترك في جامع صوري يربط بينهـا وهـو«طبيعتهـا المحموليـة» والاشـتراك في هـذه الطبيعـة مجالـه البنيـة المحموليـة الموضوعية اي البنية التي لم تتلق بعد القيم المقولية.

♦ إن استقلال المحمولية عن الطبائع المقولية المختلفـة الـتي تلتبـس بهـا في التلفيـظ لامعنـى لـه في تأويلنا إلا أمر واحد وهو أن الاختـلاف في التلفيـظ لا يمنـع مـن أن يكـون لـه مـيزان واحـد[61]. يميز التوليديون في باب البنية الموضوعية بين مجموعة من الأنواع المحمولية ويجعلون لكل نوع قواعد خاصة به تربطه بالميزان العام وهذا معناه أن الصورة الميزانية العامة والكاملة يمكن تقديرها في هـذا البـاب انطلاقـا من تلك القواعد لأن هذه الأخيرة ليست إلا بحثا في الاستثناءات الواردة على الميزان وتعليلها.

♦ إن المستوى الذي توصف فيه العنـاصر بكونهـا محمـولات أو موضوعـات أعـم مـن المسـتوى الذي توصف فيه باعتبار طبائعها المقولية فالمحمول وصف جامع لما يمكن أن يكون في مستوى المقـولات اسما أو فعلا أو حرفا. وهذه العلاقة في حد ذاتها يعنينا منها في المقـام الأول كونهـا دليـلا علـى أن بـين البنية الموضوعية والبنية المقولية استقلالا وحدودا تستتبع علاقة ترتيبية نمذجية قائمة علـى منطـق السـابق واللاحق.

♦ الصفة في(Poirot is restless) محمول وحيد المحل وفي (Poirot is restless of Bertie) تتخذ موضوعين اثنين على شاكلة الفعل المرتبط بها دلاليا وصرفيا في نحو (Jeeves envies Bertie) مع فارق يكمن في أن الموضوع الثاني يتحقق في البنية المكونية للفعل مركبا اسميا وفي البنية المكونية للصفة مركبـا

---

61 ـ هذه الخطة التحليلية القائمة على المبدإ الميزاني عرفتهـا النظريـة النحويـة العربيـة القديمـة في سـائر أبوابهـا جـاء في «التصاوير الزمخشرية» «فمن ذلك في باب الاضافة مبحث الاسماء اللازمة للاضافـة ومبحـث إضافـة ايـا واي ومبحـث إضافة أفعل التفصيل الى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكـر هـذه الأنـواع قـد يكـون يذكرهـا مـن بـاب التفضيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كـل حـال يهتـم علـى الخصـوص بـالحذف والتقديـم والتأخـير وهـي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان» يهمنا هنا في المقام الأول هذا **الفصل بين الأنواع المقوليـة وصورتها الميزانية.**

حرفيا. إن الفرق بين الحالتين يشبه كثيرا الفرق المعمول في النحو العربي بين المفعول الصريح والمفعول غير الصريح الذي يكون جار ومجرورا في نحو (أمسكت بيدك). وباللغة النحوية العربية نقول إن الصفة في المثال الانجليزي السابق لاتصل الى معمولها(=الفضلة) بالمباشرة بل تفتقر في ذلك الى حرف الجر of[62]. إن ملاحظة أن الصفة تتخذ فضلة غير صريحة وجوبا يرادفها في النحو العربي الاحوال التي ينجر فيها المفعول بعد الصفات بالاضافة اللفظية.

♦ المحمول الفعلي في التصور التوليدي يصل الى موضوعه الثاني مباشرة والمحمول الوصفي لا يصل إليه إلا بواسطة الحرف. وهناك مقياس آخر غير الافتقار الى الوسيط استدل به التوليديون على الفرق بين الأصول المحمولية (اي الأفعال) وبين الفروع المحمولة عليها في التوظيف المحمولي كالصفات مثلا وهو أن: المحمول الفعلي لايستغني عن موضوعه الداخلي بل يذكر معه وجوبا بخلاف المحمول الوصفي الذي يجوز أن يحذف موضوعه الحرفي مع إمكان تقديره في نحو:

- *Poirot envies.
- Poirot is envious.

♦ إن البنية الموضوعية التي يتخذها المحمول الوصفي يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي وذلك على النحو المبين آنفا فيما يتصل بالمحمول الفعلي. وقد يتخذ المحمول الواحد أكثر من بنية موضوعية واحدة وذلك بحسب المعاني التي يحتملها وهذا معناه أن الإعراب الحملي الدلالي في التمثيل المعجمي قد يتعدد بحسب ما تحتمله المفردة المعجمية من تخريجات واستعمالات. وهذا المنحى في سلوك العناصر من جهة احتمالها ـ من الحيثية ذاتها ـ لأكثر من توجيه واحد عرفه النحو العربي كما هو معلوم في مواطن كثيرة نذكر منها مثلا التمييز بين كان التامة وكان الناقصة...

وعلاوة على المحمول الوصفي، الاسم أيضا يعتبر نوعا من أنواع المحمول المقولية والتي تذكر في هذا الباب من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان. والمقصود بالمحمولات الاسمية عند التوليديين المصادر دون غيرها مما يدخل تحت باب الاسم، وما قيل آنفا عن المحمولات الوصفية فيما يتعلق بخاصية الافتقار الى الحرف للوصول الى الموضوع الثاني[63] ينطبق بتفصيلاته جميعا على المحمولات الاسمية:

- The analysis of the data was superfluous.

---

62 ـ سنرجع الى العلة الموجبة لهذا السلوك في الفصل المتعلق بالنظرية الإعرابية في العاملية التوليدية.

63 – الوصول هنا دلالي لا نحوي وهذا الضرب من الوصول قد عرفه النحاة العرب ووظفوه في تحليلهم على نطاق واسع ولأغراض مختلفة. يراجع في هذا الخصوص مثلا تعريفهم للزوم في الافعال القاصرة بكونها افعالا لايصل معناها الى الفعل. إن الوصول المعنوي خاصية تتنزل في النحو العربي من الوصول العاملى اللفظي منزلة الوصول الدلالي في البنية الموضوعية من الترابط البنيوي في البنية المكونية.

- The analysis was superfluous.

الاسم The analysis في الجملة الاولى يصل الى معموله the data بواسطة الحرف of وفي الحالة الثانية معمول الاسم موضوع محذوف مقدر، وباللغة التوليدية، موضوع ضمني وهو على ضمنيته في التلفيظ فإن له مقابلا في التمثيلات المعجمية مصحوبا بقرينة تدل على جواز استهدافه بالحذف:

- Analysis: noun; (1) (2).
NP PP

هذا المدخل المعجمي معناه أن البنية الموضوعية التي يتخذها الاسم (Analysis) تتسع لموضوعين اثنين احدهما م س والثاني م ح، وهما في التلفيظ قد يصيب الحذف أحدهما كما في الجملة الاولى او كليهما كما في الجملة الثانية وقد يأتي التلفيظ موافقا للبنية الموضوعية الميزانية في عدد الموضوعات جملة وتفصيلا نحو (Poirot's Analysis of the data was...).

وقبل ذلك وبعد، نرى أن النظرية النحوية العربية القديمة تفضل منافستها التوليدية من حيث أنها لاتخلط بين الأسماء والمصادر وتفرق بينهما على أساس الجمود والاشتقاق وأن القول بالاشتقاق في النحو العربي يستمد منطقه من نسق الأصول والفروع والاوائل والثواني الذي تنضبط بها القوائم التصنيفية العاملية. إن النحو التوليدي الذي لايقيم هذا التمييز يبقى مطاردا وملزما بالاجابة عن السؤال التالي: لماذا بعض الاسماء يتخذ بنية موضوعية وبعضها لايتخذ ويكتفي فقط بالكينونة موضوعا في البنية الموضوعية؟[64] وهو سؤال ليس ملزما للنحو العربي لأنه يقيم التمييز بين العامل والمعمول وبين ما لايكون إلا معمولا كالاسم الجامد وما يكون عاملا باعتبار ما بعده ومعمولا باعتبار ما قبله وهو المشتقات (الصفات والمصادر)[65] إن النظرية النحوية العربية القديمة تقيم علاقات استلزامية واضحة ومتشابكة بين الروابط المورفولوجية القائمة بين الافعال والمشتقات وبين روابط الاصالة والفرعية التي تقوم بينهما في مستوى العمَل.

---

64 ـ يتعلق الأمر في هذا السؤال بالتمييز بين ما يكون عاملا في المستوى الدلالي وما لا يكون إلا معمولا، وهو سؤال يطارد كل نظر نحوي مؤسس عامليا.

65 ـ لقد جعلنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية" تقلب المشتقات في صفتي «العاملية» و«المعمولية» لازما عن تقلبها الدلالي في «المعاني الصرفية» والذي ينعكس في المستوى المورفولوجي تقلبا في «الصيغ». وجعلنا كذلك «الجمود العاملي» في الاسماء الجامدة غير المشتقة (اي انبناءها على الكينونة «معمولا») مرتبطا بالجمود الدلالي والذي يلزم عنه في المستوى المورفولوجي لزوما لصيغة صرفية واحدة. وذلك في إطار توسيع القاعدة التصورية للمقدمة التمكنية ولثنائية الإعراب والبناء لتشمل الأوضاع غير النحوية بصفة عامة (=الدلالية والمنطقية).

غاية الأمر أن القول في النحو التوليدي بأن المصادر أسماء وأنها تتخذ بنية محورية بهذا الاعتبار ذاته، اي باعتبار كونها اسماء، لايفسر لماذا ترث خصائصَ الفعل الذي ترتبط به مورفولوجيا.

هناك محمول آخر ينضاف الى قائمة التصنيف المحمولي التوليدي وهو المحمول الحرفي. فللحرف (في) في نحو(زيد في الدار) موضوعان وللحرف between في "Florance is between Milan and Rome". ثلاثة موضوعات وعليه فإن مدخله المعجمي يناسبه أن يكون على الشاكلة التالية:

Between: preposition; 1 NP 2 NP 3 NP

إن إجراء «الحروف» مجرى المحمولية بجعلها رؤوسا رابطة لبنى موضوعية يقوم على استثمار ما بين الحرف والفعل والاسم (=الصفة والمصدر) من روابط في التوظيف الدلالي المحمولي الذي تحتمله. والربط بين الحرف من جهة وبين الافعال والمشتقات من جهة أخرى باعتبار اشتراكها في القدرة على الربط الدلالي بين عناصر البنية الموضوعية ـ وهي قدرة لازمة عن احتمالهن جميعا للتوظيف الرأسي المحمولي ـ مبني على أنها أنواع مقولية لميزان دلالي واحد وهو ميزان «المحمول» هذا وإن النحوي التوليدي في ذكره لهذه الأنواع يذكرها من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان(66).

إن قيام التحليل على كون «الميزان الواحد» قد يتحقق بواسطة «أنواع مقولية» مختلفة خطة في «محاصرة التنوع» ترفع الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية الى رتبة من الأهمية بمكان، بالنسبة لبرنامجنا التأويلي القائم على مبدإ العقل النحوي الذي يتطور ويتغير لكن في إطار من الثوابت التصورية يرجع قسط كبير منها في مجمله الى فلسفة اختزال المتعدد والبحث عن الواحد الذي ينصهر فيه التنوع.

إلا أنه وبصرف النظر عن تفصيلات التحليل التوليدي وجزئياته يمكن القول إن التحليل النحوي العربي القديم أكثر تماسكا من نظيره التوليدي وذلك من حيث سعيه لأ لاّ تبقى العلاقات بين الأنواع المقولية المرتبطة بنفس الميزان منتظمة على غير سبيل مضبوط اي أنه يبحث عن الاوجه المنطقية المؤسسة لهذه العلاقة، وفي هذا الإطار يندرج «نسق الاصالة والفرعية» بمبادئه العامة والخاصة، الذي عرفه النحو العربي مرجعا تفسيريا يطرد في سائر الاحوال التي تثبت فيها علاقات الاصالة والفرعية ولايتخلف. فالحرف، مثلا، في هذا النحو فرع عن الفعل في العمل ولهذه الفرعية تجليات ومظاهر من بينها أن الحروف عملها مشروط بالاختصاص والافعال تعمل بلاشرط، وهي عوامل كلها بدون استثناء. ثم إن الحروف تعمل في اتجاه واحد ولايتقدم عليها معمولها أما الافعال فأصالتها العاملية تجعل لها تمكنا خاصا

66 - لكن مسائل الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان والافتقار الى الحرف في الوصول الخ... إن ذكرت فإنها تذكر من باب الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.

فيما يتصل باتجاه الإفضاء. من جهة أخرى حروف الجر تتعلق بالفعل أو بما هو ملابس له بوجه من أوجه الملابسة والفعل لايفتقر الى التعلق. والفعل من جهة أخرى له تمكن في الصيغ والحرف لاصلة له بالصيغ ولا بالاشتقاق. ثم إن الحرف يكون وسيطا بين الفعل والمفعول في أحوال كثيرة فيكون المجرور بعده مجرورا لفظا معمولا محلا للفعل الخ...

هذه الاعتبارات كلها الى جانب اعتبارات أخرى متفرعة عنها جعلت النحو العربي يقوم على مقدمة فرعية الحرف عن الفعل في العمل. راجع في هذا الخصوص أيضا مسائل النيابة، كنيابة الحرف عن الفعل في باب النداء، وكذا مسائل التشبيه، كتشبيه الحرف بالفعل في العمل في باب النواسخ.

ونختم هذه الموازنة بين النحوين العربي والتوليدي في مسألة «الميزان وأنواعه المقولية»، بالملاحظات الآتية:

1 ـ بين «البنية الموضوعية» التوليدية و«بنية المحلات» العربية ترادف من وجوه، منها صفة «الاقتضاء» في المحمول والعامل. الاول يقتضي الموضوعات والثاني يقتضي المحلات: والاقتضاء دلالي في الأول نحوي في الثاني. ومن الخصائص النمذجية المشتركة بين بنية الموضوعات وبنية المحلات خاصية الاستقلال عن القيم المقولية.

2 ـ إن الفرق بين البنية الموضوعية والإطار التفريعي يجري من الناحية الشكلية العامة على حد الفرق في النحو العربي بين عموم البنية العاملية وخصوص بنية التعدي باعتبارها مجالا من المجالات التي تستقبل "الإفضاء" في البنية العاملية. والغاية من هذه المقارنة هي الاشارة الى أنه لاتناقض ولاتعارض ولاحشو في الجمع بين البنية الموضوعية والبنية التفريعية إذ الأولى تنتظم فيها العناصر باعتبار معاني الربط الحملية وهي عبارة عن علاقات قائمة على مبدإ الاقتضاء الدلالي بين الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وأما الثانية فهي انتظام جزئي للمحمول وأحد موضوعاته (=الفضلة) باعتبار معاني، الربط والسيادة والإشراف، المركبية. مجاري الانتظام في الاولى دلالية (لاسيادة فيها ولاإشراف ولكن اقتضاء دلالي ووصول معنوي مباشر وغير مباشر) وفي الثانية بنيوية اساسها العلاقات الموقعية الشجرية.

3 ـ إن الفصل في الحديث عن المحمولات وبنياتها الموضوعية بين المحمول الفعلي والمحمول الوصفي على أساس مقياس الافتقار الى الوسيط وعدمه إشارة تستلزم القول بقيام النحو التوليدي على مقدمة الأصالة والفرعية أي مقدمة الفصل بين ما هو أصل في العمل الدلالي وهو المحمول الفعلي وما هو فرع في هذا العمل وهو المشتقات. وهذه من مشهور المقدمات في النحو العربي والتي كان من نتائجها في هذا النحو القول بأن الفروع يجب ألا ترقى الى درجة الأصول في التصرف وبأن من مظاهر

هذه الرتبة (=رتبة الفروع) افتقارها الى الوسائط. (اللازم مثلا لايصل عمله بمفرده الى ما هو مفعول في المعنى لكن إذا اتخذ وسيطا حرفيا كان هذا الحرف مطيته الى مفعوله).

VI ـ النظرية المحورية وانطلوجيا الاعراض المكانية

1- إن الحدس اللغوي يقضي بأن موضوعي محمول فعلي معين تربط كلا منهما بالفعل علاقة دلالية تختلف عن التي تربط الآخر به: أحدهما يكون كاسبا للحدث والآخر منفعلا به. إن هذه العلاقات الدلالية التي تربط المحمول بموضوعاته تسمى في معجم الاصطلاحات التوليدية أدوارا محورية. (=الادوار ـ θ). وههنا يتحدث التوليديون حديثا نفهم منه في سياق العبارة العاملية أن الموضوعات تنتظم معموليا في المستوى المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العاملي وهو المحمول، ودليل الانتظام المعمولي في هذا المستوى هو القيم المحورية (القيم الدلالية الوظيفية المدعوة آنفا أدوار محورية كالكاسب والمنفعل مثلا). وهذا معناه:

♦ أن التحليل التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المحورية، الحملية ـ الدلالية، يقوم على مبدإ التمييز بين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الحركية الافضائية. الاولى توصف فيها العناصر باعتبار الطبائع «المقولية ـ الدلالية» الجامدة (اي «المحمولية» و «الموضوعية» والثانية توصف فيها العناصر باعتبار القيم الإفضائية التي تتلقاها من المحمول على جهة الانتظام المعمولي.

♦ وأن النموذج النحوي يجب أن يتسع لِمسطرة نظرية خاصة تنضبط بها إجراءات الإفضاء بالادوار المحورية.

إن «النظرية المحورية» في النحو التوليدي اقترحت في إطار الاستجابة لهذا المطلب.

هناك اتفاق عام بين النحاة التوليدين حول الدور الخاص الذي تقوم به البنية المحورية في جملة عريضة من العمليات التركيبية إلا أن اضطرابهم في تعريف هذه الادوار وفي إحصائها واستقصائها بل وفي تسميتها، بلغ من الحدة في بعض الحالات ما يبعث على الاعتقاد بأن نظرية الادوار المحورية مازالت في مرحلتها الابتدائية ويتعلل النحاة التوليديون لأنفسهم في هذا الخصوص بالقول إن الخلفيات والظلال الحدسية "الشفافة" المرتبطة بالأدوار المحورية تجعل لها حظا من الوضوح يمكن أن يجزئ في التحليل. (هذا التحليل الحدسي للنظرية المحورية ارتبطت به جملة من النتائج سنعرض لها في مناسبة لاحقة).

2 ـ المعجم المعلومات المحورية.

إن من بين المقدمات الاساسية التي قام عليها النموذج التوليدي كون: المعلومات المحورية (اي العلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته) جزء من المعرفة المعجمية للمتكلم الفطري وهذا الجزء ينقسم قسمين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الافضائية. ومنزلة الادوار المحورية من البنية

المقولية الموضوعية في المستوى الدلالي كمنزلة الوظائف النحوية من البنية المقولية في المستوى التركيبي. وهذا معناه أن المعلومات المذكورة يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي الذي بينا آنفا أنه يتضمن معلومات الإعراب المقولي والإعراب التفريعي. اي أن المداخل المعجمية يجب توسيعها بما يجعلها قادرة على استيعاب الادوار المحورية بدلا من الاكتفاء بمجرد تحديد عدد الموضوعات التي يتخذها المحمول. إن مفهوم «الشبكة المحورية»[67] المعدودة جزءا من المدخل المعجمي يندرج في سياق الاستجابة لهذا الطلب التوسيعي.

الفعل " قتل " مثلا يجب أن يتخذه المدخل المعجمي التالي:

قتل: ف؛

الكاسب	المنفعل
م س	م س

هذا المدخل المعجمي ينص على أن الطاقة العاملية ـ الدلالية (اي رصيد الادوار المحورية التي يمكن للمحمول أن يفضي بها) يستوجب أن يكون لهذا الفعل موضوعان لاأقل ولاأكثر. وهذا معناه أن هذا المدخل المعجمي يتنزل من الأحوال الاستعمالية المختلفة لهذا المحمول منزلة الميزان من صوره الجزئية التلفيظية المختلفة، اي أن هذه الصور التلفيظية بالنسبة للمدخل المعجمي أعلاه إذا أجريت على الزيادة أو النقصان تطرق الفساد الى الجملة، فإذا كانت الزيادة مثلا ولافساد دل ذلك على أن الموضوع الزائد انتظم محوريا بالنسبة الى محمول آخر غير المحمول الاول، وعلى أن الجملة انتظمت محوريا وفق ما تستوجبه شبكتان محوريتان الاولى للمحمول الفعلى والثانية للمحمول الثاني.

مثال: (لقي زيد خالدا) (في المدينة)

↓ المحمول الأول ↓ المحمول الثاني

هذا التحليل يقوم على مبدإ التقطيع والمقولة التقطيعية الأساس هي المحمول والذي يحدد مجال المحمول هو الشبكة المحورية فإذا استنفد المحمول موضوعاته وأدواره المنصوص عليها معجميا في الميزان المحوري (=الشبكة) وجب أن يظهر محمول آخر تنتظم محوريا بالنسبة إليه الموضوعات المتبقية.

وههنا أمر تجب الإشارة إليه وهو أن هذه الأحوال تنضبط كلها بمبدإ تفسيري عام كانت له صولته الخاصة في العاملية العربية القديمة وهو المبدإ الذي ينص على أن «**المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل**» وأن «المعمول من تمام العامل» وأن العامل يجب أن يستوفي معمولاته فإذا تم له ذلك وبقي شيء مما يحتاج إلى الانتظام المعمولي كان ذلك قرينة على وجود عامل آخر ـ ولو في التقدير ـ تنتظم

Theta - grid - 67

بالنسبة إليه العناصر المتبقية. وإذا كانت النظرية النحوية العربية قد وظفت هذا المبدأ في تفسير أحوال العاملية النحوية فإن الذي نراه في سياق التعقيب على القول التوليدي في المسألة المحورية:

ـ أن ذاته المبدأ هو الذي يثوي وراء اعتبار البنيات المكونية (=التلفيظية) منتظمة باعتبار الميزان المحوري الضابط للمسافة بل للمقدار الذي يمكن أن يستهدفه المحمول بالافضاء المحوري.

– وأن توظيف هذا المبدإ لتفسير أحوال العاملية الدلالية في نموذج عاملى تتعدد فيه مستويات الإفضاء ينسجم مع مبدإ من مبادئ برنامجنا في «العبارة العاملية» والذي سبق أن طبقنا جملة من فصوله في بحث سابق وهو المبدأ الذي يقوم على جواز: إرجاع العامليات المختلفة (=المستويات التي تقوم فيها العلاقات بين العناصر على مبدإ الإفضاء والانتظام المعمولى) الى مبادئ تفسيرية مشتركة تجعلها متغيرات تطبيقية نسق صوري من الثوابت وحيد ومتجانس.

3 ـ الإفضاء المحوري والتقطيع.

إن الخلل الذي يتطرق الى الجمل لا يكون سببه واحدا دائما، بل إن أسباب الفساد واللحن تتعدد وتتنوع، ويعتبر تنوع الأعاريب او مستويات التحليل في قلب النموذج الواحد انعكاسا للجهات التي يمكن أن يدخل منها الفساد الى الجمل.ويعتبر الفساد المحوري الدلالى واحدا من هذه الجهات. وفي هذا السياق يندرج التنصيص في النظرية المحورية التوليدية على أن:

أ ـ الأدوار المحورية التي يتخذها المحمول في المدخل المعجمي يجب أن تسند الى الموضوعات التي يشترط فيها التحقق البنيوي.

ب ـ وأن كل **م س** "محيل" يجب أن تربطه بالمحمول علاقة دلالية خاصة. هذه العلاقة يجب أن تكون مناطا لانتظامه باعتبار قيمة محورية مخصوصة.

إن التمثيل التركيبي للجملة يفحص في هذا المستوى ـ والفحص هنا يتخذ منحى تقطيعيا بالمعنى المشروح آنفا ـ من الجهتين المحمولية والموضوعية:

أ ـ المحمول يجب أن يتخذ بنية موضوعية.

ب ـ والموضوعات يجب أن ترتبط محوريا بمحمولاتها.

وعندما يكون السبيل الى الإفضاء المحوري سائغا فإن القيم المحورية توصف بكونها قد وقعت في حدود «الإشباع»[68] أو «الاستنفاد» (اي أن الادوار المحورية تكون مشبعة أو مستنفدة[69]).

---

68 - Saturation

69 - Saturated

إن المركبات الاسمية يتحلى كل منها بعد الإفضاء المحوري بقرينة إحالية تكون دليلا على انتظامها بالنسبة الى نقطة النظام المحوري (=المحمول). وهذا معناه أن القرائن الاحالية في التمثيل أدلة على الانتظام المعمولي في المستوى المحوري أي على أن كل دور محوري قد تم الإفضاء به الى الموضوع الذي يناسبه.

إن منزلة القرائن الإحالية من العناصر التي تتخذها حليةً لها في المستوى المحوري تضاهيها منزلة العلامات الإعرابية من المعمولات في المستوى النحوي. هذا وإن اشتراك عنصرين اثنين أو أكثر في نفس القرينة الإحالية معناه أنهما يشتركان في العود على مرجع إحالي واحد. إلا أن ذلك لايعني أنهما ينتظمان محوريا بالنسبة الى نفس المحمول.

إن إشباع الادوار المحورية مبني على فكرة «الرصيد الافضائي» التي اشتققناها من المبدإ العاملي العربي الشهير: «المعمول من تمام العامل» أي أن لكل عامل عددا من المعمولات يستوفي كل القيم الضبطية التي يتضمنها رصيده الافضائي: فإذا كان العامل يرفع وينصب فذلك معناه أن رصيده يشتمل على قيمتين افضائيتين هما النصب (A)و الرفع (U) وأن البنية لاتستقيم ولاتتم إلا إذا اتخذ هذا العامل عددا من المعمولات يستنفد هذه القيم الافضائية[70].

إن الإفضاء بالأدوار المحورية المنضبط بقيد الإشباع، في نموذج العاملية والربط، يتم في التمثيل بواسطة: إدخال القرينة الاحالية للموضوع الذي تلقى الدور المحوري في الثقب المناسب من ثقوب الشبكة المحورية وذلك على الشاكلة التالية:

قتل: فعل؛

كاسب م س	منفعل م س
ي	ص

وهذا معناه أن الخلل في (قتل زيد) يجب إرجاعه الى بقاء أحد ثقوب الشبكة المحورية **فارغا** وهذا الفراغ معناه أن إحدى القيمتين الافضائيتين لم تستهدف بالإفضاء اي لم تقع في حدود الإشباع.

قتل: فعل؛

كاسب م س	منفعل م س
ي	؟

وأن الخلل في (قتل زيد خالدا بكرا) يرجع الى ان **الجملة تتضمن قرينة إحالية لامقابل لها في الشبكة المحورية أي أن هذه القرينة حركة بدون متحرك أو مكان بدون متمكن.**

كاسب	منفعل	
م س	م س	
ص	س	ع؟

70- هذا التحليل تراجع تفاصيله التطبيقية في رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

القرنية الاحالية "ع" لاسبيل لها الى حمل "دور دلالي" او ـ على الأصح ـ لاسبيل لها الى الدلالة على انتظام محوري لأن المحمول الذي يسند هذا الدور والذي يمكن أن يكون مرجعا للانتظام لامقابل له في البنية. إن المطلب الذي ينص على أن كل قيمة من قيم الرصيد الافضائي المحوري للمحمول يجب أن تكنح لطالبها وأن الجملة يجب ألاتتضمن مركبا اسميا يفتقر الى الانتظام باعتبار دور محوري معين، انعكاس في مضمونه العام لمبدأي العاملية العربية القديمة:

«المعمول من تمام العامل» و «والمعمول حقه أن يصله الإعراب مادام من تمام عامل يطلبه» اي أن المعمول لايمكن أن يعدم محلا يحل فيه دليلا على الانتظام.

المطلب المذكور يلخصه عند التوليديين ما اصطلحوا على تسميته بالمعيار المحوري.

♦ **المعيار المحوري**: أ ـ كل موضوع يتلقى دورا محوريا وحيدا.

ب ـ وكل دور محوري يسند الى موضوع وحيد. ♦

هذا المعيار في صيغته هاته يرجع الى مبدإ تفسيري عام من مبادئ العاملية العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن:

أ ـ المعمول لايمكن أن يتحرك بحركتين اثنتين (أو المعمول لاسبيل له الى الحلول في محلين اثنين).

ب ـ والمحل لايتسع إلا لمعمول واحد.

ومعلوم أن هذا الضرب من المبادئ له أصول مكينة في الفزياء الارسطية القديمة في اشتغالها العام بأنطلوجيا الاعراض المكانية. هذا وإن وقوع المعيار المحوري تحت هذا المبدإ التفسيري العام لدليل، من الادلة الكثيرة المعتبرة عندنا، على أن الاطار الصوري والمرجع الفلسفي الاستعاري الأساس الموجه للتحليل في النحو التوليدي هو المرجع العاملي في صيغته الأشد لصوقا وارتباطا بالانطلوجيا المكانية القديمة.

إن الكيفية التي يتم بها التمثيل لإسناد الادوار المحورية وإشباعها تجعل من الشبكة المحورية فضاء مشتقاً من انطلوجيا الاعراض المكانية. ومن القرائن التي يتأيد به هذا القول، وصفهم لمواقع الشبكة بالثقوب ووصفهم لهذه الثقوب بأنها تتعاقب عليها اعراض "الامتلاء" و "الفراغ". (وهي اعراض مكانية صريحة). ومن هذه الجهة نرى أن "الثقب"[71] في الشبكة المحورية يرادفه في الوظيفة التصورية مفهوم "المحل" في العاملية العربية. إذ بينهما جامع استعاري صريح وذلك من حيث احتمالهما معا لعرضي "الملء" و"الإفراغ". وفي هذا السياق يلاحظ أن التحليل الشبكي التوليدي يمكن لمن شاء تطبيقه ـ بكل تفاصيل المشهد الاستعاري الذي ينتظمه ـ على المحلات الإعرابية السيبويهية: فالفعل "قتل" مثلا يجب أن يتخذ في هذا التحليل الشبكة الآتية:

Slot. - 71

قتل: ف؛

مرفوع U	منصوب A
س	ص

وفي نحو: / *قتل زيدٌ/ تتحقق هذه الشبكة الأصلية على النحو الآتي:

U	A
س	؟

وفي نحو:/ *قتل زيد خالدا بكرا/ تحقيق على نحو آخر:

U	A	
س	ص	ل؟

غاية الأمر أن احتمال العاملية العربية القديمة لهذا التطبيق دليل عندنا على أن الاطار الصوري الموجه للتحليل واحد في العامليتين: الدلالية المحورية في التوليدية والنحوية في السيبويهية.

4 ـ التأويل المفردي في العاملية الدلالية

يلخص الموقف التوليدي في هذا الشأن ملاحظة أن « الجمل أيضا يمكن أن تكون موضوعات للمحمول وذلك نحو: .[The police announced [that the pig has been stolen»(72).

إن من الأدلة التي يتأيد بها القول بأن العاملية التوليدية استمدت من «الاستعارة التمكنية» كاستمداد العاملية العربية القديمة منها، كون انجرت الى العمل بمقدمة التأويل المفردي التي تعتبر إحدى المقدمات الاساسية في هذه الاخيرة. إذ لا معنى لقولهم إن «الجملة تكون موضوعا للمحمول» إلا أنهم يبنون تحليلهم على مقدمة التأويل المفردي. وهذا يبدو، بصفة عامة التحليل، أنه يتعامل مع «الموضوع» في العاملية الدلالية من نفس الحيثية التي تعامل بها النحوي العربي مع «المحل» في العاملية النحوية. المحلات في النحو العربي تحل فيها المفردات بالأصالة والجمل لا حظّ لها في الأمكنة الإعرابية إلا إذا أولت بالمفرد والشيء إذا أول بغيره أخذ حكمه. ولعل الاستمداد المذكور من أصول الاستعارة المكانية هو الذي أوقع العاملية التوليدية، في شباك المقدمات العاملية القديمة التي قامت في جزء كبير منها ـ كما هو معلوم ـ على مبادئ فزياء الجسم الطبيعي كما كانت سائدة على عهد «الارسطية»(73).

ومن جهة أخرى، توسيع مقدمة التأويل المفردي لترتبط بمسائل العاملية الدلالية وأوضاعها دليل عندي على أمرين:

---

72 - Haegeman (1991)

73 ـ وصف "الارسطية" نستعمله هنا ـ كما بينا في الهامش رقم 6 من محور "الترادف الفلسفي" ـ لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتاثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحله

- أولهما أن النحوين العربي القديم والتوليدي الحديث يصح اعتبارهما - في حدود التآويل السابق - تطبيقين مختلفين لنسق صوري واحد يستمد مبادئه ومنطقه العام من نفس الفضاء الاستعاري.

- الثاني أن ما صنعناه في إطار برنامج العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي من توسيع للقاعدة التصورية والابستمولوجية للمقدمة التمكنية لتصدق على الانتظامات الدلالية كما صدقت في العاملية السيبويهية على الانتظامات النحوية، له مايؤيده، فيما صنعه التوليديون في مسائل النظرية المحورية من اعتماد على مقدمة التأويل المفردي لتحليل جملة من الأوضاع المحورية التي تكون فيها العلاقات الدلالية خفية ولاتكون فيها، لأجل ذلك، الصورة الميزانية المحورية واضحة.

5 - الأدوار الدلالية: مشكل "التعريف" والنزوع نحو الصورنة المحايدة:

«إن الخلاف الكبير بين اللسانيين في التحديد الدقيق لطبيعة الأدوار الدلالية يمكن تحاشيه وتجنب نتائجه وانعكاساته على التحليل وذلك بالاستغناء جملة عن تعيين الادوار الدلالية في المداخل المعجمية والاكتفاء بدلا من ذلك بإحصاء عدد الموضوعات وتحديد أدوارها بالارقام بدلا من العناوين الوظيفية. الفعل Kill مثلا يجب أن يتخذ التمثيل المعجمي التالي:

kill; verb

1 NP	2 NP

الرقمان 1 و 2 يشيران الى الأدوار المحورية التي يسندها الفعل والتي لاتستوجب ضرورة ماسة إلى التنصيص العنواني عليها..... هذا التصور مبني على أن التركيب لايفتقر افتقارا لازما ومؤصلا الى العناوين المحورية وأن التمثيل للمداخل المعجمية بالاعتماد على الرموز العددية بدلا من هذه العناوين يجزئ في التحليل التركيبي الى أقصى الحدود»[74].

نلاحظ على هذا الموقف أمرين اثنين أولهما أن تغييب العناوين المحورية ينطوي على نزوع قوي نحو صورنة المستوى المحوري والتعامل مع البنية الدلالية - المحورية باعتبار ابعادها الصورية الشكلية الصرف، والثاني أن هذا النزوع يرفع من معامل القرابة التصورية بين «ثقوب» الشبكة المحورية في التوليدية «و محلات» المسافة العاملية في السيبويهية.

---

74 - راجع في تفاصيل هذا المشكل في "Psych-verbs and θ-Theory" :(1988) Belleti, A. and L. Rizzi.

مبدأ الإسقاط:

الميزان المحوري «المجرد» وصوره التلفيظية «المزيدة»

1 - الميزان الدلالي المحوري ومسائل الزيادة اللفظية
(=الضمائر الحشوية)

2 - الميزان الدلالي بين التلفيظ المفردي والتلفيظ الجملي.
(=الميزان ميزان للحلول المفردي في المحلات
والحلول الجملي استثناء مخالف للميزان).

3 - الأصول الميزانية بين الأصالة والإلحاق
(=المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد).

مبدأ الإسقاط:

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص الموقف التوليدي من الاعتبارات المحورية من حيث كونها مؤسِّسة للبنية المكونية للجملة فيما يلي:

1- المواد المعجمية، المكونات النهائية للجمل تستأثر بدور خاص في توجيه التمثيل التركيبي لهذه الجمل.

2 ـ المقولة المعجمية لرأس المركب تحدد مقولة المركب.

3 ـ البنية المحورية للمحمول الممثلة في الشبكة المحورية بها يتعين الحد الادنى من المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة.

4 ـ الملاحظات الثلاث السابقة تشترك في الدلالة على مقدمة أساسية أثبتت جدواها في، التحليل والاستدلال على الطريقة التوليدية، بحيث أن جملة عريضة من تفاصيل النظرية وفروعها تنسلك في مجاري هذه المقدمة على جهة الاستمداد الاستدلالي وهي المقدمة التي تنص على أن المعلومات المعجمية تتدخل على نطاق واسع في تحديد وتوجيه البنية التركيبية. هذه المقدمة يلخصها في النحو التوليدي مبدأ عام اشتهر بمبدإ الإسقاط. ونسبته الى الإسقاط مستمدة من تنصيصه على أن التمثيلات التركيبية يجب أن تكون مسقطة من المعجم، وأن المعلومات المعجمية يجب أن يكون لكل منها مقابل في التمثيل التركيبي.

إن البنية المحورية من حيث كونها الأساس المرجعي الذي تتحدد باعتباره العناصر التي يفتقر إليها انعقاد البنية المكونية على الوجه الصحيح تتنزل من هذه البنية منزلة الميزان (بالمعنى المقداري للفظ الميزان).

الميزان المحوري المجرد وصوره التلفيظية المزيدة

تتنزل البنية المحورية من البنية المكونية منزلة الميزان من التلفيظات ولما كان التلفيظ يرد موافقا للميزان ويرد مخالفا له دل ذلك على أن التحليل النحوي يجب أن ينحو منحى البحث عن الاستثناءات التلفيظية (-المكونية) الداخلة على الميزان المحوري. ومن أبرز الاستثناءات التي يحصيها التوليديون عادة في معرض الحديث عن الكيفية التي يتم بها اسناد الادوار المحورية الاستثناءات التالية:

ـ الضمائر الحشوية أو الزائدة[75].

---

75 – إن ربط المحمولية المعنية بالتحليل في الشبكة المحورية بالدلالة على الحدث نعتبره دليلا آخر على قيام هذا النحو على أن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية أمر مستقل عن المحمولية القيمة الدلالية المرتبطة بمعنى الحدث من حيث اقتضاؤه للمشاركين بصرف النظر عن معنى الزمن.

ـ الموضوعات الجملية.

ـ المحمولية بين الافعال المعجمية والأفعال المساعدة.

هذه الأحوال الثلاث يتعلق بها سلوك استثنائي يتضمن مخالفة لما يقتضيه الميزان المحوري (=البنية الموضوعية). وهي تستغرق الهيكل المحوري بطرفيه المحمولي والموضوعي.

1 ـ فالاستثناء يدخل على الميزان من جهة المحمول من حيث أن الأصل في كل محمول أن يتخذ بنية موضوعية، والافعال المساعدة تخرج عن هذا الأصل لأنها ترد غير مفتقرة الى موضوع يكون من تمامها (=على جهة الانتظام المحوري). هذا الاستثناء ارتبط عند التوليديين بتعليل يشبه تعليل النحاة العرب في قيامه على التمييز بين الفعل الرئيس (=التام) والفعل المساعد (=الناقص) باعتبار مقياس «الدلالة على الحدث». وأن الذي يقتضي البنية الموضوعية على الحقيقة هو «الحدث» مستقلا عن الزمن.

2 ـ أما الاستثناء الذي يدخل على الميزان من جهة الموضوعات فمن حيث المقدار بنوعيه الكمي (في مسألة الضمائر الزائدة) والحجمي (في مسألة الموضوع الجملي).

إن اجراء القول النحوي التوليدي في المسألة المحورية على مستلزم الاستعارة الميزانية[76] نرى أنه يجب أن يلزم عنه[77] أيلولة التحليل الى جملة من النتائج التي تلزم عن الاستعارة المذكورة[78]. من هذه النتائج ما عرفته التجربة النظرية النحوية العربية من تمييز بين الصور التلفيظية الموافقة للأصول الميزانية وبين الصور التلفيظية المخالفة لهذه الاصول، وحصر اوجه المخالفة وضبطها بمبادئ مناسبة. ونذكر من بين الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية والتي عرفتها النظرية النحوية العربية ثلاثة أمثلة محددة استهدفناها بالاختيار في هذا السياق دون غيرها لأن لها مرادفات صريحة في النظرية النحوية التوليدية وهي:

ـ الزيادة اللفظية التي لا مقابل لها في الميزان العاملي.

ـ حلول الجملة في المحلات الإعرابية على غرار المفرد خلافا للأصل في الجمل.

ـ إعمال الفعل الناسخ في المرفوع والمنصوب تشبيها له بميزان الفاعل.

76- وهو إجراء مستفاد من اشتقاقهم للبنية المكونية من المعلومات المحورية.

77- في تأويلنا الذي نبنيه على فكرة أن النحو التوليدي يستمد منطقه العام من النسق الصوري ذاته الذي تأسست عليه العاملية العربية القديمة وهو أمر نعتبره لادليلا على الاقتباس ولكن دليلا على أن «العقل النظري» تتحكم في تاريخه وتطوره جملة من الثوابت لايعتورها التغيير.

78- النتائج التي تلزم عن الاستعارة الميزانية وعن غيرها من الاستعارات المؤسسة للنماذج النظرية يجب البحث عنها في التطبيقات المختلفة لهذه الاصول الاستعارية في تاريخ العقل النظري في مختلف مظاهره.

أ ـ الزيادة اللفظية في النحو التوليدي:

الميزان ومشاكل الزيادة العددية

أما الزيادة اللفظية فلها أمثلة كثيرة في النحو العربي أبرزها ضمير الفصل في جملة الابتداء في نحو (زيد هو القائم) والذي يحتمل نظريا أن يكون مبتدءا أو فصلا. الأمر هنا يتعلق بإشكال ميزاني اي بقول تلفيظي خفيت فيه العلاقات العاملية والواجب إرجاعه الى ميزان قاعدي او ملحق (=مشتق). ولما كانت صعوبة الإرجاع في المثال المذكور راجعة الى اتحاد الحركة الإعرابية دل ذلك على أن السبيل سيكون أيسر إذا وزنت الجملة باعتبار برهان لفظي لاتتحد فيه الحركة. نحو (كان زيد هو القائم). إن ما يستفاد من هذا البرهان أن الضمير لا أثر له في الإعراب وأنه بالتالي زيادة لفظية ولو لم يكن زيادة فصلية إذن لارتفع (القائم)(79). غاية الأمر أن هذا الضرب من التحليل الغاية منه بيان أن: «الفصل زيادة لفظية لامقابل لها في الميزان لأن من طبيعة الميزان أن لاتكون فيه زيادة فإنه تصوير للأساس في الجملة لاالزائد»(80).

إن هذا التمييز بين المقتضى الميزاني وبين الواقع التلفيظي المخالف له مرادف صريح للقول النحوي التوليدي في المسألة المحورية في شطرها المتعلق بالضمائرالحشوية الزائدة. هذه الضمائر في التحليل التوليدي ليست إلا زيادات لفظية لامقابل لها في الميزان كما أن ضمير الفصل كذلك مع فارق في طبيعة الميزان القاعدي في الحالتين فهو محوري دلالي في المثال التوليدي لفظي في المثالي العربي. وفيما يلي تفاصيل المقالة التوليدية في المسألة:

إن موضوعات المحمول لا تتحقق كلها بواسطة م س...إذ إن المركبات الاسمية التي تشغل موقع الفاعل من الجملة لايسند إليها دور محوري في بعض الحالات وهي بذلك تخرج من حيز العناصر الموسومة بكونها «موضوعات»(81).

إن البنية الموضوعية للمحمول هي التي تحدد المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة:

- The burglary surprised Jeeves.
- That the pig had been stolen surprised Jeeves.
- It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

79- تراجع تفاصيل هذا التحليل في ابن يعيش 111/3. وفي: "التصاوير الزمخشرية".

80- "التصاوير الزمخشرية".

81- هذا معناه في تأويلنا أن العنصر إذا لم تكن تربطه بالمحمول علاقة انتظام محوري لم يكن موضوعا لأنه لامقابل له في الميزان.

يستنتج من سلوك المحمول surprise في هذه الجمل أنه يتخذ موضوعين اثنين ولايجوز له بأي وجه الاستغناء عن أحدهما وهذا معناه أن الشبكة المحورية لهذا المحمول هي:

Surprise: verb;

1 NP/S	2 NP

هذه الشبكة المحورية تنص على أنه لايجوز إضافة اي م س الى المجال الحملي الذي يرأسه المحمول surprise لأن هذا م س لا سبيل له إلى الارتباط المحوري بالمحمول[82] نحو:

-* The burglary surprised Jeeves **it**.
-* That the pig had been stolen surprised Jeeves **it**.

It في هذين المثالين لاسبيل له الى حمل اي دور دلالي[83] وذلك مظنة للفساد. المعيار المحوري ينص على أن الأدوار المحورية تسند مرة واحدة في البنية الواحدة بحيث لايجوز مثلا أن نزعم أن الدور المحوري 1 في المثال الاول مسند الى كل من م س The burglary و الى م س it.[84]

هناك توظيف آخر للزيادة اللفظية يرتفع به حرج الفساد عن الجمل المتضمنة لها ومن أمثلته:

It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهو مثال معادل من الناحية الدلالية العامة للجملة التالية التي ليست إلا متغيرا اسلوبيا له، مع فارق بينهما في أن السابقة مزيدة والتالية مجردة:

That the pig had been stolen surprised Jeeves

وهذا معناه أن للمحمول surprise في الجملة المتضمنة للزيادة، الشبكةَ المحوريةَ ذاتَها المنصوصض عليها آنفا أي دورين محوريين وموضوعين اثنين لكن كيف يتم الإفضاء المحوري في هذه الحالة؟

إذا استحضرنا في هذا الخصوص التعادل الدلالي بين الجملة المجردة والجملة المزيدة وجب أن يقال إن الدور المحوري 1 يسند الى الجملة That the pig had been stolen والدور المحوري 2 يسند الى

---

82 – اي أن م س إذا وقع في حدود الزيادة صار «لغوا» بالمعنى السيبويهي للفظ «اللغو» وهو مرادف للفظ «الحشو» المعروف في النحو السيبويهي والذي من معانيه البقاء على هامش المجال المنتظم بواسطة العامل. أي خارج الفضاء الذي يباشر العامل عناصره بالمعالجة الضَبطية العاملية.

83 – أي لاسبيل له الى الانتظام المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العاملى المحوري التي هي المحمول لأنه زيادة لفظية لامقابل لها في النسق الترتيبي الميزاني الذي تمثله الشبكة المحورية.

84 – الفساد في المثالين يرجعه التوليديون الى "مخالفة المعيار المحوري" وهذا الارجاع يقوم على توظيف أصل من الاصول العاملية العامة المعروفة في النظرية النحوية العربية القديمة وهو الأصل الذي ينص على أن المحل الواحد لايحل فيه اكثر من معمول واحد والقيمة الافضائية الواحدة إذا انتظم بها معمول واحد من معمولات المجال كانت قصرا عليه ولم تتجاوزه الى غيره. وقد بينا في هامش سابق أن لهذا الأصل تطبيقاتٍ مختلفةً في نماذج نظرية سابقة للعاملية العربية ولاحقة لها. وهذا من الأدلة المعتبرة عندنا في مسألة " ثوابت العقل النظري" عموما والعقل النحوي خصوصا.

المفرد Jeeves ولـئن كانت هذه المسطرة الاسنادية. (=الافضائية) مشتركة بين المثال المزيد والمثال المجرد فإنها لاتستنفِد في حالة الزيـادة كـلَّ عنـاصر البنيـة المكونيـة لأن م س الفـاعل It بقـي خـارج الإفضـاء المحوري، وهو أمر كان يجب أن يترتب عليه فساد في الجملة يكون مرجعه مخالفـةَ المعيـار المحـوري علـى الشاكلة التي رأينا بالنسبة للمثالين الفاسدين السابقين. إلا أن «الزيادة» في الحالتين ليست بمنزلة واحـدة إذ تكون مظنة للفساد في بعض الأحوال ومناطا للصحة في أحوال أخـر كمـا في المثـال السـالف الـذي تشغل فيه الزيادة موقع الفاعل. فهي في هذا المثال مناط للصحة لأن إسقاطها من البنية المكونيـة، علـى جهة الاستجابة لمقتضى الميزان المحوري، يوقع الجملة في اللحن:

* Surprised Jeeves that the pig had been stolen.

البنية المكونية (=التلفيظية) هنا تطلب «الزيادة اللفظية» It التي لامقابل لها في الميزان الدلالى. هذا الضمير وصفناه بكونه زيادة لأنه لاسبيل له الى الانتظام المحوري بالنسبة الى المحمـول Sursprise وذلـك من حيث أن هذا الأخير لايمكن أن يفضي الى بنيته الموضوعية، حسب ما تقتضيه شبكته المحورية، بأكثر من دورين،قد وقعا في حدود الإشباع على النحو المشروح قبل حين.

من جهة أخرى، هناك قيود تلفيظية على طبيعة «الزيـادة اللفظيـة» الـتي تحتـل موقـع الفـاعل، إذ لايمكن أن يشتغل هذا الموقع بمركب اسمي من طبيعة أخرى ظاهرا كان أم ضميرا:

* This surprised Jeeves that the pig had been stolen.
* He surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهذا معناه أن it ليست مكونا عاديا خصوصا إذا علمنا أنه لايستهدف بالاستفهام التصوري:

*What surprised Jeeves that the pig had been stolen.

هذه الخصائص لامعنى لها إلا أمـر واحـد وهـو أن الضمـير It لايسـاهم بـأي وجـه مـن أوجـه المساهمة في «إنتاج» معنى الجملة. ولعل ذلـك مرتبـط بحيـاده مـن الناحيـة الاحاليـة فهـو لايحيـل علـى شخص من الشخوص ولا على ذات من ذوات العالم وذلك يفسر بما فيه الكفاية اسـتهدافه بالاستفهام التصوري. هذا وقد بينا آنفا أنه لاينتظم محوريا بالنسبة الى المحمول من عناصر البنية المكونية إلا ما كـان **موضوعا** في البنية المحورية والموضوع شرطه أن يكون **محيلا**[85].

---

85 - هذا الضرب من التحليل يذكر بما كانت تشتغل به النظرية النحوية العربية القديمة من بحـث عـن موازيـن الجمـل وهو بحث كان يراد به ارجاع الاقوال التلفيظية الى ميزان قاعدي او ملحق «وذلك حين تخفى العلاقات العاملية» ولئن كانت هذه العلاقات الخفية عاملية لفظية في النحو العربي لأن الميزان في هذا النحو مـيزان للالفـاظ لاللمعـاني فإنهـا في النحو التوليدي متعددة الواجهات (علاقات محورية، علاقات مكونية...الخ). هذا وإن من من مواقع الترادف المثيرة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الخصوص التكافؤ المنهجي الصـريح فـي كيفيـة البحث عن البـرهان ⇐

بناء على هذه الملاحظات، صيغ في النحو التوليدي، افتراض ينص على أنه إذا لم يكن للعنصر It مقابل في البنية المحورية بموجب فراغه الاحالي فذلك تنبيه صريح على أن افتقار البنية المكونية إليه يرجع الى علة بنيوية. وهذا معناه أن العناصر التي تفتقر إليها البنية المكونية ـ وهي بنية مستقلة في الاعتبار عن البنية المحورية ـ يكون الافتقار إليها على جهة الاستجابة إما لمقتضى ميزاني محوري وإما لمقتضى بنيوي.

إن العلة البنيوية التي تستوجب اشتغال موقع الفاعل بالزيادة اللفظية في أمثلة الزيادة السليمة تكمن في افتقار الجملة اللازم الى فاعل صريح ظاهر.

مسوغ الزيادة اللفظية إذن هو الافتقار الى الفاعل وهذا معناه أنه في غياب هذا المسوغ لاتجوز الزيادة، ولأجل ذلك أصاب الفسادُ الجملَ المزيدة السابقة التي اشتغل موقع الفاعل منها بفاعل صريح ظاهر واتسعت مع ذلك للزيادة اللفظية[86] It.

إن It في المثال المزيد الصحيح ليس إلا «مادة لحشو ثقب فارغ»[87]. لأجل ذلك يوصف بكونه «ضميرا دمية»[88] لأن فيه جمودا و حيادا لا تتم له بسببهما اي مساهمة في «العقد»[89] الدلالى للجملة، ويقتصر دوره على تلفيظ موقع الفاعل الذي لايستوي للجملة انعقاد بدونه. يوصف هذا الضمير أيضا في الأدبيات التوليدية بكونه ضميرا زائدا (Expletive) او حشويا (Pleonastic) وهذه الأوصاف توافق موافقة تامة منزلة الزيادة اللفظية من الميزان العاملى في النظرية النحوية العربية وهي المنزلة التي التبست في سياق هذه النظرية بالالفاظ ذاتها تقريبا (=الحشو ـ اللغو ـ الزيادة).

⇐ اللفظي الذي يدل على التجرد او الزيادة (راجع تعليقنا السابق على طريقة الاستدلال المعتمدة في النحو العربي فيما يتعلق باثبات الزيادة اللفظية في أمثلة ضمير الفصل وهي طريقة ترادف في معظم جزئياتها الطريقة التوليدية).

86- يحتاج الأمر هنا الى موازنة موسعة بين النحوين العربي والتوليدي فيما يتعلق بالضابط الذي ينضبط به في كل منهما البحث عن المسوغات المفسرة للأحوال المخالفة للأصول الميزانية سواء في المخالفة التي تسلك مسلك الزيادة أم مسلك النقص أم التبديل والتغير الموقعي.....ولعل من المفيد الاشارة هنا الى أن هذه المسوعات تتنوع في النحوين بتنوع مستويات التحليل المركزية والهامشية الاستدلالية: فمن المسوغات ما هو بنيوي ومنها ما هو دلالي او منطقي ومنها ما هو صرفي الخ...

87 - Slot- filler

88 - Dummy pronoun

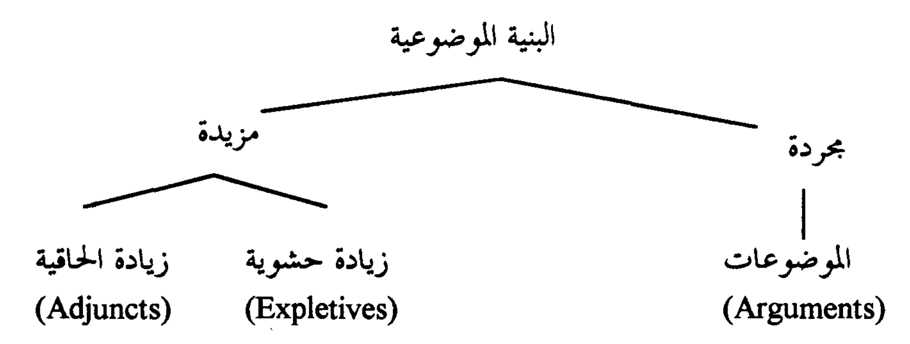
89 - نقصد هنا مصطلح «العقد» المشهور في اللغة النحوية الزمخشرية.

الزيادة والإلحاق:

إذا كانت «الزوائد» عناصر لفظية تحتل في البنية المكونية موقعا مكونيا هو م **س** فإنها من حيث كونها لا حظٌ لها في الميزان المحوري بشقيه: الجامد (=الموضوعات) والافضائي (=الأدوار المحورية) تختلف عن ضرب آخر من العناصر يلابس الزيادة بوجه من أوجه الملابسة وهي «الملحقات»[90].

ولئن كانت «الزاوئد» زيادات حشويةً لا مقابل لها في الميزان الدلالى ولها مقابل في الميزان البنيوي فإن «الإلحاق» عبارة عن زيادة دلالية لها مقابل في البنية المكونية.

وهذا معناه أن بين الزيادة والإلحاق جامعا وفاصلا: الجامع حظهما من البنية المكونية والفاصل منزلتهما من الميزان المحوري. فالملحق له دور محوري ولادور محوري للزيادة كما رأينا (سنعود لاحقا انعكاس الى هذا التمييز على جملة من نتائج النظرية) . إن النظر التوليدي في المسألة المحورية ليس إلا بحثا في الميزان الدلالي وصلته بتعقيدات التجرد والزيادة[91]. ولعل الخطاطة الآتية التي توضح المقولات الاساسية في هذا المستوى من التحليل توضح المراد:



هذه الخطاطة تتنزل من عاملية الإفضاء المحوري منزلة التصنيف المعمولى إذ تتضمن أنواع المعمولات التي يتعلق بها الميزان المحوري في العاملية المذكورة.

لقد ذكرنا أن مسوغ الزيادة اللفظية هو افتقار موقع الفاعل الى مكون يلفظه في البنية المكونية. ولما كانت الجملة الفرعية (.that the pig had been stolen) هي الفاعل في المعنى دل ذلك على أن

---

90 - Adjuncts وهي التي تقابل في اللغة النحوية العربية كل ما ينتصب بعد المفعول به على جهة تخصيص الاسناد: زمانا أو مكانا او هيئة.... الخ.

91 - إن ارتباط النظر، الذي يشتق استدلالاته من مكونات الاستعارة الميزانية، بالتعقيدات المتصلة بأعراض التجرد والزيادة معتبر في تأويلنا من ثوابت العقل النحوي والعقل النظري بصفة عامة. لقد عرف الفكر البشري ـ كما سنرى في كناسبات قادمة ـ نماذج تطبيقية مختلفة لهذا الثابت التصوري، نماذج مترادفة في الاستمداد من الأصل الاستعاري المذكور ومتباينه فقط في طبيعة ونوع المجال التطبيقي.

هذا الفاعل الجملي قد تأخر من تقديم اي أنه كان يشغل موقع الفاعل فتـأخر[92] وحـل محلـه الضمـير الموصوف بالزيادة.

إن العلاقـة بـين الجملـة المجـردة والجملـة المزيـدة في المثـالين المعنيـين عندنـا بـالتحليل، في النحـو التوليدي، جارية بدقة على منهـاج العلاقـة بـين جملـة الفـاعل وجملـة الابتـداء في النحـو العربـي: جـاء الرجال، والرجال جاؤوا. إن ضمير الفـاعل (الـواو) في الجملـة الثانيـة يناسبه في التحليـل التوليـدي أن يكون «حشوا» بالنسبة للميزان الدلالي ولكن لما كان الميزان في العاملية العربية ميزانا للالفاظ فقد حكم بأصلية الضمير لأن الميزان ميزان الفاعل والفاعل من تمام عامله. ولما تقدم «الفـاعل في المعنـى» صـارت الجملة في ذمة ميزانين اثنين ميزان الابتداء وميزان العامل والثاني وقع في طريق الأول.

إن العاملية التي تقوم على مفهوم الميزان تصطدم ـ لزوماً فيمـا يبـدو ـ بتعقيـدات ظـاهرة الزيـادة والحشو. والذي تبين، أن ههنا موقعا بارزا من المواقع التي تلتقي حولها العاملية العربية القديمـة والعامليـة التوليدية: فكون الفاعل الانجليزي إذا كان جملة جاز أن يتأخر عن فعلـه وحينئـذ يـترك مكانـه ضمـيرا، سلوك يشبه الى حد بعيد سلوك الفاعل في النحو العربي الذي إن تقدم على فعله صـار في حـيز الابتـداء وترك مكانه ضميرا يربط المبتدأ (=الفاعل في المعنى) أولا: لكـي لايبقـى العـامل الفعلـي بـدون معمـول يكون من تمامه وثانيا لأنه عندما تقدم صار في حيز عامل آخر هو الابتداء فلـم يجـز أن يكـون معمـولا لعاملين في وقت واحد. ولعل سلوك الفاعل الجملة في الانجليزية[93]. يجري على هذه المقـاييس: المسـند إليه قبل الفعل يكون معمولا للابتداء فلما تأخر صار في حيز الفعل و لم يجز أن يتناوله العـامل الابتدائـي الذي كان يعمل فيه قبلُ، وقد صار في مجال عامل غيره، فوجب أن يمتلئ موقعــه الأصلـى بمـا يمكـن أن يكون من تمام العامل الابتدائي وهو It، تماما كما امتلأ في المثال العربي الموقع الأصلى للفاعل المتقدم الى مجال الابتداء بضمير أمكن أن يكون من تمام العامل الفعلي. لأجل ذلـك فـإن قـول التوليديـن إن الامـر يتعلق هنا بمطلب تركيبي ليس مجانبا للصواب.

وقبل ذلك وبعد، هذا الإلحاق لجملة المسند إليه بعـد الفعـل (أي مـرادف جملـة الفـاعل ي اللغـة النحوية العربية) بجملة المسند إليه قبل الفعل (أي جملة الابتداء) يندرج في سياق مسعى عام مشترك بـين الانحاء وهو «تقليل الأنواع الميزانية الأساسية»، وذلك بجعل المـيزان الابتدائـي أصـلا قاعديـا لغـيره مـن الموازين. ومعلوم أن هذا المسعى القائم على مبدإ اختزال الأنواع ـ والمعتبر عندنا أيضا من ثوابت العقـل

---

92 – هذا التأخير يعرف عندهم بلفظ: Extraposition

93 – تراجع تفاصيل مسألة الفاعل الجملي المتأخر عند التوليديين في الاسانيد الآتية:

- **Bennis, H. (1986)** ***Gaps and Dummies.***
- **Postol, P. M. and G. K Pullum(1988)** ***"Expletive noun phrases in subcategorized positions".***

النظري عموما ـ قد عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صور تطبيقية عدة منها على وجه التحديد ارجاعهم كل التلفيظات الجملية الى ميزان الابتداء (=المسند إليه قبل الفعل أو شبهه) وميزان الفاعل (=المسند إليه بعد الفعل). بل قد عرفت هذه النظرية محاولات كثيرة لإرجاع احد هذين الميزانين الى الآخر على الشاكلة التوليدية المشروحة آنفا. وذلك من الادلة الكبرى على جسور الترادف، في الاصول الاستمدادية، بين السيبويهية والتوليدية.

وأخيرا نرى أنه من الواجب، قبل مغادرة هذا التعليق على الإشكال الميزاني ومسائل التجرد والزيادة في مستوى الإفضاء المحوري، الاشارة ولو بإيجاز الى ثلاثة اسئلة أساسية تتصل بهذا الإشكال العام وهي:

- هل تجوز الزيادة دائما إذا وجد المسوغ البنيوي أم هل هناك قيود أخرى ينضبط بها حدوث الزيادة؟
- هل «الحشو» يدخل البنية المكونية على جهة الزيادة لتعويض الجملة الفاعل فقط أم هل يجوز تعويض المفرد أيضا بالزيادة الحشوية؟
- «الزيادة» يجوز أن يشتغل بها موقع المفعول أيضا أم أنها لا تجوز إلا في موقع الفاعل؟ ولماذا؟.

1 ـ إن المسوغ البنيوي ليس كافيا لدخول الزيادة في المثال التالي:

- An announcement about the robbery worried Maigret.
- * It worried Maigret an announcement about the robbery.

ولعل الفساد في هذا المثال راجع الى أن في الفاعل الجملي مانعا يمنع من التأخر عن فعله. وربما تعلق الأمر بقيد على الزمن بحيث يمكن القول إن الجملة الفاعل لاتتأخر عن فعلها إلا إذا كانت متصرفة باعتبار الزمن.

2 ـ أما عن الزيادة من حيث جواز تعويضها للمفرد كما جاز تعويضها للجملة، فإن الذي نتوقعه باعتبار استمداد النظر الميزاني من أصول النسق الصوري المؤسس للنظر اللغوي العاملي المنحى أنه إذا ثبت حكم ما للجملة كان ثباته للمفرد من باب الاولى والأحرى لأن من مبادئ النسق المذكور أن الجملة فرع عن المفرد وأنه بالتالي إذا جاز شيء، من أحكام النحو، في الجملة كان جوازه في المفرد مستلزما لأن المفرد أصل للجملة. هذا المبدأ القائم على فكرة التلازم بين المفرد والجملة في الأحكام، والناتج عن علاقة الأصالة والفرعية بينهما، له تطبيقات كثيرة ومختلفة في النظرية النحوية العربية. من هذه التطبيقات اجراء المفرد والجملة على حكم واحد فيما يتعلق بالمبدإ الذي ينص على أن الزيادة لامحل لها من الإعراب لأنها لامقابل لها في الميزان. فضمير الفصل مثلا والجملة الاعتراضية حظهما من هذا المبدإ مشترك والجملة فيه محمولة على المفرد. وعلى هذا المقتضى الاجرائي تحمل كذلك الجمل

محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات الإعرابية. فإجراء المفرد والجملة هنا مُجرى واحدا أيضا مرتبط بمبدإ الاصالة والفرعية من جهة وبالمناط الذي يُحمل بموجبه الفرع محمل الأصل وهو بالنسبة لمسألة المحل الإعرابي: الانسلاك في الجملة مسلك الاصالة لا الزيادة، لأن الحلول في المحل الإعرابي مقتضى ميزاني والميزان ميزان للأصل لا الزائد.

إن ارتباط التحليل التوليدي لمسائل «الزيادة» اللفظية، بالنسق الصوري العام المؤسس لكل نموذج عاملي، ترتبت عنه العلاقة الاستلزامية التالية وذلك بموجب مرجعه الاستعاري القائم على المبدإ الميزاني والذي ينسلك تلقائيا كما بينا آنفا في النسق الصوري المذكور:

«القول بملابسة الزيادة للجملة يلزم عنه القول بملابستها للمفرد» لأن المفرد أصل للجملة حسب ما ينص عليه النسق. وفي هذا الاطار نؤول قيام التحليل التوليدي على الفصل في باب الزيادة اللفظية بين صورتين اثنتين:

- الزيادة التي تأتي لتعويض الجملة (=ضمير الحشو It)
- الزيادة التي تدخل البنية المكونية حشوا لتعويض المفرد وهي المعروفة ب الضمير الوجودي There[94]. في نحو:

- Three pigs are escaping / Three are there pigs escaping.

إن التراكيب التي تقع صلة للضمير الوجوديThere ترتبط بها جملة من الخصائص لن ندخل في تفاصيلها في هذا السياق لأنها لا تعنينا[95] ونكتفي بذكر اثنتين من هذه الخصائص:

أ ـ أولهما أن المركب الاسمى الفاعل المنقول الى المجال الذي بعد الفعل يجب أن يكون نكرة فإن كان معرفة لم يجز.

ب ـ والثانية أن الافعال التي تظهر في هذه التراكيب يجب أن تكون لازمة لامتعدية.

-* There are the three pigs escaping.
-* There saw three children the piges.

خلاصة الامر إذن:

أ ـ أن المسوغ البنيوي ليس كافيا لدخول الزيادة سواء كانت الزيادة عوضاً عن جملة أم عوضا عن مفرد. فقد رأينا أن تأخير الجملة وتعويضها ب It مقيد بقيد التصرف باعتبار الزمن وهذا القيد يوازيه في تعويض المفرد ب There قيد منطقي (=التنكير والتعريف) وقيد دلالي (=التعدي واللزوم)

---

94 - هذه الزيادة الوجودية ترتبط بها جملة من التفاصيل تطابق في صورتها العامة تفاصيل الزيادة العوض عن الجملة It انظر: Haegeman (1990).

95 -انظر في هذا الشأن:المقال الشهير:" *what was there before there was* " Stowell, T. (1978)

ب ـ وأن العنصر تتحدد أصالته وزيادته باعتبار منزلته من الميزان فإن انتظم محوريا بالنسبة الى نقطة النظام المحوري التي هي المحمول كان ذلك مناط أصالته وإن لم ينتظم حُكِم بزيادته ولما كانت الزيادة استثناء يدخل على الميزان وكانت الاستثناءات تستوجب التعليل الذي يربطها بأصل من أصول النظرية يضبطها كي لا تكون لحنا ومظنة للفساد فقد حُكم بكون الزيادة الجارية على هذه الشاكلة تطرأ على البنية المكونية لموجب بنيوي يسوغها وهذا التسويغ ليس حرا بل تقيده شروط تلفيظية دلالية (–الزمن والتعدي واللزوم) ومنطقية (–التنكير والتعريف).

3 ـ أما عن علاقة الزيادة بأنواع المواقع وهل يجوز أن يشتغل موقع المفعول بالزيادة كما جاز أن يشتغل بها موقع الفاعل، فإن الذي يستفاد مما تقدم أن الزيادات اللفظية لا تظهر في المواقع التفريعية. هذا وإن النظرية التوليدية، في المسألة المحورية، والتي أتينا على ذكر جملة من خطوطها العريضة، من النتائج التي تلزم عنها لزوما منطقيا أن الزوائد أو الحشويات التي من باب It و There يجب الا تظهر في المواقع التفريعية اي في المواقع التي يتفرع الفعل باعتبارها مقوليا. وبيان ذلك ما يلي:

- الضمائر الزائدة عناصر تفتقر الى الدور المحوري لأنها لامقابل لها في ميزان البنية الموضوعية.
- المواقع التفريعية تتحدد بواسطة البنية المحورية للفعل اي أن لها مقابلا في الميزان المحوري: فإذا استوجب الفعل فضلة فإن ذلك مرجعه الى أن للفعل دورا محوريا يجب أن يفضي به إلى ما هو من تمامه وهو فضلته التي يتفرع باعتبارها مقوليا.
- هذا يلزم عنه أن الزوائد يجب ألا تظهر في المواقع التفريعية لأن في ذلك تناقضا مصدره أن الموقع التفريعي يسند إليه الدور المحوري اي يستهدف بالإفضاء المحوري والزائد يوجد خارج المجال الذي يستهدف بهذا الإفضاء.
- وهذا الاستلزام معناه أيضا أن الحشويات الزائدة لاسبيل لها في البنية المكونية إلا المواقع غير التفريعية[96]. وفي هذا تفسير واضح لما شهدناه في الأمثلة السالفة من ظهور للزوائد في موقع الفاعل دون موقع المفعول. فالفاعل ليس موقعا تفريعيا كما بينا لأن اتخاذ الفاعل ليس مناطا تنويعيا بالنسبة للفعل إذ الفعل يسند الى الفاعل سواء اتخذ مفعولا أم لم يتخذه.

* * *

إن النظرية المحورية عاملية إفضائية: بمعنى أن للمحمول الفعلى رصيدا إفضائيا من القيم المحورية، يستوجب موضوعات تتلقى الإفضاءات المحورية. والزيادات الحشوية نحو Thereو It لا حظّ لهما في الإفضاء المحوري لأنهما يشغلان موقعا لايتفرع الفعل باعتباره مقوليا وهو موقع الفاعل، إذ لايقع هدفا

---

96 – راجع وجهة نظرٍ أخرى في هذا الخصوص في: .Postal and Pullum (1988)

للافضاء المحوري إلا ما كان واقعا في حدود التفريع المقولي. لكن، هل هذا معناه أن التخصيص التفريعي هو الذي يوجه الإفضاء المحوري؟ سنعود الى هذا الإشكال الترتيبي لاحقا. ونكتفي بالاشارة الى أن المسافة التي يغطيها الإفضاء المحوري مرتبطة بشكل من الأشكال بالمسافة التفريعية التي تحتملها المقولة المحمولية. العناصر الحشوية لاسبيل لها الى احتلال المواقع التفريعية لأن الموقع التفريعي كما رأينا لايمكن أن يشتغل بعنصر لا سبيل له الى الانتظام المحوري.

بعبارة أخرى: الزيادات اللفظية أمامها ـ نظريا ـ اختياران:

أ ـ إما أن تشغل موقعا تفريعيا.

ب ـ وإما أن تشغل موقعا غير تفريعي كموقع الفاعل.

الاختيار الاول لا يجوز لأن الموقع التفريعي هدف للافضاء المحوري، والحشو ليس جزءا من المسافة التي تغطيها الشبكة المحورية. والاختيار الثاني يجوز لأن الموقع غير التفريعي، كموقع الفاعل، ليس مستهدفا بالإفضاء المحوري المباشر وهو شرط الموقع الذي يجوز أن يشغله الحشو لأن الحشو لاموقع له في الشبكة المحورية.

والسؤال المثير في هذا الخصوص هو: لماذا خصوص موقع الفاعل من بين غيره من المواقع غير التفريعية؟ وهل الفاعل هو الموقع غير التفريعي الوحيد؟ وإذا كانت الملحقات هي أيضا مواقع غير تفريعية فلماذا لايشغل الحشو واحدا منها؟.

في الاجابة عن هذا السؤال الاخير يمكن ان يقال، انطلاقا مما عرفه النحو العربي من فرق فاصل بين الاسناد والتخصيص، إنه لما كانت الزيادة مرتبطة بالاسناد، والإلحاق مرتبطا بالتخصيص وكان الاسناد غير التخصيص فقد كان من المناسب أن تجري الأمور على أن ما اختص به موقع الاسناد لم يجز أن ينازعه فيه شيء من مواقع التخصيص.

* * *

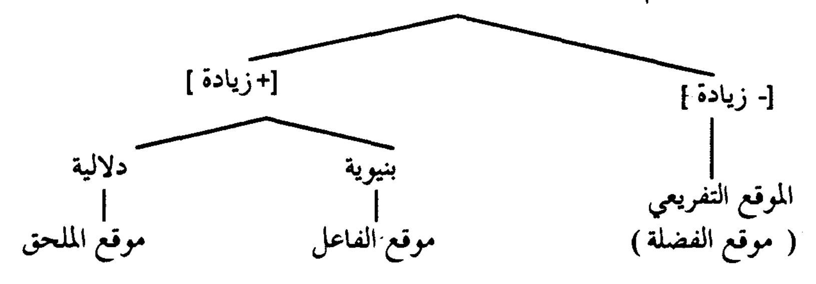
إن الحديث عن إشكال الزيادة من هذه الزاوية أي زاوية المواقع التي يمكن أن تحل فيها الزيادة يندرج في سياق إشكال عام له صور مختلفة في النظرية النحوية العربية وهو إشكال يطارد كل نظر نحوي يقوم على الاستعارة الميزانية وهو: **حصر مواقع الزيادة التي تدخل على الميزان** وذلك انطلاقا من أن **الزيادة لاتدخل البنية المكونية على غير سبيل مضبوط.**

صحيح أننا قد ذكرنا آنفا أن المسوغ البنيوي للزيادة اللفظية هو افتقار البنية المكونية الى فاعل مكوني[97] (=لفظي) مسند إليه قبل الفعل[98]، وهو مسوغ يلزم عنه أن الزيادة لايمكن أن تحتل إلا موقع الفاعل لأن هذا الموقع هو الذي يسوغها لكن هذا المسوغ يبقى في حاجة الى تفسير:

وبعبارة أخرى لماذا لايمكن أن يكون الافتقار الى المفعول مسوغا للزيادة ؟ الجواب أن الافتقار الى المفعول لايجوز لأن الفضلة المفعولية من تمام الرأس المقولي الفعلي ولأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تمييزا لها عن الملحقات.

إن الجواب المفصل عن السؤال المذكور يقدمه الإعراب التفريعي الذي رأينا فيما مضى أنه المقدمة الى أول خيط في شبكة الانتظام المركبي باعتبار معانى السيادة والربط. ويكفي الإعراب التفريعي دليلا على أن البنية الموضوعية والتخصيص (أو الإعراب) المحوري لايجزئان عنه أنه المرجع الأساس في تحديد الموقع الذي يمكنه أن يشتغل بالزيادة سواء كانت الزيادة بنيوية لفظية (=لا مقابل لها في الميزان المحوري ك It وThere) أم زيادة دلالية كالملحقات. فالفعل من حيث كونه جوهرا مقوليا له علاقتان في البنية المكونية: علاقة بعنصر تفريعي وهو فضلته وعلاقة بعناصر لا يتفرع مقوليا باعتبارها وهي قسمان: ما أسند إليه الفعل؛ ومخصصات الاسناد (=الملحقات) والزيادة تدخل في الموقع الاسنادي وفي الموقع التخصيصي ولا تدخل الموقع التفريعي. هذا وإن ملابسة التخصيص لمعنى الزيادة المستفاد من لفظ «الإلحاق» يرتبط لزوما بملابسة الموقع الاسنادي لهذا المعنى، فالتخصيص ليس إلا زيادة دلالية تفيد تقييد الاسناد لأجل ذلك نرى أن علاقة التخصيص بمعنى الزيادة محمولة على علاقة الاسنادية.

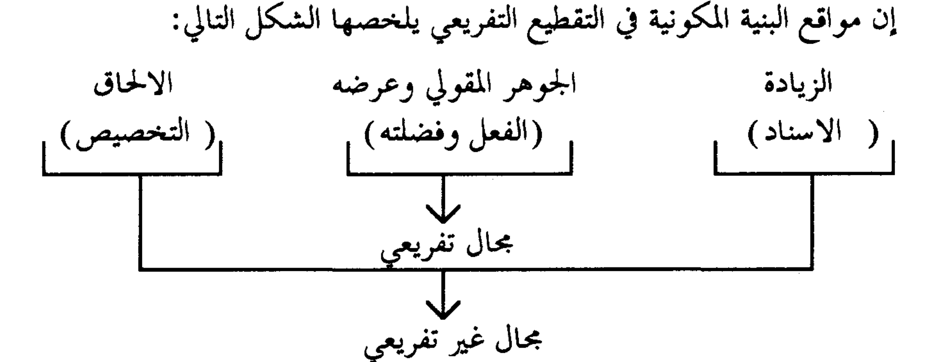
ولعل الخطاطة الآتية تقدم تلخيصاً مناسبا لعلاقة الزيادة بالبنية المكونية:



97 - هذا المسوغ البنيوي ترتبط به ضوابط أخرى تتنزل من المسألة منزلة الشروط التلفيظية وهي صفات جزئية في عناصر البنية المكونية التي تصح فيها الزيادة. من قبيل «الفعل يجب أن يكون متعديا ومتصرفا باعتبار الزمن» و«الفاعل المؤخر يجب أن يكون نكرة لامعرفة».... ألخ.

98 - إن التمييز في النحو التوليدي بين الفاعلية من حيث هي قيمة موقعية بمعنى الكينونة في موقع المسند إليه قبل الفعل وبين الفاعل باعتباره قيمة دلالية (الفاعل المتأخر المسند إليه بعد الفعل)، منحى في التحليل عرفته النظرية النحوية العربية لكن في اتجاه معاكس وهو التمييز بين الفاعل في المعنى وهو المسند إليه قبل الفعل والفاعل الموقعي اللفظي وهو المسند إليه بعد الفعل.

إن مواقع البنية المكونية في التقطيع التفريعي يلخصها الشكل التالي:



إن الجمع بين موقع الفاعل (=الاسناد) وموقع الملحق في صفة اللاتفريعية يرتبط بجامع آخر بنيوي وهو أن الفعل يحصل له الانتظام المركبي باعتبار فضلته التي يتفرع مقوليا باعتبارها بصرف النظر عن علاقته الاسنادية بالفاعل او علاقته التخصيصية بالملحقات. الموقع التفريعي الوحيد هو الفضلة لأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تمييزا لها عن الملحقات التي تشارك الفضلة في العرضية لكن لا تشاركها في اللزوم. والقول بعرضية الفضلة هنا يتضمن القول بالزيادة لأن العرض زيادة تدخل على الجوهر (=المقولة) لكن مناط الزيادة هنا، اي في حدود التفريع، غير مناطها في الإلحاق لأنها في حالة الفضلة دليل على انتظام الجوهر المقولي الفعلي باعتبار معانى «المركبية» (=السيادة والربط والاشراف ... الخ). إن الزيادة التي تتنزل من الجوهر المقولى منزلة «المجرى» التفريعي لها مقابل في الميزان المحوري لأنها تنتظم باعتبار قيم الإفضاء المحوري ولها مقابل في الميزان البنيوي لأنها مناط لانتظام المقولة (الفعلية) مركبيا. لأجل ذلك لا يمكن أن تحل "الزيادة الحشوية"ـ التي تناولها بالتحليل المفصل سابقا ـ في محل الفضلة لأنه ليس بينهما تكافؤ من الناحية الميزانية.

ب ـ «الحلول في المحلات» بين المفرد والجملة:

الميزان ميزان للحلول المفردي وليس للحلول الجملي[99]

هذا عن الأصول الميزانية الدلالية ـ المحورية ومشاكل الزيادة اللفظية في النحو التوليدي أما عن مبدإ "الحلول في المحلات" او الانتظام باعتبار القيم الافضائية وكونه أصلا في المفرد فرعا في الجمل وهو مبدأ له صولته المتميزة في النظرية النحوية العربية القديمة، كما هو معلوم، فإننا نرى أن الفصل في النحو التوليدي في المسألة المحورية بين «الموضوع» و«الموضوع الجملي» تطبيق صريح لهذا المبدإ.

99 ـ هذا هو المظهر الثاني من مظاهر الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية المحورية في العاملية التوليدية أما ما تقدم فقد كان نظرا في المظهر الأول والذي ترجمناه "بالميزان أو مشاكل الزيادة اللفظية".

سنقسم هذه الفقرة شطرين اثنين: في الشطر الأول ننقل الى العربية نصا لتحليل توليدي(100)- له صلة مباشرة بتفاصيل هذه المسألة وفي الشطر الثاني نعالج النص بالتعليق والتعقيب في ضوء ما نصبو إليه من استقراء مظاهر القرابة النظرية بين العاملية السيبويهية والعاملية التوليدية.

1 - « رأينا أن المكونات الواجبة في الجملة تتحدد باعتبار الخصائص الدلالية للمحمولات... وأن الموضوع يمكن أن يتحقق مركبا اسميا أو جملة [...] وهذا معناه أن الشبكة المحورية للمحمولات يجب أن تتضمن هامشا خاصا يمثل فيه لاحتمال تحقق الموضوع مركبا اسميا أو جملة. لنتدبر الموضوعات الجملية التي تتضمنها الامثلة التالية:

1 - أ - - [That x had left] is very surprising.

ب - - [For x to have left] is very surprising

2 - أ - - $Maigret_i$ Believes [this story]$_j$

ب - - $Maigret_i$ Believes [that the taxi driver is innocent]$_j$

ج - - $Maigret_i$ Believes [the taxi driver to be innocent]$_j$

د -. – $Maigret_i$ Believes [the taxi driver innocent]$_j$

في المحمول Surprising (1) يتخذ موضوعا وحيدا يسند إليه الدور المحوري المنصوص عليه في شبكته المحورية. وهذا الموضوع تحققه"جملة تامة" (اومتصرفة)(101) في (1 - أ)و"جملة غير تامة " في(1 - ب). وقد وقعت صلة للاداة that في المثال الأول وصلة للاداة for في الثاني...

في (2 – أ) كل من موضوعي المحمول believe تحقق مركبا اسميا أما في (2 – ب) فأحد الموضوعين تحقق جملة تامة وفي (2 - ج) تحقق جملة غير تامة وعليه فإن المدخل المعجمي للفعل believe يجب أن يتسع للشبكة المحورية التالية:

(3) believe: verb;

1NP	2NP/S

في (2 - أ) إشباع الموضوعات تم على الشاكلة المنصوص عليها في (4) حيث j قرينة للمركب الاسمي وفي (2- ب) كذلك يمكن تمثيل إشباع الموضوعات على الشاكلة نفسها اي بواسطة القرينة j التي تتحلى بها الجملة الفرعية:

(4) believe: verb;

1NP	2NP/ S
i	j

---

100 - هذا النص ترجمناه بتصرف واسع عن:

- Riemsdijk H V. and F williams (1986)
- haegeman (1991)
-Lasnik, H .. and j. Uriagereka (1988) *A course in GB syntax*

101 - التمام والتصرف سيردان من الآن فصاعدا مترادفين في الدلالة على الاقتران بالزمن. الجملة التامة هي الجملة التي لاينقصها الزمن اي المتصرفة باعتبار المعاني الزمنية.

إن التعادل الدلالي بين (2 ـ ب) و (2 ـ ج) يستوجب افتراض أن للفعل believe في (2 ـ ج) الشبكة المحورية ذاتها التي توجه البنية في (2 ـ ب). لافرق بين البنيتين إلا في أن الموضوع الثاني في الاول جملة تامة وفي الثانية جملة غير تامة وهذا معناه أن إشباع الادوار المحورية. في (2 ـ ج) يتم على نفس الشاكلة المنصوص عليها[102] في (4) حيث تتم تحلية الموضوع الثاني "الجلمة غير التامة" بالقرنية الاحالية j. أما في (2 ـ د) فالأمر لا يختلف عن الاحوال السابقة إلا في كون الموضوع الثاني ليس جملة تامة ولا جملة غير تامة ولكنه عبارة عن جملة صغرى[103] [The taxi driver innocent]. سنعود الى البنية التي ينضبط وفقها هذا الضرب من الجمل في مكان آخر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الخاصية الجامعة بين الجمل غير التامة والجمل الصغرى أنها ليست جملا مستقلة اي أنها لا تكون إلا تابعة لمحمول رئيس معين. ومن أمثلة الجمل الصغرى، الجمل الواقعة بين القوسين المعقوفين في الجمل الأتية:

5 ـ أ ـ - I Consider [John a real idiot].

ب ـ - The chief inspector wants [Maigret in his office]

ج ـ - Emsworth got [Galahad in trouble].

الجمل الصغرى أنماط مختلفة وليست نوعا واحدا. في (5 ـ أ) الجملة الصغرى تتكون من مركبين اسميين الاول منهما فاعل في المعنى للثاني وفي (5 ـ ب) و (5 ـ ج) الجملة الصغرى مكونة من **م س** و **م ح** محمول. إن أحد الأدلة القوية على أن **الجمل الصغرى مكونات** أنه لا يجوز الفصل بين شقيها بعنصر متعلق بالفعل الرئيس. يؤكد ذلك اللحن في الجملة (6):

(6) * The chief inspector wants [Maigret [very much] in his office] »

2 ـ التعليق

♦ أولا: هذه العبارة الاخيرة التي نصها «إن أحد الادلة القوية على **أن الجمل الصغرى مكونات** أنه لايجوز الفصل بين شقيها بعنصر له تعلق بالفعل الرئيس» دليل على أن التحليل التوليدي هنا توجهه غاية محددة وهي حمل الجملة محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات المحورية على أساس الجامع البنيوي

---

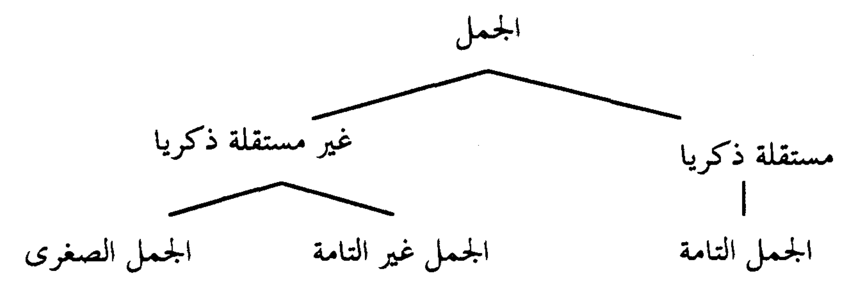
102 – الجملة غير التامة في (2 ـ ج) لا يمكن أن تقع صلة ل for. سنرجع لاحقا، الى التفاصيل المرتبطة بهذا الأمر ودلالاتها بالنسبة للنظرية.

103 - Small clause سنبين فيما بعد أن المقصود بالجملة الصغرى المجال الاسنادي غير المستقل. انظر تفاصيل هذا الباب من أبواب الجمل في:

- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*
- Stowell, T. (1983) *"Subjects across categories"*

بينهما وهو «المكونية» أي أن الجملة إذا أولت بالمفرد في «المكونية» أخذت حكمه في الانتظام باعتبار مقتضى الميزان المحوري.

♦ ثانيا: تصنيف الكائنات الجملية في النحو التوليدي قائم على مقدمة «الاستقلال الذكري» كقيام النحو العربي عليها:



♦ هذا وإن ما يميز الجملة الصغرى بصرف النظر عن كونها غير مستقلة في الذكر أنها مجال اسنادي حصين لا يفصل بين شقيه عنصر ينتمي الى مجال المحمول الرئيس. وفي هذا السياق، نرى أن تفسير عدم جواز الجملة (6) يجب أن يُنْطلق فيه من مبدإ أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل وأن very much تخصيص للإسناد الرئيس. او من مبدإ أن المتلازمين لا يفصل بينهما بأجنبي ومعلوم أن هذا المنحى في الاستدلال كثير الدوران في النحو العربي.

♦ هناك مبدأ آخر يمكن أن نرجع إليه الفساد في الجملة (6) وهو مبدأ المعمول لا يقع خارج المجال العاملي للعامل الذي يعمل فيه فإذا غير رتبته، غيرها داخل هذا المجال فإنْ غيرها خارجه فالأمر عندئذ لا يخرج عن أحد احتمالين اثنين:

- إما أن يصادف عاملا يمكن أن يطلبه فيقع معمولا له فتصح الجملة.
- وإما أن يصادف عاملا لا يطلبه فتفسد الجملة كما هو الشأن في (6).

♦ وأخيرا إن حمل الجملة على المفرد في جواز الحلول في المحلات على سبيل الانتظام المعمولي موقع آخر من مواقع الترادف البارزة بين العاملية العربية والعاملية التوليدية على خلاف بينهما في مناط الانتظام فهو إعرابي نحوي في العاملية العربية، محوري - دلالي في الأمثلة التوليدية. وهو ترادف مرجعه الاستمداد المشترك من خيوط الاستعارة الميزانية وتعقيداتها الملزمة للقول بالأصول الميزانية والفروع الاستثنائية المخالفة للميزان عددا (كما في أحوال الزيادة اللفظية) أو حجما (كما في أحوال «الجملة» التي تتقدم باعتبارها «مكونا» على غرار المفرد).

هذا وإن من أصول العاملية العربية أن الإعراب أصل في المفرد فرع في الجمل. والجمل عندهم فرع عن المفرد والقاعدة في مقرراتهم تقضي بأن الجملة إذا أولت بالمفرد أخذت حكمه في جواز بل وجوب الحلول في المحل الإعرابي على جهة الانتظام المعمولي. وذلك مبني على أن الأصل في الجملة ألا

تنتظم معموليا فإذا كانت في تأويل المفرد أصابها من وجوب الانتظام بالنسبة الى نقطة النظام التي هي العامل ما يصيب المفرد. وهذه الحالة الفرعية المخالفة للأصل الميزاني ـ والمخالفة هنا كيفية او حجمية لا كمية عددية كما هو الحال في مسألة الزيادة اللفظية ـ كنا قد برهنا في بحث آخر عن العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي[104] على جواز إلحاقها بميزان عام هو« **ميزان المبنيات**» لكن مناط البناء هنا غير مناطه في المسائل النحوية. فاللفظ في العاملية السيبويهية يوافق محله فيكون معربا ويخالف محله فيكون مبنيا، وقد برهنا في إطار البحث المشار إليه على جواز توسيع هذا التحليل للمسألة البنائية ليشمل مستوى آخر للنظام العاملي غير المستوى الإعرابي النحوي وعلى هذا المحمل حملنا مقدمة التأويل المفردي فالجملة التي لها محل ليست إلا صورة من صور الظاهرة البنائية في غير المستوى الإعرابي النحوي. وباختصار نتخيل هنا أن من مستويات التحليل التي تدفع إليها مقدمات النحو العربي، مستوى توصف فيه العناصر باعتبار قيمتي: «الإفرد» و«خلافه» وخلاف الإفراد يكون إما جملة وإما مركبا. والأصل في المحل أن يكون للمفرد لا للجملة لأجل ذلك المفرد إذا حل في المحل حل حلولا إعرابيا كما يحل زيد في محل "الرفع" في نحو (جاء زيد) وأما الجملة فإنها تحل في المحل حلولا بنائيا على حد حلول "هؤلاء" في محل الرفع في (جاء هؤلاء).

غاية الأمر أن، "القيم الافضائية" الأصل فيها أن تكون للمفرد لا للجملة والجملة لا تستقبل الإفضاء إلا على جهة الفرعية. والفرعية ملازمة للبناء لأن الفروع بعضها أولى ببعض، فالبناء فرع عن الإعراب والجملة فرع عن المفرد.

إن النحو التوليدي جابهته أيضا مشكلة العلاقة بين المحل واللفظ او بين القيمة الافضائية وتحققها في اللفظ من زاوية الأصالة والفرعية، فالأصل: في المحلات المحورية المنصوص عليها في الشبكة أن تكون للمفرد (=الموضوع) لا الجملة (=القضية او الحمل) وهذه المشكلة وإن لم تقم عندهم بصريح اللفظ إلا أن مجرد الفصل في التحليل بين الموضوع والموضوع الجملي وسوق الأدلة على أن الجملة ترد «مكونا» فرعيا في بعض الحالات لا مجالا من المكونات يستقل في الذكر، كل ذلك يدل على الوعي التوليدي بقضية الأصالة والفرعية في هذا الباب. هذا وإن «التأويل المفردي» و «عدم الاستقلال الذكري» متلازمان في هذا التأويل لأنه إذا كانت الجملة محمولة على المفرد في «المكونية» (=المفردية بالاصالة او التأويل) فإنها يجب أن تكون مشبهة له في عدم الاستقلال الذكري.

---

104 ـ انظر قائمة المراجع.

ج ـ الميزان القاعدي والملحق:

المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد

من تفاصيل المسألة المحورية في النحو التوليدي تفصيل يتعلق بالتمييز بين الفعل الرئيس (ويسمونه أيضا بالفعل المعجمي) وبين الفعل المساعد، فيما يتعلق بالخصائص المحورية لكل منهما اي بمنزلة كل منهما من الميزان المحوري. وخلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص أن ليس كل عنصر يلابس المحمولية بوجه من أوجه الملابسة يستطيع أن يتخذ بنية موضوعية. فالمحمولية استحقاق محوري قائم على علاقة اقتضاء دلالى بين حدث ومشاركين في الحدث كسبا أو انفعالا. ولئن كانت المحمولية ترتبط بعلامات وخصائص مصاحبة في المستوى التلفيظي ولاسيما خاصية التصرف باعتبار الشخص والعدد والجنس او النوع فإن بين هذه الخاصية **واستحقاق اللفظ لأن يوصف بكونه محمولا علاقة عموم وخصوص مطلق اي أن كل محمول متصرفٌ باعتبار ما ذكرنا، وليس كل متصرف باعتبار معانى الشخص والعدد....الخ محمولا.** هذا المبدأ هو الفكرة التي تثوي وراء التمييز في باب الإفضاء المحوري بين ما يحتمل هذا الإفضاء وهو الافعال المعجمية وما لايحتمله وهو الافعال المساعدة.

وندرج في ما يلي نصين اثنين في المسألة، الاول للنحوي العربي: الجرجاني والثاني نص توليدي ثم نتبع الكل بتعليق نبين به:

- انسلاك المواقف التوليدية في سياق برنامج اختزال الأنواع الميزانية كانسلاك المواقف النحوية العربية القديمة فيه.
- وأن المبدأ الموجه للتحليل واحد في الحالتين وهو مبدأ الفصل في الاصول الميزانية بين ما هو قاعدي وما هو ملحق مشتق او مشبه.

النص الأول[105]« فالأول من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر كان وأخواتها ودخلت على المبتدإ والخبر فرفعت المبتدأ، **كما يرفع سائر الافعال الاسماء** وذلك أن **الشرط في الفاعل ان يسند إليه الفعل مقدما عليه** وقد حصل ذلك في اسم كان. **ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول** نحو ضرب زيد عمرا **وليس بمنزلة المفعولية على الحقيقة.** ألا ترى أن عمرا غير زيد وقائم هو زيد في قولك: كان زيد قائما.وهي أفعال غير حقيقية ومعنى ذلك أنها **سلبت الدلالة على الحدث**،وإنما تدل على الزمان فقط...».

هذا الموقف النحوي مبني على التمييز في ميزان "الجملة الفعلية" بين الصورة الأصلية الحقيقية والصورة الفرعية المشبهة. الأولى جملة الفاعل والثانية جملة الابتداء المنسوخ. والجامع الميزاني بينهما بنيوي صرف وهو انعقاد البنية من عامل يرفع وينصب. وهذا يؤكد أن الفاعلية والمفعولية في العاملية

---

105 ـ الجرجاني: "المقتصد في شرح الايضاح" 398/1.

العربية معان بنيوية موقعية مستقلة عن الاعتبار الدلالي ف «الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدما عليه» ولما حصل ذلك في اسم كان ارتفع بناسخ الابتداء (=كان) «كما يرفع سائر الافعال الاسماء» فدل ذلك على أن الميزان العاملى اللفظي (البنيوي) واحد في الحالتين وكذلك الشأن بالنسبة للمنصوب في جملة "كان"، فهومحمول ميزانيا على المنصوب على المفعولية حملا تشبيهيا ومناط التشبيه هنا أيضا بنيوي صرف فليس منصوب كان «بمنزلة المفعول على الحقيقة». غاية الأمر أن الميزان في هذا الباب قاعدي في جملة «الفعل الحقيقي» وملحق أو مشبه في جملة «الفعل غير الحقيقي».

والذي يعنينا في هذا الموقف أساسا أمران:

- أولهما اندراجه في سياق مبدإ اختزال الأنواع وإرجاعها الى جنس ميزاني أعلى يستغرقها جميعا على أساس **الجوامع البنيوية** التي تربط بينها.
- الثاني تمييزه بين الميزان القاعدي (في حالة الفعل الحقيقي) والميزان الملحق او المشبه (في حالة الفعل غير الحقيقي) على أساس الفوارق الدلالية بينهما في ما يتعلق بالدلالة على الحدث والزمن.

والنص الثاني[106]:« لقد كان كلامنا في ما تقدم مبنيا على أن الأفعال يجب أن تتخذ بنية موضوعية وأن تسند بالتالي أدوارا محورية. إلا أنه لابد من التمييز في هذا الخصوص بين صنفين من الأفعال: الأفعال المعجمية نحو اكل ونام وبابه والافعال المساعدة نحو be و Have و do وكذا الافعال "الموجهة" نحو will ,shall ,can ,must ,may ,ought والخاصية المشتركة بين هذه الأصناف جميعا تصرفها المورفولوجي باعتبار الزمن[107]. (=الماضي والحاضر). [...] وللافعال المساعدة مميزات خاصة تستأثر بها دون الأفعال المعجمية ولاسيما في سلوكها مع النفي والاستفهام. فعنصر النفي not يتأخر عن المساعد لكنه يتقدم في حالة الفعل المعجمي. وكذا في الاستفهام التصوري: المساعد والفاعل يستهدفان بقاعدة القلب الرتبي... وما الفعل المعجمي فلا يتقدم على الفاعل بل يستوجب تدخل المساعد do سواء في النفي أم في الاستفهام.

إن الافعال المساعدة لا تسند أدوارا محورية: الجملة (7).

Poirot has accused Maigret. - (7)

106- Haegeman (1991)

107- المساعدان have و be يتصرفان في الزمن الحاضر باعتبار الشخص و العدد والموجهات لا تتصرف راجع التفاصيل النحوية المتعلقة بالموجهات في:. - Lightfoot, D(1979) "*Principles of diachronic syntax*".

سليمة وهذا دليل على أن الأدوار المحورية للمحمول قد وقعت في حدود الإفضاء وأن كل واحد من المركبات الاسمية المحيلة يحمل دورا محوريا، فإذا انتبهنا الى أن (7) تتضمن نفس الموضوعات التي تتضمنها الجملة ذات الفعل المعجمي فقط في نحو.

Poirot accuses Maigret.- (8)

استنتجنا أن المساعدة have في (7) وإن كان من الناحية الموفولوجية يتصرف كالفعل المعجمي باعتبار الشخص والزمن فإنه قد فارقه من حيث كونه لايسند أدواراً محورية. إذ لو كان له شبكة محورية (اي رصيد من القيم المحورية) لكان يجب أن تتسع الجملة (7) لمركبا اسمي واحد إضافي على الأقل يكون هدفا للافضاء المحوري الذي ينطلق من المساعد. ولما لم يكن ذلك دل على أن الافعال المساعدة لا تسند الادوار المحورية.

هناك مشكل خاص متعلق بالرابطة الوجودية "be" في نحو (9):

9 - أ - Maigret$_i$ believes [that the taxi driver is innocent]$_j$

ب - Maigret$_i$ believes [that taxi driver to be innocent]$_j$

ج - Maigret$_i$ believes [the taxi driver innocent]$_j$

في (9) الفعل يسند دورا محوريا الى Maigret وآخر الى المكون الجملي. ما يعنينا هنا في المقام الأول هو: البنية المحمولية الموضوعية الداخلية للموضوع الجملي. لقد بينا سابقا أن الفضلات الجملية الثلاث في (9) (التامة وغير التامة والجملة الصغرى أي (9 ـ أ ـ ب ـ ج) على التوالي) متعادلة من الناحية الدلالية : الصفة Innocent محمولة على م س the taxi driver ورأينا أيضا أن الصفات كالافعال تتخذ بنية موضوعية وهذا معناه أن م س داخل الجملة الصغرى اي:the taxi driver يجب أن يفضى إليه بدور محوري حسب الشرط الاول في المعيار المحوري. والمحمول المرشح لأن يكون مصدرا للافضاء المحوري هو Innocent الذي يجب أن تكون شبكتُهُ المحورية ـ والحالة هذه ـ على النحو الآتي:

(10) Innocent: Adj;

1

فإن صح القول بالتعادل الدلالي بين (9 ـ أ)و(9 ـ ب)و(9 ـ ج) لزم أن يقال إن م س the taxi driver في (أ) و(ب) يتلقى الإفضاء المحوري من الصفة على الشاكلة المشروحة قبل حين وهذا معناه أن الرابطة الوجودية شأنها كشأن الافعال المساعدة لا تسند اي دور محوري وهي تشاطرها سلوكها تجاه النفي والاستفهام.

إن الاختلافات او الفوارق الصورية بين الأفعال المعجمية من جهة و الأفعال المساعدة والرابطة be من جهة أخرى تنعكس في مستوى الخواص الدلالية من حيث أن كلا من الأفعال المساعدة والرابطة be ـ خلافا للأفعال المعجمية ـ لاسبيل لهما الى الإفضاء المحوري(108)».

التعـــليـــق:

1- هذا التحليل مبني على ان الإفضاء المحوري قد تتعدد مجالاته في قلب الجملة الواحدة بتعدد المحمولات وهذا معناه أن "المحمول" هو المقولة التقطيعية الأساسية في رسم الحدود بين المجالات في عاملية الإفضاء المحوري. وفي إطار هذا التقطيع المحوري نصادف عنصرا بينه وبين المحمولية نوع ملابسة ناتجة عن القيمة المقولية التي يلتبس بها وهي "الفعلية" والتي هي مناط خاصية التصرف المورفولوجي المشتركة بين الفعل المحمول (=الفعل المعجمي) والفعل غير المحمول (=الفعل المساعد) وهذا معناه أن:

- الملابسة المذكورة لا تشفع للفعل المساعد في اتخاذ بنية موضوعية يباشرها بالإفضاء المحوري.
- وأن الفعل المساعد، في هذا التأويل، يناسبه أن يعتبر «زيادة» لامقابل لها في الشبكة المحورية.
- وأن الزيادة الداخلة على الميزان المحوري ـ بحسب ما تقدم ـ قد تكون من جهة الموضوعات كما في الزيادات الحشوية (It وبابها) او من جهة المحمول كما في زيادة المساعد.

2 ـ إن ما انتهى إليه النحو التوليدي فيما يتصل بالفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد لم يخرج في اتجاهه العام عما انتهى إليه النحاة العرب القدماء في هذا الباب على خلاف بينهما في زاوية النظر فهي نحوية شكلية بنيوية في النحو العربي دلالية محورية في النحو التوليدي لكنها ستؤول بنيوية شجرية في مستويات لاحقة للتحليل: لقد وصفت الأفعال الناقصة في النحو العربي بالنواسخ وهذا معناه أنها تمنح المجال الاسنادي شكلا جهيا جديدا ولعل النواسخ تصلح من هذه الجهة ترجمة مفهومية مناسبة للفظ الانجليزي modal verbs. وكذلك اعتبار النواسخ عوامل لفظية تدخل على كلام تام كان له سابق انتظام معمولي بعامل معنوي هو الابتداء لا معنى له إلا أنها لاتطلب معمولات جديدة. هذا وإن قولهم إن الافعال الناقصة لا تدل على الحدث مرتبط بافتراضهم أن الناقص لا حظّ له في التعدي واللزوم لأن التعدي واللزوم مرتبطان بالدلالة على الحدث.

ولئن كان التحليل التوليدي في هذا الباب ينص على أن المساعد قد فارق الفعل المعجمي في كونه لا يسند ادوارا محوريا فإنه لم يتجاوز هذه الملاحظة الى تفسيرها. اي لماذا لا يتخذ المساعد بنية موضوعية؟ ومعلوم أن تفسير ذلك متيسر في إطار مبادئ النحو العربي وذلك قولهم إن الناقص لا يدل

108- يراجع المزيد من التفاصيل عن الفروق الدلالية والتركيبية بين الأفعال المعجمية والأفعال المساعدة في:

- Pollock, j. - y (1989) "*Verb movement, UG and the structure of IP*".

على الحدث والحدث هو الذي يستوجب كاسبا للحدث ومنفعلا بـه (أو مؤثـرا ومتـأثرا)[109] فـإذا دل الفعل على الزمن فقط دون الحدث لم يفتقر الى المعمولات التي يستوجبها الحدث.

غاية الأمر أن كون الافعال المساعدة لا تفضي بالادوار المحورية ليس إلا انعكاسا لكونها لا تـدل على الحدث. ونظرية العاملية والربط نصت على ان المسـاعد لا يسـند الادوار المحوريـة لكنهـا لم تفسـر ذلك والامر عندنا متعلق بالمسـألة الحدثيـة تعلقـا مباشـرا، يسـتوجب القـول بـأن "العـامل" في مسـتوى الإفضاء المحوري هـو العـامل الـدلالى "الحـدث" بصـرف النظـر عـن اقترانـه بـالزمن او بالقيمـة المقوليـة "الفعلية" ودونك التفصيل الآتي:

3 ـ إن "الحدث" هو الجزء الجوهري بل الوحيد في تعريف المحمول وهـو الشـرط الأسـاس الـذي يستوجب أن يتخذ المحمول بنية موضوعية. لأن هذه الأخيرة هي انعكاس للعنـاصر او الادوار المشـاركة في الحدث كسبا وانفعالا او تأثيرا وتأثرا. وهذا معناه أن اتخاذ الفعـل لبنيـة موضوعيـة مشـروط بدلالتـه على الحدث وأن الفعل إذا لم يكن دالا على الحدث وكان الزمن والتصرف المورفولوجي فقط هو مناط فعليته لم يتخذ بنية موضوعيـة بسـبب اختلاعـه عـن الدلالـة علـى الحـدث (وهـذا الاختـلاع عـبر عنـه الجرجاني في النص السابق بالسلب) فمناط المحمولية إذن هو الدلالة على الحدث وليـس الفعليـة في حـد ذاتها. وهذا دليل آخر يستدل به على استقلال الإعراب الدلالى ـ المتعلق بالطبائع المحمولية والموضوعية ـ عـن الإعراب المقولي (=الطبائع الجوهرية: كالفعلية والاسمية....) في النحو التوليدي. فالفعلية من حيث هـي قيمة مقولية لاقيمة لها في البنية الموضوعية وإنما العبرة بالدلالة على الحدث لأجل ذلك الفعل الدال علـى مجرد الزمن دون الحدث لا يتخذ بنية موضوعية.

لأجل ذلك، نرى أن القيم المقولية يجب ألا تكون جزءا من المعلومات المحورية كما هو الشـأن في المداخل المعجمية والشبكات المحورية المصوغة على الطريقة التوليدية. أي أن المفردات المعجمية (الفعليـة او الوصفية او المصدرية...) يجب أن تقترن أولا وقبل كل شيء بتخصيص يحدد حظها من المحمولية التي مناطها الدلالة على الحدث[110] أما جعل التخصيص المقـولي للمحمـول جـزءا مـن المعلومـات المحوريـة فنرى أنه ليس أمرا مناسبا لأن المعلومات المقولية مستقلة عـن التخصيـص المحـوري. هـذا وإن المداخـل

---

109 ـ لفظ التأثير هذا استعمله ابن هشام الأنصاري في تعريف المطاوعة انظر ص 676 من "المغني" يقول «وإنمـا حقيقـة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير».

110– هذا الفصل بين الطبائع الدلالية للافعال او الصفات (="المحمولية" التي مناطها الدلالة على الحدث و"الموضوعيـة" التي مناطها الدلالة على المشاركة في الحدث كسبا اوانفعالا) وبين طبائعها المقولية معمول بـه في "النحـو الوظيفـي"، في فصله الشهير بين البنية الحملية والبنية المكونية.

المعجمية، من زاوية جمالية التمثيل، فيها ثلمة واضحة تكمن في جعل الطبائع المقولية والدلالية في أفق واحد وهما ينتميان الى لغتين وصفيتين مختلفتين.

4 ـ إن "الحدث" باعتباره مقولة دلالية هو الذي يناسبه أن يكون عاملا ضابطا في مستوى الإفضاء المحوري وليس "الفعل" المقولة التركيبية المعلومة. ولو كان هذا التمييز واضحا في المقدمات التي قام عليها التحليل التوليدي لما احتاج الى التمييز بين الفعل المعجمي والفعل المساعد في القدرة على الإفضاء المحوري لأن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية تدخل البنية لاحقا اي في مستوى انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية أما "المساعد" فيناسبه في نظر نحوي قائم على المبدإ الميزاني أن يكون "زيادة" داخلة على الميزان المحوري كما اعتبرت It وبابها زيادة لا مقابل لها في الميزان على خلاف بين الحالتين في الجهة التي تدخل منها الزيادة فهي الجهة "الموضوعية" في حالة It وthere وهي الجهة المحمولية في حالة الفعل المساعد. (It= زيادة بالنسبة للموضوعات والمساعد زيادة بالنسبة للمحمول). وهذا المنحى في التحليل فضلا عن كونه يحقق مبدأ تجانس "اللغة الوصفية" في المستوى التمثيلي الواحد تتحقق به مزية أخرى تكمن في كون باب الزيادة الطارئة على الميزان المحوري يطرد، بالمنحى المذكور، على غرار منسجم ووتيرة واحدة.

5 ـ إن تخريج التحليل التوليدي على مستلزم الاستعارة الميزانية يستوجب ـ إذن ـ القول بأن الفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد فرق بين:

ـ ميزان محوري قاعدي ومناط قاعديته التجرد.

ـ وميزان محوري ملحق ومناط إلحاقيته الزيادة. (فالمساعد ـ كما مر بنا ـ عبارة عن زيادة محمولية تدخل على الفعل وتتنزل منه منزلة الجزء، ولما كان كالجزء من كله الذي يشمله دل ذلك على أن بنية موضوعية واحدة تجزئ الاثنين معا).

6 ـ وسنرى لاحقا أن الفصل في "الفعل" الجوهر المقولى بين "الحدث" و "الزمن" فصل بين ثلاثة عوامل: أحدها، وهو الحدث، يستأثر بالإفضاء في البنية الموضوعية والباقيان اي الرأس المقولى (ف) و"الزمن" (وكذا غير الزمن من اعتبارات التصرف المورفولوجي الأخرى المعروفة بخصائص التطابق) سيتقاسمان ـ كما سنرى في مبحث البنية المركبية ونظرية س خط ـ عناصر البنية المكونية بالضبط العاملى بالمعنى البنيوي للفظ العاملية وذلك في إطار المركب الصرفي.

خلاصة:

إن الأحوال الثلاثة المدروسة فيما تقدم يتعلق بها سلوك استثنائي بالنظر الى ما يقتضيه الميزان المحوري. والاستثناء والمخالفة مناطهما في الأحوال المذكورة «الزيادة». وصور الزيادة الثلاث التي تناولناها بالتحليل والتعليق تستغرق عناصر الميزان جميعا اي المحمول والموضوعات فالزيادة كما بينا تتعلق:

- إما بالمحمول في حالة الفعل المساعد.
- وإما بالموضوعات في حالتي: - الزيادة الكمية (It و there)
  - والزيادة الكيفية (الجملة "المكون")

والتحليل التوليدي، في كل هذه الصور المخالفة، جاء محكوما بالرغبة في إلحاق الصور التلفيظية المزيدة بالميزان المحوري القاعدي المجرد.

* * *

مبدأ الإسقاط الموسع:

والشكل السيبويهي العام

« لقد تبين مما تقدم أن مكونات الجملة يسوغها موجبان أحدهما دلالي والآخر نحوي:

أ ـ "البنية الموضوعية والشبكة المحورية للمحمول تُعيِّنان الحد الادنى من المكونات التي تستوجبها الجملة". هذه الملاحظة لزم عنها موقف عام أساسه أن بنية الجملة تتحدد جزئيا باعتبار المعلومات المعجمية. وهذه الخاصية التي تتميز بها التمثيلات التركيبية يلخصها «مبدأ الإسقاط».

ب ـ إن الزيادات اللفظية تدخل الجملة وجوبا لملء موقع الفاعل في بعض التراكيب. فالمطلب البنيوي الذي يستوجب إدخال الزوائد هو أن "الجمل يجب أن يكون لها فاعل". وهذا المطلب ليس خاصا بمواد معجمية دون أخرى، ولكنه خاصية نحوية عامة لكل الجمل. وهذا معناه أن هذا المطلب البنيوي يجب أن ينضاف الى مبدإ الإسقاط وذلك بالتنصيص على ما يلي:

«إن كون الخصائص المعجمية للكلمات يجب إسقاطها في المعجم، ليس مبدءا كافيا بل يجب أن ينضاف الى ذلك أنه بصرف النظر عن البنية الموضوعية للجمل (او للمفردات المعجمية)، الجمل يجب أن يكون لها فاعل».

هذا المقتضى عرف بمبدإ الإسقاط الموسع الذي تلخصه في المستوى المركبي القاعدة المركبية الآتية: ج ← م س ـ مساعد ـ م ف.

وعليه فإن الخلل في الجملة الآتية:

- *Accused Maigret Poirot.

راجع الى مخالفة مبدإ الإسقاط الموسع: فموقع الفاعل فارغ ولا يمكن حشوه بالزيادة اللفظية الوجودية there (لأن هذه لا ترتبط إلا بالنكرات ولا يمكن كذلك أن تصحب إلا الافعال اللازمة أما الافعال المتعدية فلا) وكذا لا يمكن حشو موقع الفاعل ب الضمير It لأن هذا الاخير لا يعوض الفاعل المتأخر إلا إذا كان جمليا أما المفرد فلا».(111)

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على أن الموجب أو المسوغ البنيوي لاحتلال الزيادة موقعَ الفاعل، وهو افتقار البنية المكونية إلى تلفيظ موقع الفاعل مكونيا، يرتبط بجملة من القيود (تتعلق بخصائص التعدي واللزوم في الافعال والتنكير والتعريف في الاسماء) قيود تؤدي مخالفتها إلى سقوط مسوغ احتلال الزيادة موقعَ الفاعل كما في الجملة الفاسدة المستشهد بها قبل حين وهذا معناه أن مبدأ الإسقاط ليس كافيا في الحالات التي تمنع القيودُ فيها الزياداتِ اللفظيةَ من احتلال موقع الفاعل.

إن اقتراح مبدإ الإسقاط الموسع يندرج في إطار ملء هذا الفراغ ،الذي لاسبيل معه إلى تفسير اللحن في الجملة المذكورة.

2 ـ إن الفرق بين مبدإ الإسقاط في صيغته الأولى(112) وبين صيغته الموسعة أنه في الأولى كان ميزانا محوريا صرفا وفي الثانية جمع بين مطالب الميزان المحوري وبين مطالب الميزان البنيوي.

ويجب التذكير هنا بأن "الإفضاء المحوري" بالمعنى التوليدي الدقيق للعبارة لايشمل إلا المجال التفريعي للفعل أي أن المعمول المحوري الوحيد للفعل هو فضلته التي يتفرع باعتبارها مقوليا في التحليل المعجمي في شقه الخاص بالتخصيص التفريعي.وإلى هذا ألمحنا حينما قلنا إن مبدأ الإسقاط كان ميزانا محوريا صرفا، وقد صار في صيغته الموسعة جامعا بين المطلب المحوري وبين المطلب البنيوي الذي ينص على إن الجمل يجب أن تتخذ فاعلا(113)

3 ـ وفي تأويل آخر نرى أنه من المناسب أن يقال إن مبدأ الإسقاط الموسع يجمع بين الاعتبار التخصيصي ـ وذلك شقه الأول المتعلق بالمعلومات المعجمية التفريعية وتمثيلها التركيبي ـ وبين الاعتبار الإسنادي ـ وذلك شقه الثاني المتعلق بكون الجمل تتخذ الفاعل وجوبا ـ. هذا وإن قيام هذا المبدإ على الجمع

111- Haegeman (1991) (بتصرف)

112- مبدأ الإسقاط ينص على أن المعلومات المعجمية يجب إسقاطها في التمثيلات التركيبية .هذا وإن المعلومات المعجمية المقصودة في هذا السياق هي خصوص :الإعراب التفريعي .

113-كون الجملة لابد أن تتخذ فاعلا ترجم في اللغة النحوية العربية بألفاظ متعددة منها إجماعهم على أن المجال الإسنادي هو أقل ما ينعقد منه الكلام.

بين ما هو تفريعي(=خاص بمجال الفعل) وماهوغير تفريعي(=خاص بالمجال الذي قبل الفعل) يقربه من الشكل العام الذي اتخذته العاملية السيبويهية والذي يقوم على التمييز بين مجال الابتداء ومجال الفعل كما هو معلوم.لن ندخل هنا في تفاصيل وتعقيدات هذه المقارنة - إرجاءا لا تجاوزا - ونكتفي بالإشارة إلى أن وقوع العاملية التوليدية المعاصرة في شباك الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي بالمعنى المحدد آنفا دليل عندنا على أنها تستمد من الإطار الصوري الذي كان يؤسس العاملية القديمة، وهو إطار وجهته في الأساس مقاصد الاختزال الميزاني . ومما يقوي صحة هذا الاستمداد وصحة المقارنة بين النحوين على أساسه أن:أساس الفصل في النحو التوليدي بين المجالين التفريعي وغير التفريعي اساس إفضائي بالمعنى العاملي الضبطي للعبارة تماما كما هو الشأن بالنسبة للفصل بين مجال الابتداء ومجال الفعل في العاملية السيبويهية والذي يتقدم في هذه العاملية باعتباره فصلا بين سلطتين عامليتين:سلطة الفعل وسلطة الابتداء.

إن الفصل التوليدي بين المجال التفريعي والمجال غيرالتفريعي محمول في بنيته الصورية العامة على الفصل السيبويهي المذكور لأنه ليس إلا رسما للحدود بين مجالين للإفضاء الضبطي في المستوى المحوري (من حيث أن الفضلة تتلقى الإسناد المحوري تلقيا مباشرا بخلاف المسند إليه قبل الفعل) وهو فصل سينعكس في مستوى آخرللضبط العاملي هو مستوى الإفضاء البنيوي النحوي (=المكوني) رسما للحدود بين مجالين للإفضاء العاملي أيضا وهما :مجال الفضلة التي تنتظم معموليا بالنسبة إلى الرأس الفعلي،ومجال الفاعل المسند إليه قبل الفعل، والمنتظم معموليا بالنسبة إلى رأس عاملي بنيوي آخر هو الصرفة. هذا وإن حمل العلاقة بين الفعل وفاعله محملا مخالفا لمحمل العلاقة بين الفعل ومفعوله قد عرفته النظرية اللسانية العربية القديمة في صيغ مختلفة منها الصيغة السيبويهية المذكورة آنفا وهي صيغة نحوية تركيبية صورية صرف ومنها الصيغ ذات المنحى البلاغي والدلالي الصرف(114) ومنها أيضا الصيغ الأصولية التي توظف لغة مخالفة للغة السيبويهية وللغة البلاغية على حد سواء(115)

---

114 -راجع تعليقا لنا مفصلا على النظرية الجرجانية في التمييز بين المستويات الثلاثة «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد» وفي الترتيب النمذجي الذي تنتظم به في بحثناعن" العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" هذا وسنستعرض جملة من مسائل هذا التعليق في الفصل الثاني من الباب الحالي - المحور الثالث - (انظر الفقرة المعنونة ب «الجرجانية والتوليدية ص 316 ومابعدها).

115-لنا عودة مفصلة لاحقا إلى تفاصيل هذه الموازنة.

مسائل إضافية:

أ ـ الأدوار المحورية والتحقيق التركيبي (= الميزان المحوري والتلفيظ المقولي)

« ليس بين النحاة التوليديين اجماع حول جدوى التنصيص في الشبكة المحورية على المقولات التركيبية التي تتحقق بواسطتها الأدوار المحورية في البنية المكونية فقد قيل مثلا ان "المنفذ" (116) يتحقق في الغالب مركبا اسميا وَوُصف م س بناء على ذلك بكونه تحقيقا اعتياديا(117) للمنفذ، الا ان السؤال بقي مطروحا حول جواز تعميم هذا الضرب من التحقيقات الاعتيادية وحول الاستثناءات التي لايستغرقها التعميم لأجل ذلك يفضل بعض النحا ة التوليديين الاستغناء في الشبكة المحورية عن تخصيص المقولات التركيبية التي تُسْنَدُ إليها الأدوار المحورية ويعتمدون على مسطرة تمثيلية من النوع التالي:

kill : verb	1	2

.»

هذه المسطرة التمثيلية تتضمن جملة من المواقف غير المحايدة تجاه جملة من المشاكل:

أولا: هذا التمثيل قائم على تغييب العناوين المقولية و العناوين المحورية في وقت واحد وهو ما يقربها من حيث منزلتها من الأوضاع البنيوية اللاحقة من صورة البنية الفوضوية في العاملية السيبويهية.

ثانيا: تمثيل الشبكة المحورية باعتبار عدد الموضوعات فقط نزوع واضح نحو صورنة الأوضاع الدلالية بل نحو الاغراق في الصورية الجامدة.

ثالثا: هذا التمثيل يحتمل القراءة المحورية ويحتمل القراءة النحوية العاملية بالمعنى السيبويهي للعبارة أي (عامل+ محلان).

رابعا: الأمر المثير في هذا التوجه التمثيلي، قيامه على توظيف مبدإ أساسي من مبادئ الاستعارة التمكنية القديمة : المحمول الفعلي لا مكان له داخل امكنة (او محلات) الشبكة بخلاف الموضوعات وهذا بينه وبين الثنائية التمكنية السيبويهية القديمة [اللامحل والمحل] ترادف مثير للدهشة حقا فالمحمول «لا محل» والمسافة المحورية الدلالية تتسع لمحلين.

ب ـ الإفضاء في المستوى المحوري بين الأفقية والرئاسية

ان الحدث الذي يدل عليه الفعل هو الذي يقتضي من الناحية الدلالية كاسبا ومنفعلا و هذا معناه ان الحدث هو العنصر الوحيد الذي يناسبه ان يكون مصدرا للضبط المحوري في المستوى الدلالى. الا ان ههنا مشكلا يواجه كل نظر نحوي عاملي المنحى وهو مشكل ترتيب الإفضاء في حال تعدد العناصر التي تفتقر الى الانتظام المعمولي. و الحلول المتاحة في خصوص هذا الإشكال ترتد في مجملها الى

Actor - 116

Canonical realization - 117

حلين أساسيين: الحل الأفقي القائم على مبدإ تركيز القوة العاملية و الحل الرئاسي القائم على مبدإ تشتيت هذه القوة عبر الوسائط الإفضائية. وليس غريبا ان نتوقع في هذا الشأن أن الإفضاء في النحو التوليدي في كل مستوياته لا يناسبه ان يكون الا رئاسيا وذلك بناء على مارأيناه سالفا من شيوع هذه الرئاسية في التمثيلات التوليدية ومن اطراد للوسائط في هذه التمثيلات، إمعانا في الدفع بمبدإ التشتيت الى أقصى نتائجه التي يحتملها. وأوضح هذه المظاهر على الإطلاق البنية المركبية التي تنتظم في منطقها العام باعتبار مبدإ الرئاسية وتوزيع الوسائط كما أسلفنا مجملين. هذا ولنا عودة الى تفاصيل الرئاسية والمركبية في الفصل الموالي ان شاء الله.

لكن الإشكال الترتيبي يبقى مع ذاك قائما وذلك في الصيغة التالية : أيُّ موضوعي المحمول يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة وأيهما يتلقاه بالواسطة؟

ان الاجابة عن هذا السؤال في النحو التوليدي ترتبط ارتباطا مباشرا بمبدإ الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي للرأس المقولي الفعلي. وذلك ان الفضلة الواقعة في الحدود التفريعية للفعل تتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بسبب ارتباطها التفريعي بالفعل واما الفاعل فيتلقى الإفضاء المحوري بواسطة ناتج الإفضاء الأول وذلك بسبب من عدم ارتباطه التفريعي بالفعل. هذا الإفضاء غير المباشر يوصف عندهم بالإفضاء التأليفي، ومعلوم ان هذا الارتباط وعدمه هو الذي يوجه ـ في النحو التوليدي ـ البنية المركبية وجهتها المخصوصة(118).

ان هذا الترتيب للإفضاء المحوري باعتبار المباشرة وعدمها يستدل التوليديون لصالحه انطلاقا من ملاحظتين أولاهما ان «اختيار المفعول هو الذي يحدد الدور المحوري المناسب للفاعل والعكس غير صحيح اي أن اختيار الفاعل لايؤثر في الدور المحوري للمفعول:

11 ـ أ ـ john broke a leg last week -

ب ـ john broke a vase last week -

الموضوع الفاعل في الجملة الاولى «منفعل» وفي الثانية «كاسب» وهذا لامعنى له الا ان اختيار الفضلة هو الذى يحددالدور المحوري للفاعل»(119)

تعليقنا على هذا التحليل التوليدي نلخصه في السؤال الآتي:

118- هذه النظرية في الإفضاء المحوري من نقائصها أنها لا تبين كيف تتلقى الملحقات ادوارها الدلاليةوهي المعدودة عندهم خارج دائرة الإفضاء المحوري.

119- تراجع تفاصيل الوظائف النحوية في نحو العاملية والربط في:

- **Marantz, A(1981)** ***A theory of Grammatical relations***
- **Marantz, A (1984)** ***On the nature of Grammatical relations***

الاسناد المحوري المتعلق بالموضوع الفاعل اذا كان يناسبه ان يكون تأليفيا في حالة الفعل المتعدي فكيف السبيل الى هذه التأليفية في حالة الفعل الازم؟

هذا السؤال نرى أنه تنبيه الى نقطة ضعف حادة في التحليل التوليدي المذكور، لكن قيام هذا التحليل وبصرف النظر عن مسألة التأليفية على كون اختيار الفضلة يتدخل في تحديد دلالة الفاعل يمكن ان نقربه في التأويل من موقف النحاة العرب القدماء من امثال ابن مالك وابن هشام الانصاري[120] القائم على فكرة ان المفعول يخصص الاسناد. ثم ان هذا الاتجاه في ترتيب التخصيص بعد الإسناد وفي اعتبار التخصيص معنى يدخل على الإسناد لتقييد مكانه او زمانه او هيئته وغير ذلك من مناطات التخصيص قد عرفناه في صورته المفصلة عند الجرجاني في "الدلائل" دون غيره من النحاة.

اما الملاحظة الثانية التي يستدل بها التوليديون لفائدة الترتيب المعمول به عندهم في ما يتعلق بالإفضاء المحوري فهي أن « هناك مفاعيل مسكوكة » (Object Idioms) فاعلها موضوع حر(free argument) والعكس لايجوز اي لا وجود لفاعل مسكوك مفعوله موضوع حر ومن الامثلة التي شاعت عند نحاة النموذج المعجمي الوظيفي[121] في هذا الباب:

12 - أ - Kill an insect

ب - Kill a conversation.

ج - Kill a bottle (i.e empty it)

د - Kill an audience (i.e won them).

ان الدور المحوري الذي يسند إلى الفاعل يسند اليه بصفة تأليفية إذ إنه يتحدد باعتبار دلالة الفعل ومكونات م ف الأخرى. وباختصار، الفعل يتناول المفعول بالوسم المحوري. والناتج... هو الذي يتناول الفاعل بالوسم المحوري وهذا معناه أن « الموضوع الفاعل» يتقدم في هذا المستوى من التحليل وكأنه يشغل « الثقب» المخصص له في الشبكة المحورية بعد احتلال المفعول لمحله من هذه الشبكة.

هذا التحليل إذن قائم على التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر.

أولا: ظاهرة المفعول المسكوك يرادفها في النحو العربي جملة في الأحوال التي حملت محمل وجوب حذف الفعل فيها كما في الامثال ونحوها (الكلابَ على البقر ـ امرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك ـ كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ). ووجه الترادف أن هذه الأحوال، الفاعل فيها موضوع حر أما زعمهم أن المفعول لا يمكن ان يكون موضوعا حرا فليس بشيء ولعل الأحوال التي يحذف فيها

---

120 - سنعود إلى هذه المسألة بما يناسبها من التفصيل في مبحث *"البنية المركبية ونظرية س ـ خط"*

121 ـ انظر على سبيل المثال: - Bresnan, J. (1982) "*Control and Complementation*"

المفعول جوازا لِدليل وكذا الأحوال التي يُنزَّل فيها الفعل منزلة الفعل اللازم ولا يذكر فيها المفعول لعدم تعلق غرض مخصوص به في النحو العربي، تقدم من الأدلة ما يكفي في هذا الخصوص.

ثانيا: هذا التحليل قائم على سؤال مشترك بين النحو العربي و النحو التوليدي (والترادف ان ثبت في مستوى السؤال فان الاجابات لا يجب بعد ذلك أن تكون مترادفة وهذا أمر معروف في القراءات التأويلية التي من الصنف الذي ارتضيناه في هذه الرسالة) والسؤال هو سؤال العلاقة الترتيبية بين مجال الابتداء ومجال الفعل أو العلاقة الترتيبية بين الإسناد والتخصيص وذلك في التأويل الذى تكمل فيه الاعتبارات الاسنادية ـ التخصيصية العلاقة بين مجال الابتداء و مجال الفعل ولا تعوضها، وذلك بأن يعتبر الابتداء و مجاله مع الفعل و فاعله مجالا اسناديا و ما سوى ذلك مجالا تخصيصيا.

ثالثا: انجرار النحو التوليدي ـ في مستوى العلاقات الدلالية ــ إلى التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر دليل آخر على ان هذا النحو يستمد من المنطق الافضائي وعوارضه المعروفة في العاملية العربية من افقية ورئاسية ووسائط. إلخ...

رابعا: ان تدخل المجال التفريعي (=الداخلي) في تحديد المجال غير التفريعي (=الخارجي) في المستوى المحوري يلزم عنه إشكال علاقة الأصالة والفرعية بين المجالين. وهذا اللزوم يقرب النظر التوليدي في هذا الإشكال من النظر النحوي العربي القديم في مسألة الأصالة والفرعية بين الابتداء والفعل وهي المسألة التي كان يندرج النظر فيها في إطار السعي إلى التعليل من الأنواع الأساسية.

الباب الثالث:

«العاملية» ونظام التمثيلات التركيبية في النحو التوليدي

الفصل الاول: البنيـــة المـــركبيـــة: نظـــرية س ـ خط و مسطرة تقليل الأنواع البنيويـة الأساسيـة

الفصل الثاني: بنية المركب :ومبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

الفصل الثالث: العلاقـات البنيـويـة (مبـــدأ التنظيـــم الرئاســـي لبنيــة المجــال بين البنيـــة العامليـــة والبنيـــة الشكليــة)

الفصـــــل الاول

البنية المركبة : نظرية س ـ خط و مسطرة تقليل الأنــواع البنيوية الأساسية المنفصلة والمتصلـــة

تقـــــديـــــم

يتعلق بالتمثيلات التركيبية في النحو التوليدي ضربان اساسيان من الخصائص هما الخصائص المعجمية والخصائص البنيوية .و لما كان المبحث السابق[1] نظرا في الخصائص المعجمية التي تساهم في تحديد بنية الجملة فإن هذا المبحث نريد له ان يكون نظرا في الخصائص البنيوية للتمثيلات التركيبية.

سنتناول التفاصيل المتعلقة بالمسألة البنيوية من الحيثيات ذاتها التي اعتمدناها سابقا زوايا للنظر في المسألة المعجمية وهي الحيثيات التي ترتد في مجملها إلى زاويتين اثنين:

أ ـ النوايا التوحيدية و المقاصد المرتبطة ببرنامج اختزال الأنواع البنيوية.

ب ـ "المقدمات العاملية" الثاوية وراء التفاصيل النحوية والجزئيات التطبيقية التي يتداعى ويتوارد بعضها بسبب من بعض في اطار المسألة البنيوية.

في الزاوية الاولى سينصب النظر أساسا على نظرية للبنية المركبية اشتهرت في النحو التوليدي بنظرية س ـ خط و التي تهدف في المقام الأول الى استخلاص الخصائص المشتركة بين مختلف أنواع المكونات التركيبية (م س، م ف، الخ) وفي هذا الاطار ، وفي سياق المقاصد الاختزالية والنوايا التوحيدية المشار إليها سنرى ان هذه النظرية أريد لها ان تكون على درجة عالية من المرونة الصورية والابستمولوجية بحيث تكون صالحة لتحليل الخصائص البنيوية للمكونات المركبية وللمكونات الجملية على حد سواء، على اختلاف بين هذه وتلك في الطبائع المقولية التي تتخذها رؤوسها وهو اختلاف يتقدم في الظاهر باعتباره أصلا للتنوع والتعدد البنيويين إلا أنها في التأويل المحكوم بمبادئ نظرية س ـ خط، تنطمس فيها مظاهر التنوع و التعدد لفائدة مناطات الوحدة و التجانس البنيوي المنصوص عليها في ضوء تلك المبادئ.

اما في الزاوية الثانية فسينصب النظر أساسا على «المقدمة المكانية» وذلك انطلاقا من الاعتبار الآتي: اذا كانت العاملية تنبني على مقدمة «المكان» باعتبارها مقدمة أساسية ومرجعاً استعاريا. مركزيا، من خيوطهما و مكوناتهما تستمد الألفاظ و الأوصاف العاملية معانيها الأولى فإن العبارة العاملية لمباحث النحو التوليدي تستوجب من الناحية المنهجية والابستمولوجية البحث عن تجليات هذه المقدمة في ثنايا البيانات النحوية التفصيلية، وذلك من منطلق ان الامكانات التأويلية المتاحة في مجال العبارة العاملية ينبغي أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

---

1 ـ مبحث "العاملية في نظام التمثيلات المعجمية" التوليدي.

ان تقييد النظر تعليقا وتعقيبا، في هاتين الزاويتين مستمد من طبيعة العناصر التفصيلية والبيانات الجزئية التي تندرج في سياق النظر التوليدي في المسألة البنيوية والتي ترتدُّ في مجملها الى القضايا الأساسية التالية:

- المفاهيم الأساسية في "البنية المركبية".
- نظرية س - خط والمقولات المركبية (م ف، م س، م و، م ح).
- نظرية س - خط والمكونات الجملية (ج .و ج̄).
- العلاقات البنيوية داخل البنية المركبية (التحكم المكوني، والعاملية).
- المسألة البنيوية والقضية الاكتسابية في ضوء افتراض «التشعيب الثنائي».
- المفاضلة بين القول بِ «المقولات المعجمية» والقول بِـ «السمات التركيبية» وأيهما أحق بصفة «الاوليات التركيبية».

تعاليقنا في هذا الفصل من زاويتي النظر المذكورتين آنفا ستنقسم باعتبار هذه القضايا الست الأساسية من قضايا المسألة البنيوية.

*   *   *

(i) - البنية التركيبية: التعريفات والعلاقات البنيوية.

1- ان الحديث عن البنية التركيبية في اطار المسألة المعجمية وجهته في المبحث السابق مجموعة من المبادئ - والأفكار اهمها:

ان الوحدات المكونية تستوجبها البنية الموضوعية للمحمول.

- وان المركب الاسمي الفاعل يستوجبه أيضا مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على ان الجملة تتخذ فاعلا وجوبا.

- وان المقولات التركيبية للمكونات المركبية (اي الأنواع المقولية للمركبات) تتحدد معجميا (**م ف** هو المركب المرؤوس ب (ف) و **م س** مرؤوس ب (س) و **م ح** مرؤوس ب (ح) و**م و** مرؤوس بالصفة).

- يميز التوليديون فيما يتعلق بمواقع المركبات الاسمية التي يتضمنها التمثيل التركيبي بين صنفين من المواقع:

أ- المواقع الموضوعات و هي أصول بالنسبة للميزان المحوري (=البنية الموضوعية) وهي موقع الفاعل وموقع المفعول على اختلاف بين الموقعين في ان احدهما خارجي يتحدد باعتبار مبدإ الإسقاط الموسع وهو الأول والآخر داخلي يتحدد باعتبار مبدإ التفريع المقولي و هو الثاني.

ب – المواقع اللاموضوعات وهي **زيادات** بالنسبة للبنية الموضوعية أي أنها لا مقابل لها في الميزان الدلالي ـ المحوري ،وتمثلها الملحقات[2].

هـذا التمييز مبني على أساس الفصل بين ثلاثة مجالات هي الإسناد و الفضلة و الإلحـاق، والمجـال الداخلي الوحيد في المقاييس المركبية هو الفضلة أما الإسناد والإلحاق فمجالان خارجيان. امـا الاسـناد فصفة الخارجية فيه تكمن في كونه لا يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بل بالواسطة التأليفيـة وفي المجـال الإلحاقي تكمن في كونه يوجد خارج المسافة المستهدفة بالإفضاء المحوري.

2 ـ اما الحديث عن البنية التركيبية في واجهتها البنيوية فيبدأ عند التوليديين:

ـ بوضع قائمة لأنـواع المركبـات المختلفـة ،مقترنـة بتعريفاتهـا الشـجرية، و التعريـف الشـجري يصاغ صوريا في إطار ما يعرف بالقاعدة المركبية وهذا معناه ان كل مقولـة مركبيـة يجـب أن تقـترن في التعريف بقاعدة خاصة بها تحدد نوع العناصر التي يمكن ان تنتظم في اطارها وجوبا وجوازا[3]

ـ ثم بوصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية[4]

وفيما يلي نعرض تفاصيل الموقف التوليدي عرضا محايدا نبني فيه علـى الاختصـار ثـم نعـرج بعـد ذلك على التعليق والتعقيب في ضوء زوايا النظر المذكورة في المقدمة.

---

2 ـ Adjuncts (الملحقات اعتبرت زيادات في النحو العربي كذلك لكن بالنسبة إلى الميزان اللفظي لا الدلالي)

3 – إن القواعد المركبية عبارة عن تعريفات تجمع بين الذاتيات وهي الأجناس المقولية التي تتـنزل مـن المركـب المعـرف منزلة الرأس(أي منزلة الجزء من ماهية افراده كما يقول المناطقة في تعريف الكليات) وبين العرضيات وهي المصاحبـات للجنس المقولي (اي الخارجة عن ماهية افراد الجنس المقولي)وهذه المصاحبات تنقسـم الى قسـمين (كانقسـام العرضـي المعرف عند المناطقة بكونه الكل الخارج عن ما هية افراده كالمتحرك و الضـاحك بالنسـبة الانسـان):لانهـا قـد تكـون لازمة (=الخاصة) وغير لازمة (=العرض العام). لأن المصاحب العرضي إن اختص بماهية واحدة كالضـاحك بالنسـبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولايوصـف بـه غـيره مـن الحيوانـات وإن لم يختـص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للانسان فإنـه خـارج عـن ماهيتـه ويوجـد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات فالخاصة والعرض العـام كلاهمـا عرضـي (انظـر "القواعـد المنطقيـة في شـرح الرسـالة الشمسية" لنجم الدين القزويني المعروف بالكاتبي) غاية الأمر أننا نرى أنه من المفيد جدا في إطار التمييز الذي عملناه في هذا الهامش أن يبحث في الطبيعة التعريفية للقواعد المركبية من حيث كونها حدودا أو رسوما تامة أو ناقصة.

4– إن ترتيب العلاقات البنيوية بعد التعريفات نـرى أنـه ينـدرج في سياق المبـدإ القديـم الـذي ينـص علـى أن ترتيـب العلاقات القضوية والاعتبارات التصديقية الأفقية عموما بعـد الحـدود والرسـوم وهـو ترتيـب محكـوم بـأعراف الصنعـة المنطقية القديمة.

أ ـ التعريفات المركبية:

« القائمة الآتية قائمة لأنواع المركبات المختلفة، جعل فيها لكل مركب قاعدة خاصة به: وفي الشواهد الرأس هو المحاط بقوسين معقوفين:

أ ـ VP → V — (Np) — (pp*)

[abandon] the investigation after lunch
[work] in the garden.
[leave] his hous
[return]

ب ـ NP→(det)— (AP*) — N — (pp*)

[poirot]
the [investigation]
the Belgian [detective]
the [dective] with the furnny accent

ج ـ AP ----(adv)---A --- (PP*).

[intersted]
very [intersted].
[conscious]of the problem.
entirely [aware] of the circumstances

د ـ PP --- (adv)--P ---NP

[in] france
immediately [after] the investigation.
[on] the orient express" »

1 ـ بنية التعريفات المركبية: تمام الماهية وجزؤها وعرضها

هذه التعريفات المركبية مبنية على اساس المقدمة المنطقية القديمة التي كانت تفصل في باب الحدود بين الذاتي و العرضي و الواسطة بين الذاتي و العرضي. فالمعرفات كما هو معلوم عند المناطقة تكون اما حدودا واما رسوما والفرق بين هذه وتلك أن الحدود تكون بالذاتيات والرسوم تكون بالعرضيات.[5]

---

5 – هذا التقسيم أساسه أن الكلي اما ان يكون مندرجا في ماهية افراده و جزءا منها واما ان يكون خارجا عنها واما ان لا يكون داخلا فيها ولا خارجا عنها.فباعتبار الدخول في الماهية والخروج عنها انقسم الكلي الى ذاتي وهو ما كان داخلا في ماهية افراده و الى عرضي و هو ما كان خارجا عن ماهية فراد والى واسطة وهو ما ليس داخلا ولا خارجا.

أ ـ فالذاتي في التعريفات المركبية الاربعة هو الأجناس المقولية لأن كلا من هذه الاخيرة يتقدم باعتباره جزءا من ماهية افراده فالفعل مثلا كلي مندرج في ماهية المركب الفعلي.

ب ـ اما العرضي اي الكلي الخارج عن ماهية افراده فهو العناصر العرضية المصاحبة لكل جنس من الأجناس المقولية الاربعة، لكنها خارجة عن ماهيتها (كخروج وصفي المتحرك والضاحك عن ماهية الانسان. والعرضي كما هو معلوم إن اختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولا يوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات، فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي.

الأعراض المصاحبة للاجناس المقولية في التعريفات المركبية السابقة تنقسم أيضا باعتبار الخاصة والعرض العام على الشاكلة ذاتها. فالعرض الذي يصاحب المقولة الفعلية في القاعدة المركبية الاولى مثلا أي (م س) ــ (م ح*) تكمن عرضيته في كونه ليس داخلا في ماهية المركب الفعلي وهو أمر يشار اليه في التمثيل بواسطة الأقواس ( ) وهو ان لم يكن داخلا في ماهية **م ف** فإنه اختص بهذه الماهية ولا يوصف به غيره من المركبات فهو بهذا المعنى يناسبه ان يكون «خاصة». اما أحد جزأي العرض الذي يصاحب المقولة الفعلية وهو إما (م س) و اما (م ح) فهو «عرض عام» لأنه لم يختص بماهية واحدة هي ماهته **م ف** بل يوجد فيها وفي غيرها كماهية المركب الاسمي وماهية المركب الحرفي وماهية المركب الوصفي، وما كان شأنه ذلك أي «خارجا عن ماهيته». «ولم يختص بماهية واحدة»، فهو عرض عام وليس خاصة .

ج ـ واما الواسطة بين الذاتي والعرضي فهو الكلي الذي يكون مجموع الماهية لا داخلا ولا خارجا، كالمركب الفعلي مثلا: فإنه تمام ماهية أفراده التي هي: ف ــ (م س) ــ (م ح)*. فليس بجزء الماهية حتى يقال فيه ذاتي ولاخارجا عنها فيكون عرضيا بل هو واسطة ويسمى هذا نوعا **فالنوع هو الواسطة.**

من مجموع هذه الاقسام يتبين ان الكليات التي تضمنتها التعريفات المركبية الاربعة السابقة هي النوع والجنس والخاصة والعرض العام وأن النوع (اي النوع المركبي) ليس داخلاً في الماهية ولا خارجاً عنها لأنه تمامها وان الجنس داخل في الماهية وجزء منها، فهو ذاتي وان الخاصة والعرض العام كلاهما خارج عن الماهية فهما عرضيان.[6]

---

6 – وجه هذا الحصر، عند قدماء المناطقة أن الكلي كما تقدم لا يخرج عن أحد الأحوال الثلاثة بالنسبة إلى ماهية أفراده لأنه إما أن يكون تمام الماهية وإما أن يكون جزءها الداخل فيها وإما أن يكون عرضا لها خارجا عنها.

♦ تعريف المركب إذن هو عبارة عن تحديد للأجناس المقولية، باعتبار أعراضها التي تتصل بها أفقيا، في إطار الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط والإشراف. وهو أيضا عبارة عن تنظيم أفقي للعناصر (=الأجناس المقولية + الأعراض)، الغاية منه جرد الصورة الميزانية المشتركة بين الأحوال المختلفة التي تنتمي إلى نفس الباب المركبي. فالمركب الفعلي في صورته الميزانية العامة أي:

ف — (م س) — (م ح*)

يحتمل التحقق بواسطة المتغيرات التلفيظية التالية:

ف
ف ——— م س
ف ——— م ح
ف ——— م س —— م ح

وعلى هذه الوتيرة العامة اطردت التعريفات المركبية الأخرى.

♦ هذه القواعد المركبية مبنية أيضا على أن الجواهر المقولية تستقل عن أعراضها أي أن المركب قد يجزئه أن يتكون من مجرد الجنس المقولي أي من جزء ماهيته التي لا تقوم بدونه، ولئن كانت هذه الخاصية مطردة بالنسبة للأبواب المركبية جميعا، فإنها تتخلف في حالة المركب الحرفي، الذي لا يجزئ فيه أن ينتظم من مجرد الجوهر المقولي الحرفي بل يفتقر في ذلك إلى فضلة الحرف بحيث يصح أن يقال بلغة المناطقة إن فضلة الحرف جزء من ماهية أفراد المركب الحرفي. فهو إذن يناسبه أن يكون «فصلا» لا خاصة ولا عرضا عاما لأنه جزء الماهية الداخل فيها وليس عرضا لها خارجا عنها.

♦ ونذكر أيضا أن قائمةالقواعد المركبية مبنية في إطارها العام على مبدإ الفصل بين «الصورة الميزانية الكاملة»، وصورها التلفيظية المختلفة. ففي كل باب من الأبواب المركبية الأربعة تجد ذكرا لأنواعه على المستوى التلفيظي. والنحوي التوليدي يذكر مرة أخرى هذه الأنواع من باب التفصيل أو من باب المخالفة للميزان بالنقص. هذا وإن النظر التوليدي ،في المسألة البنيوية المركبية سيسعى ـ كما سنرى في إطار نظرية س ـ خط في اتجاه مجاوزة هذا المستوى الأولى في محاصرة التعدد والتنوع التلفيظي، إلى البحث عن الصورة الميزانية العامة والبنية الصورية المشتركة بين الأبواب المركبية الأربعة، بحيث سيصبح النظر في القواعد المركبية المذكورة نظراً في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها وفي الأنواع المقولية التي تتنزل من الميزان منزلة التفصيل لا المخالفة.

وهذا المنحى في رفع النظرية إلى مستوى ترجع فيه الموازين العامة التفصيلية، إلى ميزان أعم منها جميعا تتزل منه منزلة التلفيظات المختلفة من الميزان الواحد، منحى من المناحي الشهيرة التي انسلكت فيها جهود نحاة العاملية العربية القديمة في سياق برنامج الاختزال والتوحيد الميزانيين.

« فمن ذلك في باب الإضافة مبحث الأسماء اللازمة للإضافة ومبحث إضافة وأيا وأي ومبحث إضافة أفعل التفضيل إلى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يذكرها من باب التفصيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حل يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير، وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.»[7] ونذكر هنا أن النظرية النحوية العربية القديمة ارتفعت بمساطرة الاختزال الصوري، والتوحيد الميزاني للوقائع التلفيظية إلى مستوى آخر أرقى من المثال المذكور قبل حين بحيث أنها في مستوى من مستويات التأويل تتقدم وكأنها « لم تهتم بالقول المنجز ولكن بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث أن هؤلاء المتكلمين لايفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر»[8] «وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المحدد هو جمل كلامية ينتجها النحو اعتمادا على قوائم التصنيف، وتظهر فيها كل المعاني الإعرابية الممكنة وكل المحال وكل المعمولات وكل العوامل [9] لهذا ينبغي أن يقال إن النحوي العربي أغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها، واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة[..] لا نقصد أن النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية إذ من الواضح أن النحو العربي يجيب عن سؤال غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي وسؤال النحو العربي هو: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الإنتاجات القولية»[10] ونضيف نحن إلى هذا مايلي: لئن لم يكن المقصود أن نقول إن النحو العربي توليدي ولا إن النحو التوليدي سيبويهي فإن القصد هنا يتوجه أساسا إلى أن العمق النحوي[11] واحد في كلتا النظريتين، فالنحاة في كل من النظريتين يقدمون أوصافا وتفسيرات

7 - انظر احمد العلوي:ـ التصاوير الزمخشرية

Grammaire et Coranité V°2 -

8 - المرجع السابق.

9 - القواعد المركبية في صيغتها السابقة لم ترق بعد إلى هذا المستوى لكنها ستصير إليه في إطار نظرية س ـ خط.

10 - المرجع السابق.

11 - Le fond grammatical

عن المفردات والتراكيب تقديما يمر من خلال جملة من الخيوط النمذجية والمسالك الفلسفية، والاختلاف إن كان يطارد الصورة التي تؤول إليها الأوصاف والتفسيرات في كل من النظريتين فإن وحدة العمق النحوي ثابتة في مستوى هذه المسالك، وتلك الخيوط وهذه لا تخرج في مجملها عن مقتضى النظر العاملي ومستلزم الاستعارة الميزانية.

3 ـ العلاقات البنيوية:

ماهي الالفاظ والمفاهيم المعتمدة عند التوليدي في وصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري أي تلك العناصر التي كانت واقعة في ما تقدم في حدودا لتعريفات المركبية الأربعة.

سنعرض الموقف التوليدي في هذا الخصوص عرضا محايدا أولا ثم، نتبع العرض بالتحليل والتعليق، وذلك من زاوية مكونات الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية فيما يتعلق بمبدإ حمل الفضاء اللغوي محمل الفضاء المادي، وأن منطق الإستعارة المكانية هو الذي تحكم في تحليل المستعار له اللغوي لا العكس. فالنحوي العربي نظرا إلى الجملة باعتبارها مسافة تقاس، والنحوي التوليدي نظر اليها باعتبارها فضاء منتظما هندسيا وفق مبادئ بنيوية محددة، فالجامع بين النحو في كلتا الحالتين أنه «دراسة لجغرافية الفضاء اللغوي» و« قياس له اعتمادا على الأشياء الواقعة فيه بمواصفاتها الخاصة بها».

التحليـــــل:

« « العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية ترجع في مجملها إلى ثلاثة أصناف: **"الإشراف" و"السبق" و"التشعب"**.

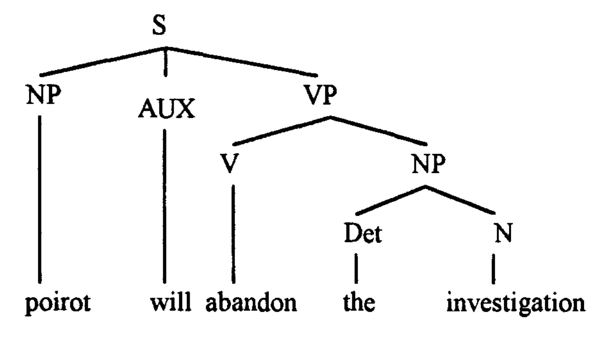
الإشراف (12)

♦ لا يكون الموقع الشجري (أ) مشرفا على الموقع الشجري (ب) إلا في حالة وحيدة:

ـ إذا كان (أ) أعلى من (ب)

ـ وكان يجوز خط خط، يربط (أ) و (ب)، من أعلى إلى أسفل فقط ♦

ففي الشجرة المركبية الآتية:



Dominance - 12

ج (S) تشرف على م س (Poirot) و Aux وم ف وكل العناصر الأخرى المندرجة تحت هذه المكونات االثلاثة .أما م ف فلايشرف إلا على م س The investigation ولاسبيل له إلى أن يكون مشرفا على م س poirot الا ترى أنه لا يجوز ربطهما بخط عمودي مستقيم (=من أعلى إلى أسفل).

ـ هذا وإن التمييز واجب بين الإشراف المباشر وغير المباشر. S مثلا تشرف على Aux إشرافا مباشرا وعلى م س المفعول إشرافا غير مباشر. يمكن النظر إلى الشجرة أيضا في الاتجاه المخالف أي في بعدها الأفقي لا العمودي وفي هذه الحالة توصف العلاقات التي تقوم بين العناصر باعتبار السبق[13] وعدمه.

السبق

♦ الموقع الشجري (أ) لا يسبق (ب) الا إذا كانت (أ) يسار[14] (ب) و (أ) لاتشرف على (ب) و (ب) لا تشرف على (أ) أو ولم يكن أحدهما مشرفا على الآخر. ♦

الفعل المساعد في الشجرة المركبية السابقة مثلا يسبق م ف وم ف لا يسبق المساعد مادام م ف يمين المساعد لا يساره و S وإن كانت في اليسار من م ف إلا أنها لا سبيل لها إلى أن تعتبر سابقة للمركب الفعلي، لأنها تشرف عليه. ونذكر أيضا أنه يجب التمييز كما هو الشأن بالنسبة للإشراف بين السبق المباشر والسبق غير المباشر. المساعد مثلا يسبق م ف بالمباشرة و م س Poirot يسبق أيضا م ف لكن السبق في هذه الحالة غير مباشر لأن بينهما المساعد[15].

لقد لاحظ التوليديون بعدا آخرفي العلاقات الشجرية يمكن تسميته بالبعد التفريعي (ونفضل تسميته بالبعد التشعيبي تمييزا له عن التفريع المذكور في الفصل السابق). فالشجرة تتضمن مواقع متشعبة كـ S ومواقع غير متشعبة كـ NP الفاعل (Poirot)[16] والتشعيب في عمومه يحتمل أن يكون ثلاثيا أو ثنائيا. سنعود إلى هذه المسألة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. هناك تمييز آخر في مواقع المركبات الاسمية التي يتسع لها التمثيل التركيبي يجعلها أو يقسمها قسمين:

ـ المواقع التي يشغلها الفاعل أو المفعول.

Precedence - 13

14 - اليمين في العربية

15 - تراجع تفاصيل العلاقات الهندسية بين المواقع الشجرية وأبعادها في:

- Goodall, G.(1987) *Parallel structures in syntax*
- Lasnik, H and J. Kupin (1977) "*A restrictive theory of transformationaL grammar*"
- Zubizarreta, M. -l. (1985) "*The relationship between morphophonology and morphosyntax: the case of Romance causatives*"

Branching and non- branching node - 16

- والمواقع التي تشغلها الملحقات Adjuncts.

الأولى توصف بالمواقع الموضوعات (= المواقع - ض) والثانية بالمواقع اللاموضوعات (=الموقع - ض)[17] ولناعودة إلى هذا التفصيل في مكان آخر. ونرجع الآن إلى بنية المركب الفعلي: (=المواقع - ج). **م ف** يشرف على **ف** وعلى **م س** إشرافا مباشرا، فإذا استعرنا ألفاظ شجرة الانساب [18] لوصف العلاقات بين مواقع الشجرة المركبية جاز أن يقال إن كلا من **ف** و **م س** أبوهما واحد.التوليديون يسمون هذه العلاقات "بالتآخي"[19]: **ف** والمفعول **م س** أخوات وم **ف** أم للمركب الاسمي (the investigation).[20]

إن الفعل تربطه علاقة وثيقة بمفعوله تتأكد من ملاحظة أن المفعول لايجوز بحال الاستغناء عنه في اللغات ذات النسق الإعرابي الغني كالالمانية مثلا: التي تكون فيها حالة المفعول الاعرابية (المورفولجية) بحسب طبيعة الفعل الذي اتخذه صلة له فالفعل helfen، مثلا، (=ساعد) يتخذ مفعولا مجرورا (=Dative) على حين يتخذ الفعل Sehen (رآى) فضلة منصوبة.[21]

13 - أ - Ich elfe dem mann
أنا ساعد ال - جر رجل

13 - ب - Ich sehe den mann
أنا رأى ال - نصب رجل

لقد اقتبس التوليديون من النحو التقليدي لفظ العاملية Government لوصف العلاقة بين الفعل وفضلته وفي هذا الخصوص اقترحوا مبدءا عاما[22] وهو أن: « رأس المركب يعمل في الفضلة».

وفي ما يلي نقدم تعريفا أوليا للعاملية انطلاقا من فكرة أن: « المعمولية بالرأس شرطها التآخي»[23]

---

17 - "A- position" / " $\bar{A}$ -position"

18 - Genealogical trees

19 - Sisterhood-

20 - «الأم» في أعلى الهرم و«الأخوات» أنداد في العلاقات الأفقية.

21 – هذا التقابل يشبه في العربية التقابل بين المنصوب الصريح في (رأيت زيدا) وغير الصريح في(مررت بزيد)

22 – هذا المبدأ ألزموا به بموجب التقطيع المركبي للجملة.

23 – "**sisterhood**". هذا التعريف وصف هنا بالأولية لأنه سيُستهدف بالتعديل والرقي به إلى درجات عالية من الدقة في كل مرحلة من مراحل التحليل،سيكون منتهاها التمييز بين «العمل بالرأس» و«العمل بالمركب» والذي سنخرجه في إطار العبارة العاملية على كونه مرادفا للتمييز، في العاملية العربية، بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

13 ـ العاملية:

♦ "(أ) تعمل في (ب) إذا:

(I) ـ كانت (أ) عاملا

(II) ـ و(أ) و (ب)متآخيين

"العوامل هي الرؤوس" ♦

في الشجرة المركبية السابقة الفعل abandon هو رأس المركب الفعلي والمعمول المباشر هو المفعول. (الرأس V لايعمل في الفاعل **م س** Poirot لأن المقول V ليست أختالNP الفاعل.والعاملية هنا توصف بكونها رأسية: «إذا كانت **ص** رأسا يعمل في **ي** فإن **ص** تعمل عملا رأسيا في **ي**»[24] وكل المكونات المعمولة لموقع شجري معين توصف بكونها مجالا عامليا(Governing domain) لذلك الموقع. ففي المثال المعني عندنا هنا بالتحليل المركب الفعلي (=VP) هو المجال العاملي للرأس العامل (=V).

ـ إن السؤال الذي كان ضمنيا في عرضنا المتعلق بالموضوعات الداخلية والموضوعات الخارجية في المبحث السابق هو: **لماذا يجب أن تتحقق موضوعات الفعل داخل م ف ؟**

من الاجابات الممكنة في هذا الخصوص أن الفعل لا يمكن أن يمنح المركبات الاسمية أو الجمل (Clauses) التي يعمل فيها إلا الأدوار المحورية الداخلية؟ وهذا معناه **أن المركب الاسمي الذي يحتل موقعا خارج المجال العاملي للفعل لا يمكن أن يتلقى من الرأس الفعلي دورا محوريا داخليا** [25] إذا كان الرأس يعمل في عنصر ما ويفضي إليه بدور محوري داخلي فإن العلاقة بينهما يجب أن توصف بكونها عاملية محورية[26] أي أن الفعل يعمل محوريا في مفعوله أما الفاعل (Poirot) فلا سبيل له إلى المعمولية بواسطة الرأس الفعلي » »[27].

---

24 - X head- governs Y

25 ـ إن إسناد الادوار المحورية اتخذ في النحو التوليدي في صيغه الاخيرة صورة على درجة عالية من التعقيد. سنعرض لتفاصيلها في فصل آخر أما الصيغة المقدمة أعلاه فتندرج في سياق التتبع التاريخي لأصول المسألة.

26 ـ العاملية المحورية هنا من الالفاظ التوليدية و ليست من ألفاظنا التأويلية كما هو الشأن في الفصل السابق فلينتبه إلى ذلك.

27 ـ هذه التعاريف للعلاقات البنيوية الأساسية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري اكتفينا في عرضها بما تبين لنا أنه ضروري بالنسبة لمرحلنا الراهنة في التأويل والقراءة. وليراجع ـ من شاء ـ تفاصيل تلك التعاريف، في أسانيدها التوليدية الأصلية، نحو: - Chomsky, N (1981a) "*Lectures on Government and Binding*"

ويجزئ المراجعَ ـ إن شاء الاختصار ـ النظرُ في المختصرات المفيدة الواردة عن التعاريف المذكورة في نحو:

- Haegeman (1991)
- Lasnik , H . and j. Uriagereka (1988)
- Riemsdijk, H van and F Williams (1986)

التعليــق:

لقد نقلنا هذا النص إلى العربية وأدرجناه على طوله النسبي في هذا السياق بالذات لعلتين: أولا لأنه يلخص أوليات الموقف التوليدي من مسألة العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر في رحاب الفضاء الشجري وثانيا لأنه يمكّن من التعليق عن كثب على أربع مسائل تعني الشيء الكثير بالنسبة لبرنامجنا في هذه الرسالة وذلك أنها عبارة عن مناطات للقرابة الترادفية بين النحوين العربي والتوليدي:

أولا:اشتقاق العلاقات البنيوية (الأفقية والرئاسية) من تعقيدات الأصول الاستعارية المرتبطة بفزياء «المكان».

ثانيا: «الجملة المتخيلة» أو الصورة الميزانية الكاملة.

ثالثا: التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية وذلك في إطار برنامج لتنويع الأعاريب داخل النحو الواحد وهو برنامج مشترك بين كل الانحاء.

رابعا: جغرافية المكان اللغوي: التقطيع و الحدود بين المجالات.

* * *

أ ـ "النحو رهين بفزياء عصره"[28] هذا القول ارتضيناه أصلا أساسيا من أصولنا في التأويل وفي المتابعة الابستمولوجية لمحطات العقل النحوي في تعاقبها التاريخي وفي تزامنها على حد سواء. وفي هذا السياق نرى أن «العاملية» من حيث كونها مذهبا في النظر النحوي بينها وبين «الفيزياء المكانية» قرابة تاريخية، ولزوم محتوم يطاردها وذلك لقيام نسيجها التصوري الأساس على فكرة «الفضاء» و«الإفضاء» التي بينها وبين فكرة «المكان» تجاذب معلوم.

وإذا كانت العاملية تنبني على المقدمة المكانية باعتبارها مرجعا استعاريا مركزيا من خيوطه تستمد الالفاظ والأوصاف العاملية منطقها ودلالتها فإن النظر في أصول العبارة العاملية للنحو التوليدي يستوجب البحث عن تجليات هذه المقدمة المكانية بين ثنايا البيانات النحوية التفصيلية لهذا النحو. وبلغة أخرى، الامكانات التأويلية المتاحة في هذا الشأن يجب أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

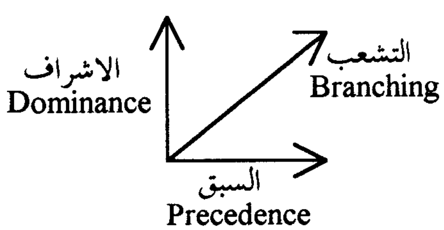
28 – النحو السيبويهي مثلا موقعه في التاريخ العقل النظري يستوجب القول بأنه في شكله العام و في إشتغاله باللغة من حيث كونها «جسما» تتلعب به أعراض «التغير» يناسبه أن يكون امتدادا ابستمولوجيا طبيعيا (لا استمدادا استفاديا مباشرا) للفزياء الارسطية التي اشتغلت بالجسم الطبيعي لا اللغوي من نفس االحيثية. راجع تفاصيل هذا التأويل الابستمولوجي في:

ـ أحمد العلوي "*Grammaire et Coranité*"

ـ وفي رسالة "الأبواب الدلالية و المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

وفي هذا السياق نذكر أن العلاقات بين مكونات الشجرة المركبية تقوم في إطار أبعاد هندسية مكانية ثلاثة وهي: الإشراف والسبق والتشعب.

وهذه الابعاد نلاحظ أنها تغطي أبعاد المكان الفزيائي الثلاثة ولعل الشكل التالي يوضح على نحو تقريبي ما نريد:



إن قيام النحو التوليدي على هذه المفاهيم الهندسية "الاولى[29] " دليل على الحضور القوي للمقدمة المكانية الفلسفية - الفزيائية في هذا النحو وعلى أن العقل النحوي يصعب عليه التخلص من هيمنة الأعراض الانطولوجية.

لكن هاهنا أمرا يجب أن يذكر وهو أن الفزياء المعاصرة تجعل الزمن بعدا رابعا من أبعاد المكان كما هو معلوم، والقول بأن النحو رهين، في ما يرتضيه لنفسه من مقدمات أولى، بفزياء عصره يستوجب السؤال عن مقابل «البعد الزمني» في الفضاء الشجري التوليدي الذي رأينا أنه يستمد أصوله الهندسية من مقدمة «المكان» الفزيائي ذي الابعاد الثلاثة: وهي مقدمة منسوخة في الفزياء المعاصرة بنظرية البعد الزمني الرابع.

إن تغييب «البعد الزمني» به يدشن التوليدي الحدود التي تفصل العلم اللغوي عن العلم المادي التجريبي: «فمن المعلوم أن من المباحث ما يتعلق بحركة الاجسام أو الكائنات برتبها وأن مراقبة الحركة طرحت مشاكل من جهة موقع المراقب ودرجته الحركية أو السكونية وذلك كله في نوع من أنواع القول الطبيعي الخبري لأن المتحدث عن حركة شيئ، ناطق بقول خبري سواء كان الشيئ جزءا من ذرة أم نهراً في خلية أو غير ذلك ولا تختلف أنواع القول الطبيعي الخبري هنا إلا من جهة رتبة القائل [..] هذا من جهة فإن كانت المباحث متعلقة بحركة كحال "العلوم الانسانية "التي موضوعها الحركات، كالحركة اللغوية والاجتماعية و التاريخية والنفسية الخ...فإن ما يصح في الاولى وهو الإخبار عن حركة الاشياء بطريق يقيني كلي كحال الانبياء أو بطريق ظني تحسسي كحال الباحثين، لا يصح هنا لأسباب منها أن الإخبار عن الحركة بطريق يقيني لا فرق فيه بين الإخبار عن الحركة وبين الإخبار عن حركة الجسم [...] أما عندما تكون الحركة موضوعا للإخبار ولاجسم فإنه يتعذر قيام

Primitive - 29

الطريق الظني. إذن ما حكم القول النظري في هذه المسائل؟ يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع...القول النظري لا يسعى ويحب ان يرى سعي الواقع...ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد **الحركة من الحركة والزمن من الزمن** والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية إلامؤسساتها ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع [...] إن القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه **متابعة زمنية** ومعادلة لما يخلق في الواقع فالقول الخبري يقع كوقوع الواقع المبين به أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونيه كما قدمنا ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم»[30].

إن قيام الشكل الشجري التوليدي على مبدإ تغييب البعد الزمني يندرج إذن في سياق مقدمة القدم الفلسفية التي بها يدشن كل قول نظري تعاليه على الواقع المدروس. هذا وإن المقدمة الفلسفية «قول اول عن الواقع يحدد في قلب النظرية لا في قلب الواقع و به تنال النظرية استقلالها» و«المقدمات الفلسفية في القول اللغوي وغيره وثائق استقلال وسيادة»[31]

- إن العلاقات العاملية في النحو السيبويهي مشتقة من العلاقات الهرمية (الرئاسية أو الافقية) بين الالفاظ والمواقع.[32] واشتقاق مفهوم العاملية في النحو التوليدي من علاقات الإشراف والسبق يندرج في نفس الإطار التصوري ويعتمد على الاستمداد الاستعاري ذاته الذي ينطلق من الأعراض الأنطلوجية المرتبطة بالهندسة المكانية. وعليه فإنه من الجائز أن يقال إن **النظر في علاقات السيادة والهيمنة بين مكونات المجال يمكن اعتباره موقعاً من المواقع الترادفية الكبرى بين السيبويهية والتوليدية. وأن مرجع هذا الترادف الاستمداد المشترك من نفس المرجع الأنطلوجي أي الهندسة المكانية وتعقيداتها العلاقية.**

---

30 - انظر " الواقع اللغوي و الترادف النظري".

31 - المرجع السابق

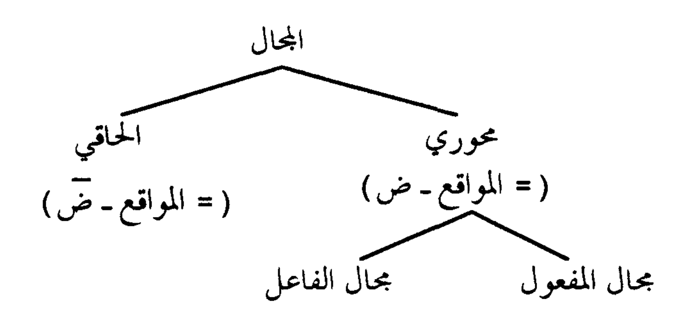
32 - تراجع في هذا الشأن على وحه التخصوص مسائل العطف وعلاقات السيادة بين الروابط وكذا مسائل العلاقات الرئاسية والأفقية بين مكونات المجال في السيبويهية وكذا مسائل الانقطاع والاتصال. كما هي مفصلة في:

- *"اللغة وعناوين الظهور"*

- و *"Grammaire et Coranité"* V°2

ب ـ الجملة المتخيلة أو الصورة الميزانية الكاملة

أن الإشراف والسبق والتشعب من جهة، وانقسام المواقع الشجرية إلى مواقع ـ ض (=الفاعل والمفعول) ومواقع ـ ضَ (=الملحقات) من جهة أخرى عناصر أساسية في وصف العلاقات التي تقوم بين العناصر الشجرية وإذا كانت الثلاثة الأول علاقات هندسية صورية صرف فإن الاعتبار الرابع عبارة عن علاقة بين العناصر والمواقع باعتبار"الاصالة" و "الإلحاق" وهما مرادفان لاعتباري التجرد والزيادة كما بينا آنفا. ونذكر هنا أن انقسام المواقع الشجرية إلى مواقع ـ ض و مواقع ـ ضَ يتضمن في الحقيقة انقساما ثلاثيا نلخصه في الشكل التالي:



هذا التقسيم سنعود إلى تفاصيله بعدُ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنه يتضمن الأساس الصوري الميزاني الموحد الذي منه تشتق الجمل بكل أنواعها وأصنافها التي تحصر فيها الانتاجات القولية: بحيث يصح أن نزعم أن الجملة إما أن تكون مجالا كاملا أي جملة تامة مكونة من المجالات الفرعية الثلاثة، وإما أن تكون جملة ناقصة مكونة من جملة الفعل و الفاعل، ومن جملة الفعل والفاعل والمفعول. إن هذه الجملة التامة الكاملة التي انتجها النحوي التوليدي في هذا المستوى من التحليل (=[مجال الاصالة المحوري] [المجال الإلحاقي]) هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة. وهذه الجملة المتخيلة يناسبها أن تكون المرجع الصوري الموحد الذي ينضبط به المتكلمون في كلامهم الحر « بحيث [يصح أن يُزعم أن] هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيأ آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر» وهذا معناه أن النحو التوليدي أمام اللغة التي وصفها في تعريفاته الاولى بأنها صور جزئية لا تتناهى ولاتنحصر بعدٌ، تخيل بنية محددة ومنحصرة بنى عليها نظريته النحوية في أن المتكلم يمتلك بالفطرة جهازا محددا يمكنه من إنتاج اللامتناهي. ونـزّل البنية المتخيلة من هذا الجهاز منزلة النموذج المحاكي ورتّب استدلالاته بما يرفع هذه المحاكاة إلى مستويات من الشفافية التمثيلية أنسته قيام تحليله على إزالة الحركة وعلى الدراسة بالجوامع النظرية التي تتضمن قولا باستحالة الواقع « فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد

أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية»[33]. إن الجملة المتخيلة أنتجها النحوي التوليدي اعتمادا على قوائم التصنيف وتظهر فيها كل المعاني الممكنة وكل العناصر وكل المواقع الواقعة في القوائم التصنيفية التي تتضمن تصنيفا للعناصر بحسب رتبتها الشجرية إلى محورية وإلحاقية ومباشرة وغير مباشرة وتصنيفا للعناصر باعتبار كونها رؤوسا مقولية ولا رؤوساً وتصنيف الرؤوس ضمن قائمة العوامل والفضلات ضمن قائمة المعمولات.كل ذلك كان المقدمة إلى إنتاج الجملة المتخيلة أساسا صوريا مطردا في كل الإنتاجات القولية. وهذه الخطة، خطة الجملة المتخيلة الطويلة والمكونة من جمل فرعية مكانها أبواب النحو المختلفة. باب كبير من أبواب الترادف بين النحوين التوليدي والعربي. فالنحو العربي لم يخرج في شكله العام عن هذا المنحى التخيلي. جاء في "التصاوير الزمخشرية" في سياق التعليق على إحدى الصيغ الاساسية التي اتخذتها العاملية العربية القديمة وهي الصيغة الزمخشرية» إذا كانت التفعيلة في مجال العروض أمكن صياغتها لأن البيت له حدود ،ألا يكون صعبا الحديث عن النقلات الثلاث (الرفع والنصب والجر) مادام القول الحر ليس له حدود معينة؟ وللجواب عن هذا السؤال الكبير نقول إن النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز. ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة .[...] وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المجرد هو جمل كلامية ينتجها النحوي اعتمادا على قوائم التصنيف [...] لهذا ينبغي أن نقول إن النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية» إن هذا الإغفال للغة في تحققها والتعالي عليها في إنجازيتها من أجل تخيل الأصول الصورية المشتركة بين المتغيرات التلفيظية سلوك نظري يجد تفسيره الكامل في ما سميناه سابقا بمبدإ محاصرة التعدد واستشفاف مظاهر الوحدة والبحث عن الكليات. والذي نراه في خصوص هذا العمق الابستمولوجي أنه من ثوابت العقل النحوي، التي تختلف صورتها من نحو إلى نحو. فقد جر ذلك في النحو التوليدي إلى القول الصريح بالقدرة اللغوية، وفي النحو العربي هذا القول ضمني ومستلزم والعامليون السيبويهيون وإن لم يقصدوه فإنه يلزم عن نهجهم الموصوف آنفا القائم على إغفال الإنجازية والتحقق وتخيل الصورة الموحدة المؤسسة لهذا التحقق وذلك الإنجاز لزوما منطقيا، سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوهُ. وذلك لأن النسق الصوري المعين متى اعتُمد أصلا في الوصف والتفسير والمتابعة الاستدلالية والتمثيلية صار لنتائجه اللازمة عنه، سلطان على معتمده بحيث لايكون لهذا الأخير أن ينكر تلك النتائج إلا أن يصيب بإنكاره النسق الصوري المذكور من أصله. هذا و إن "الجملة الطويلة المتخيلة" في كل من النحوين تتنوع أبعادها بتنوع مستويات التمثيل والتحليل

33 ـ *" الواقع اللغوي الترادف النظري"*

المعتمدة في كل منهما . هناك جملة طويلة متخيلة في المستوى الدلالي وأخرى توازيها في المستوى التركيبي وأخرى تضاهيها في المستوى المنطقي. وقد بينا في بحث سابق في سياق العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن العاملية العربية لئن قامت في توجهها العام على التمييز بين الانتظام اللفظي والانتظام المعنوي فإنها اشتغلت عمليا بالاول وأما الثاني فهو يلزم عن النسق الصوري الذي تأسست عليه لزوما منطقيا كما استدللنا على ذلك في البحث المذكور، وفي إطار هذا الاستدلال بينا أن المقابل الدلالي للجملة الكبيرة التي أنتجها النحو العاملي في صيغته السيبويهية والزمخشرية، وما كان جاريا في سبيلها من صيغ، هي جملة «الإسناد والتخصيص والتقييد» التي استنبطنا أصولها و ترتيبها من «دلائل الاعجاز» (أبواب "الفروق" وما ولاها)

ج ـ التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية

إن اللجوء إلى معجم "شجرة الانساب"[34] لاشتقاق الألفاظ النحوية لوصف العلاقات البنيوية يندرج في سياق عرف يلجأ إليه النحاة في إطار ما يمكن أن ندعوه ب «التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية». والذي نريد التنبيه إليه هو هنا **المزاوجة التوليدية بين الألفاظ الهندسية والألفاظ التصويرية لوصف نفس العناصر والعلاقات لكن من زاويتي نظرمختلفتين** وهذا سلوك معروف يتجه إليه النحاة في إطار تنويع الاعاريب التي تترجم «الإعراب الكلي». وقد عرف النحو العربي أنماطا مختلفة من هذا الإعراب التصويري[35].

د ـ التقطيع والحدود بين المجالات.

إن التقطيع المركبي من حيث كونه نتيجة طبيعية للاعتبار التصنيفي بقسميه المقولي والتفريعي هو المرجع الذي تتحدد بموجب مقتضياته الصورية والهندسية التخوم الفاصلة بين المجالات العاملية. هذا

- 34

المواقع الشجرية

امهات   او اخوات

الأمهات قسمان: ـ أم عليا باطلاق أي أم الهرم الأكبر

ـ وأمهات دنيا يشرف كل منها على هرم صغير.

أما الأخوات فهن أنداد أفقيا لا تعلو إحداهن الأخرى وليس بينهن من العلاقات إلا ما كان سبقا أما الإشراف فشأن الأمهات.

35 – راجع إعراب القصور والولي مثلا في مسائل العطف عند ابن هشام الذي عُرف بتنويعات متميزة في مضمار اللغات الوصفية المتضامنة في قلب النحو الواحد (=الإعراب الربطي، الإعراب المنطقي، الإعراب الجامد...) انظر المزيد من التفاصيل عن هذه التنويعات في "ظهور اللغة وعناوين الظهور".

التقطيع المركبي الذي منه يشتق «العامل» تعريفه (من حيث كونه رأسا للمركب) هو الذي يمنع من وقوع الفاعل معمولا للفعل في النحو التوليدي لأن الفاعل والمفعول لا يتقدمان في التقطيع المركبي باعتبارهما أخوين لأم واحدة تشرف عليهما في رتبة واحدة.

لقد أُخرج الفاعل الرومي من المجال العاملي لرأس المركب الفعلي في التوليدية لأسباب تفريعية وقد ذكرنا قبل قليل أن الاعتبار التفريعي أحد الاعتبارين الموجهين للتقطيع المركبي. فالعامل هو رأس المركب الفعلي ورأس المركب الفعلي يعمل في الفضلة ولا يقع فضلة للفعل إلا ما يتفرع باعتباره الفعل مقوليا. والفاعل ليس عنصرا تفريعيا بالنسبة للفعل كما برهنا على ذلك فيما تقدم أي أنه إذا كان الفعل لا يعمل إلا في مجاله التفريعي فإن معنى ذلك أن الفاعل لا سبيل له إلى الانتظام المعمولي بالنسبة إلى الفعل لأن الفاعل ليس جزءا من مجاله التفريعي ـ العاملي. وهذا معناه أن الفاعل يجب أن ينتمي إلى مجال عاملي آخر بينه وبين المجال الذي ينتمي إليه المفعول برزخ لا يبغيان. وهذا إن صح كان دليلاً على أن الحدود بين المجالات العاملية في النحو التوليدي تتحدد باعتبار المعطيات التصنيفية المقولية والتفريعية وباعتبار التقطيع المركبي المشتق منها. إن تعريف العامل في النحو التوليدي بكونه «رأس المركب» وتحديد شروط العمل في انتماء العامل والمعمول إلى نفس الأفق الشجري أي الوقوع على جهة التآخي الافقي تحت الإشراف المباشر لأم مركبية واحدة، أمران مشتقان من التقطيع المركبي الذي يجعل للمركب رأسا وفضلة متآخيين أي متفرعين عن أم واحدة والتقطيع المركبي بدوره مشتق من الاعتبار التصنيفي (تصنيف المركبات المشتق من التصنيف المقولي) ومن الاعتبار التفريعي (الذي ينص على أن الرأس يتخذ مجالا تفريعيا في التصنيف العمودي، وفي مستوى النظام الأفقي والنسق الترتيبي البنيوي يعمل فيما ثبت في التصنيف التفريعي، أنه يتفرع باعتباره مقوليا).

ما تقدم كان وصفا عاما للعلاقة العاملية في النحو التوليدي وللشرط الذي يقيد هذه العلاقة، (وهو أن يكون كل من الرأس العاملي و مجاله الذي هو من تمامه تحت إشراف مركبي واحد وذلك على جهة التآخي و التجاور التام) وتفسيرا لاختلاف سلوك الفعل تجاه المفعول عن سلوكه تجاه الفاعل إذ يعمل في الأول ولايعمل في الثاني. إلا إن هذا التفسير لم يتجاوز الحدود البنيوية الصورية الصرف وذلك، التنصيص على أن الفعل لا يعمل خارج مجاله المركبي ويبقى السؤال قائما: لماذا لا يمكن أن يعمل الفعل خارج مجاله المركبي، وبالتحديد، في الفاعل؟.

النحوي كما هو معلوم عندما لا تجزئه العلة الصورية يبحث عن العلة الدلالية وفي هذا السياق ينص التوليدي على أن الرأس من خواصه في المستوى الدلالي أنه لا يسند إلا الدور المحوري الداخلي. وهذا معناه أن الفعل لا سبيل له في الإفضاء المحوري إلا إلى مجاله التفريعي. وهذا معناه أن التفريع المقولي

كما بينا في المبحث المنصرم هو الذي يحدد المسافة التي تستهدف بالوسم المحوري. هذا من معانيه أن **المجال التفريعي والمجال المحوري والمجال العاملي أسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة. أو ـ في تأويل آخر ـ هي مجالات يتخذها الرأس في مستويات مختلفة.**

خلاصة الأمر إذن أن "كون الرأس الفعلي لا يعمل في الفاعل" خاصية تحتمل تفسيرين اثنين:

ـ تفسيرا دلاليا محوريا وهو أن الفعل لايعمل إلا في ما يستطيع الوصول إليه بالوسم المحوري.

ـ تفسيرا مشتقا من التقطيع المركبي والحدود بين المجالات المرسومة بهدي من مقتضى هذا التقطيع. وهو أن الرأس الفعلي ليس مآخيا للفاعل في الهندسة الشجرية المبنية انطلاقا من التقطيع المذكور، أي أنهما لا ينتميان إلى نفس الافق الشجري الواقع تحت الإشراف المباشر لنفس الأم المركبية.

يظهر من هذا أن التعليل المتصل بمسألة الفصل بين مجال المفعول ومجال الفاعل تعليل دائري يتضافر فيه النحوي والدلالي والتصنيفي بشرطيه المقولي والتفريعي. وهذه لغات نظرية مختلفة تنتمي إلى معاجم وصفية مختلفة في الاستمداد الاستعاري ولكنها تجتمع لتؤسس نظرية واحدة[36]. إن هذا الجمع بين اعتبارات مختلفة تنتمي إلى لهجات وصفية متباينة وانخراطها في مسلك التضافر والتعاون لبناء نظرية واحدة موقع من مواقع الترادف الكبرى بين النحو والعربي ونموذج العاملية والربط والذي يعنينا أساسا من أوجه هذا الترادف بصرف النظر عن الجزئيات التفصيلية هو فكرة الفصل الحاد بين مجال الفاعل (=الفاعل هنا كما ذكرنا آنفا المسند إليه قبل الفعل) وبين مجال الفعل. وبيان ذلك مايلي:

العوامل كما هو معلوم شأنها «الاختصاص» فالأدوات في السيبويهية عملها مشروط بالاختصاص وهي في ذلك تختص بالدخول إما على الفعل وإما على الاسم وهذا معناه أن الاختصاص في هذه النظرية مقولي. القول في الموقف التوليدي السابق بأن العامل في المفعول يجب أن لا يكون العامل في الفاعل والعكس بالعكس يتضمن قولا بالاختصاص كذلك إلا أن الإختصاص هنا وظيفي وليس مقوليا كما هو الشأن في السيبويهية: أي أن هناك العامل الذي يدخل على المفعول ولا يدخل على الفاعل والعامل الذي يدخل على الفاعل ولا يدخل غلى المفعول. إن الفصل بين المجالات الأساسية في العاملية السيبويهية كان فصلا بين مجال الابتداء ومجال الفعل. والفصل الحالي في النحو التوليدي، فصل بين مجال الفاعل ومجال المفعول. فما الفرق بين الفصلين؟.

أولا: هناك جامع صوري بين الفصلين المذكورين يكمن في كونهما يقومان على التمييز بين المجال الذي قبل الفعل والمجال الذي بعد الفعل. وفي هذا الخصوص لا بد من التذكير بالفرق الذي يميز

---

36 ـ انظر تفاصيل "العلاقة التي تتخد صفة التعاون بين لغتين نظريتين في: "الواقع اللغوي والترادف النظري"

الفاعل العربي عن الفاعل الرومي[37] والذي هو أساس الحدود المجالية التوليدية فالأول مسندٌ إليه بعد الفعل وجوبا كما هو معلوم. والثاني مسند إليه قبل الفعل وجوبا كذلك، ولأجل ذلك فإن الذي يناسبه في المرادفة المفهومية هو المبتدأ العربي لا الفاعل العربي. هذا المستوى من الترادف المفهومي ـ أقول الترادف المفهومي ولا أقول التعادل الدلالي ـ بين الفاعل الرومي والمبتدإ العربي يجعل القرابة وثيقة بين الحدود المجالية العربية والحدود المجالية التوليدية وذلك من منطق أن الجامع بينهما في هذا الخصوص جامع صوري يكمن في الفصل بين مجال أول هو المسند إليه قبل الفعل ومجال ثان هو معمول الفعل. والذي يزيد في توثيق هذه القرابة، بما يرفع الترادف بين النظريتين النحويتين إلى درجات أدق وأظهر وأفصح، أن المرجع التقطيعي المؤسس لفكرة الفصل الحدودي بين المجالات ولطبيعة الحدود المجالية المرسومة في الحالتين هو: «التقطيع المركبي» في الحالة التوليدية والتقطيع المسافي العاملي في الحالة العربية **والجامع بين التقطيعين قيامهما معا على مبدإ أن: «العامل والمعمول الذي هو من تمامه» هما الوحدة الأساسية في التقطيع البنيوي التركيبي**[38].

بقي أن نشير إلى أمر أخير وهو أنه يمكن الاستدلال على أن القرابة بين الشكل التوليدي الأساسي القائم على التمييز بين مجال"الفاعل" ومجال "المفعول" وبين الشكل العربي، قرابة بينه وبين الصيغة الدلالية لهذا الأخير وليس الصيغة السيبويهية. والمقصود بالصيغة الدلالية الشكل الذي يميز بين مجال الاسناد ومجال التخصيص[39]. والذي أراه في هذا الشأن أن الشكل الدلالي [الإسناد ـ التخصيص] الذي اشتهر في النحو العربي بعد سيبويه شكل يناسبه أن يكون مكملا للشكل السيبويهي وليس متغيرا تمثيليا له: وذلك أن يجعل المجال الإسنادي مستغرقا لجملة المبتدإ وجملة الفاعل وأن يجعل المجال التخصيصي مستغرقا لكل ما وصف في النحو العربي بكونه ينتصب بعد «تمام الكلام» فتمام الكلام هذا ذكر في مفتتح باب المنصوبات[40] من زاوية منطق تقطيعي يقوم على التمييز بين مجالين:

---

37 – انظر الدراسة الوحيدة التي نعرفها في هذا التمييز في الشطر الثاني من: "الواقع اللغوي والترادف النظري".

38 – التقطيع المركبي التوليدي معناه أن المركب هو الوحدة الأساسية في التحليل. وكون المركب عبارة عن مجال يعمل بعضه في بعض لأنه مكون من الرأس المقولي العامل والفضلة المعمولة يجعله مرادفا ممتازا للمجال في القاموس السيبويهي. فالقول بالعامل والمعمول في النحو العربي معادل للقول بالمركب في النحو التوليدي.

39 – مجال الاسناد كما هو معلوم يستوي بالنسبة إليه أن يكون المسند إليه قبل الفعل أو بعده ويستوي فيه أيضا أن يكون العامل فعلا أو غير فعل ولأجل ذلك فإن لفظ «المحمول» في هذا المستوى يعوض لفظ العامل. أو إذا أردنا الحفاظ على لفظ «العامل» في هذه الحالة اضفنا إليه وصف "الدلالي" تمييزا له عن العامل البنيوي.

40 – انظر "كتاب المقتصد في شرح الإيضاح" للجرجاني.

ـ مجال «تأسيس الكـلام» ومجـال «تتميـم الكـلام». يـرادف الأولَ في النظريـة التوليديـة «البنيـةُ الموضوعية» التي تشمل الفاعل و المفعول كما رأينا، ويرادف الثانيَ «الملحقاتُ».

غاية الأمر، أن الذي نريد بيانه في هذا السياق هو أن العقل النحوي مطارد في عمومه بما نسـميه **التنويع التمثيلي للأشكال التقطيعية الأساسية** فهو يهتدي إلى التمثال الصوري البنيوي بحكم جملة مـن الثوابت النمذجية التي تعتبر جزءا من جرثومته الاساسية لكنه يجاوز التمثال الصوري إلى التمثال الـدلالي الموازي له والغايات تختلف فهي إما وصفية تأسيسية وإما تفسيرية تعليلية ...إلخ

وبعبـارة جامعـة نقـول إن: **التنويـع الاسـتعاري لأصـول الالفـاظ الوصفيـة والتنويـع التمثـالي للأشكال التقطيعية الاساسية.** من الثوابت المسطرية الملازمة للعقل النحوي والأنحاء المختلفة ـ كما قـد تبين من الموازنة السابقة بين النحوين العربي والتوليدي ـ لا تختلف في هذا الخصوص إلا في الوجهة الـتي يتخذها التوظيف النظري لهذه الثوابت.

الفصل الثاني:

بنية المركب و مبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

المحور الاول: التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي والحل الأفقي

المحور الثاني: النظرية الإسقاطية و برنامج محاصرة التنوع والتعدد

المحورالثالث: الميزان المركبي الواحد و تنويعاته المقولية

المحـــور الأول:

التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي و الحل الأفقي

- مقدمة
- بنية ـ المركبات واختزال التعريفات المركبية
  - • التحليل: بنية المركب الفعلي مثـالا
    - ـ رأس + فضلـة = إسقـاط وسيـــط
    - ـ إسقاط وسيط + مخصص=إسقاط أقصى
  - • التعليق:

(I) ـ النظـريـة الإسقاطيـة : الأصـول التقـطيعيـة (المـركبيـة) بيـن «الأفـقيـة» و«الرئـاسيـة»

(II) ـ التنظيم الإسقاطي نسق للتعريفات. (الموازنة بين الشكـلين الشجـريين التوليـدي واليونانـي الفـرفـوري)

(III) ـ الترادف بين التوليدية والسيبويهة في توزيع الأدوار المجالية

تقـــديـــم:

إن الموقف التوليدي في ما يتعلق بالنظام البنيوي داخل المركب الفعلي موقف، على تشعب مسالكه وقضاياه وتفاصيله، يمكن إرجاعه إلى قضيتين جوهريتين:

اولا: الموازنة فيما يتصل بالنظام البنيوي المذكور بين الحل الأفقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني وفي هذا الإطار تم التمييز بين ثلاثة مستويات للإسقاط البنيوي:

أ ـ الإسقاط الوسيط الأدنى(=الرأس المقولي + الفضلة)

ب ـ الإسقاط الوسيط الأعلى (=الإسقاط الوسيط الأدنى+الملحق) وهذا المستوى الثاني قد يتكرر أي أن الإسقاط الوسيط قد يكون أعلى بإطلاق إذا كان الملحق واحدا وقد يكون أعلى لا بإطلاق (أي نسبيا) وذلك إذا تعددت الملحقات.

ج ـ الإسقاط الأقصى (=الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق + المخصص).

ثانيا: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدإ الرئاسية الهرميةالتي ظهرت مزيته في الاستدلال على حساب مبدإ الأفقية. هذا التوحيد، المدعو عندهم توسيعا للشكل الإسقاطي، انسلكت مسائله عبر شعبتين اثنتين تصب كلتاهما في برنامج محاصرة التعدد والتنوع:

أ ـ الشعبة الأولى: بيان أن الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبدإ الرئاسية «صورة ميزانية كاملة» والمتغيرات التلفيظية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة[1] أو بالنقص، وفي حالة النقص يكون التلفيظ صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب ـ الشعبة الثانية: بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصلا لكل تلفيظ مركبي فعلي به من مجامع المرونة الصورية ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر "التنوع" في هذا المستوى، سنعرض لكل منها في هذا التعليق بما يناسبها من التفصيل وهي:

1 ـ التنوع الرتبي في اللغات.

2 ـ التنوع المقولي في المركبات

3 ـ التنوع في الطبائع المركبية من جهتي المفردية والجملية.

النظر التوليدي في المسألة المركبية يكاد لا يخرج عن هذه الشعاب الأساسية.

* * *

سننتقل الآن إلى التعليق على تفاصيل التحليل التوليدي في هذا الشأن ولن يخرج هذا التعليق في عمومه عن ثلاثة أبواب:

---

1 ـ ستأتي تفاصيل هذه الزيادة لاحقا في إطار التعليق على المواقع المدعوة بـ «المواقع الملحقة» والإلحاق هنا غير الإلحاق المستفاد من لفظ الملحق المقابل للفظيْ الفضلة والرأس.

♦ المسألة الإسقاطية وارتباطها بالأصول التقطيعية الأساسية المعتمدة في النظرية. وفي هـذا البـاب سنبين أن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبي.

♦ المسألة الإسقاطية والمسألة الحدية أو التعريفيـة وفي هـذا الخصـوص سـنبرهن علـى أن الشـكل الإسقاطي المزعوم أصلا للنظام البنيوي المركبي ليس إلا نظاما في "التعريفات" يجري في سمته العام علـى منهاج الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض والخواص.

♦ المسألة الترادفية، وفي هذا الباب سنبين جملة من أوجه التواصل الـترادفي النظـري بـين اللغتـين النحويتين "السيبويهية" و"التوليدية" وذلك انطلاقا مما لاحظناه من أوجه القرابة بين "المركـب" التوليـدي و«المسافة» السيبويهية، فبين هذا وذاك جامع صوري يكمن في أن كـلا منهمـا «مجـال عمـل بعضـه في بعض» الرأس في الأول يعمل في فضلته والعامل في الثاني يعمل في المعمول.

بنية المركبات: واختزال التعريفات المركبية

الحديث عن بنية المركبات في النحو التوليدي وجهتـه نوايـا توحيديـة ومقـاصد اختزاليـة صوريـة تقدم شرح جملة من خيوطها وتفاصيلهـا، هـذه المقـاصد وتلـك النوايـا، المسـتهدف الأول بهـا المتعـدد والمتنوع، والمطلوب هو اكتشاف الوحدة التي يمكن أن يرجـع إليهـا التعـدد والتنـوع، والكلـي الوحيـد الذي هو أصل للأجزاء.

إن ما اشتغل به النحاة في هذا الخصوص لم يخرج عن اسـتخلاص الخصـائص الصوريـة المشـتركة بين الأنماط المركبية الأربعـة: م س، م ف، م و ، م ح. والغايـة المرجـوة التمكـن مـن تعويـض القواعـد المركبية الأربع السابقة[2] بقاعدة وحيدة يكون من خصائصها التعميـم والبسـاطة أي الكليـة والوحـدة والتجانس. سنستعرض جزئيات الموقف التوليدي في هـذا الشـأن ثـم نتبـع الاسـتعراض المحـايد بـالتعليق والمناظرة والمتابعة والتعقيب في ضوء مبدإ «الثوابت العاملية» التي تطـارد الفكـر النحـوي، وذلـك علـى الشاكلة التي انتهجناها في ما تقدم من مسائل.

• **التحليل: بنية المركب الفعلي (الموازنة بين الأفقية والرئاسة في بنية المركب)**

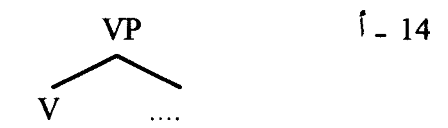
أ ـ رأس+ فضلة = الإسقاط الوسيط

«« لقد انحصر تناولنا للمركبات لحد الآن في كونها تتضمن مكونين اثنين هما الـرأس (=المقولـة المعجمية) و الإسقاط(= المقولة المركبية) وهذا معناه باللغة الشجرية أن المركبات الفعلية مكونات تنتظم وفق البنية الشجرية الآتية:

---

2 - انظر ص: (202)

14 - أ



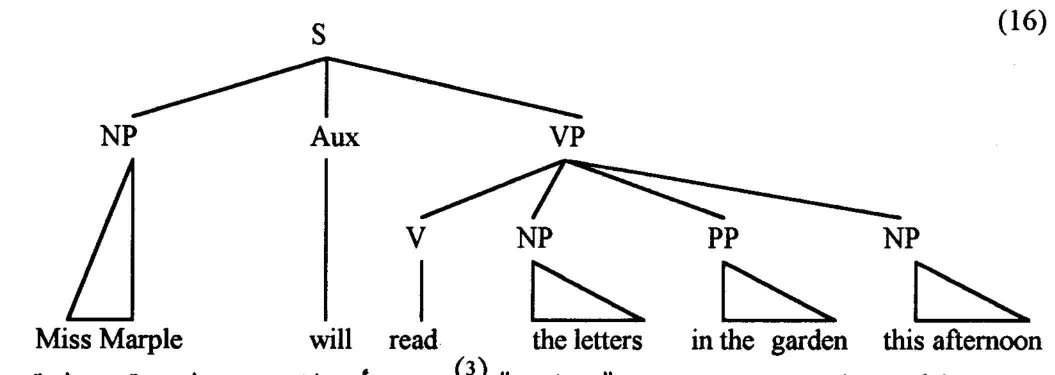
يمكن تمثيل هذه البنية باعتماد القاعدة المركبية الآتية:

14 - ب - .... - $VP \rightarrow V$

بناء على ذلك الجملة (15) يناسبها التمثيل الشجري (16):

(15) - Miss Marple will [$_{VP}$ read the letters in the garden shed this ofternoon] -

(16)



إن بنية المركب الفعلي في (16) بنية "منبطحة" [3] **بمعنى أنه لا وجود لهرمية داخلية بين المكونات الفعلية** إذ كل المكونات الداخلية للمركب الفعلي عوملت على منوال واحد. إلا أن هذه البنية، [الحدس التمثيلي يقضي بأنها، ليست الصورة التمثيلية المثلى للمركب الفعلي. سنبرهن على هذا الموقف من خلال التعليق على الأمثلة(17):

17 - أ -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so

17 - ب -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so tonight

17 - ج -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so in the garage tonight

في (17) العبارة do so في الجملة المعطوفة تعوض جزءا من الجملة المعطوف عليها .ففي (17- أ) تعوض المركب الفعلي [read..... afternoon] جملة وتفصيلا. هذا وقد برهنا سابقا على أن التعويض يتحدد بنيويا: أي أن المكونات فقط هي التي يمكن تعويضها بعنصر ما. من هذه الجهة الشكل التمثيلي الشجري السابق (16) ليس مشكلا ما دامت العبارة التعويضية (do so) تستهدف المركب الفعلي برمته. أما في (17- ب) فإن هذه العبارة التعويضية عوضت فقط جزءا من المركب الفعلي وفي (17- ج)

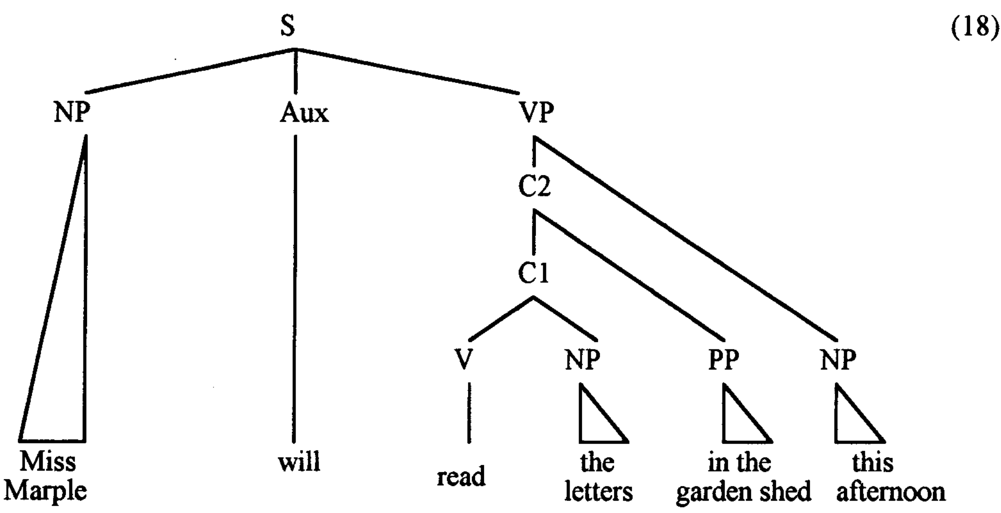
---

3 - Flat structure

لم يستهدف التعويض إلا جزءا أصغر وهو الفعل والمفعول به، فـإذا صـح افـتراض أن التعويـض يتحـدد بنيويا فإن اشتقاق الجملتين (17 - ب) و(17 - ج) من الصورة التمثيلية (16) ستعترضه صعوبات جمة.

بعبارة أخرى، المسطرة التعويضـية انطلاقا من هـذه الصـورة التمثيـلية، قـد تسـتهدف المركـب الفعلي برمته كما هو الشأن في (17ـ أ) و قـد تتنـاول كـل واحـد مـن المكونـات الـداخلية للمركـب الفعلي وهـي ف (=V) و م س (=NP) و م ح (=PP). لكـن البنيـة لا تسـمح بالتعـامل مـع المتواليـة: [read the letters in the garden shed] ولا مع المتوالية [read the letters] باعتبارهمـا مكونـين. إذ ليس هناك، مثلا، موقع شجري يشرف على القطعة [read the letters] إشراف سيادة واسـتقلال عـن المواقع الإشرافية العليا الأخرى. إن المحافظة على الافـتراض الـذي ينـص علـى أن الاسـتبدال والتعويـض يباشر «المكونات» فقط (بالمعنى الذي يقتضيه التقطيع المركبـي للفظ «المكون») يستوجب إعادة النظر في هندسة الشكل الشجري (16) وإعادة هيكلة البنية الداخلية للمركب الفعلي من هذا الشكل وذلـك بما يجعل هذه البنية قادرة على الانسجام مع مقتضيات الافتراض المذكور. الشكل الشجري (18) الآتـي يقرب البنية من مطلب الانسجام هذت:

(18)

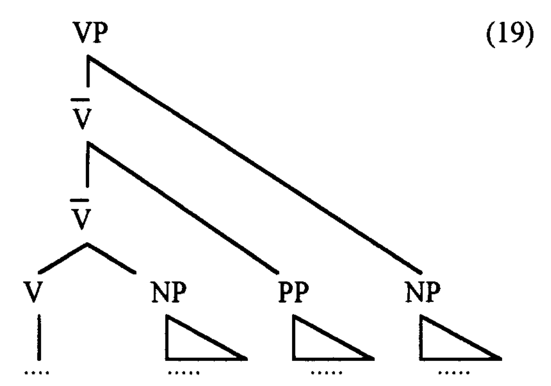


البنية الداخلية التي اتخذها المركب الفعلي في هذا الشـكل التعديلـي بنيـة غنيـة (بخلاف حالهـا في (16)) ومحل الامتياز يكمن في أن هذه البنية انتظمت علـى منهـاج هرمـي اتضحـت معـه الحـدود الـتي تفصل المكونات الداخلية بعضها عن بعض [اتضاحا تتبين معه العنـاصر المكونيـة الواقعـة تحـت اشـراف عنصر مكوني أعلى وهو م ف والتي يمكن أن تستهدف بالتعويض دون العناصر الجزئية الـتي تدخـل في تكوينها هي]، فالقطعة [read the letters] مثلا تم تمثيلها باعتبارها مكونا معنونا بالمقولة C1 وحيازتهـا في التمثيل لصفة المكونية معناه أنه يمكن أن تكـون هدفـا للعمليـة التعويضيـة الـتي تتـم بواسـطة do so والحكم نفسه يصدق على القطعة. [read.......Shed] المعنونة بالمقولة C2 [....].

تبعا لهذا التحليل يستحسن القول إن المقولتين C1 وC2 مادامتا مرؤوستين بالمقولة الفعلية V فإن الذي يناسبهما هو أن تكونا إسقاطين للرأس الفعلي V (=read) وهـذا معناه أنهما نمطان من أنماط المركب الفعلي، لكنهما مع ذلك لا يكونان مجمل م ف. وبعبارة أخرى لا يتكون منهما مجتمعين المركب الفعلي الأقصى[4] إن الإسقاطين الفعليين C1 وC2 واقعان تحت اشراف اسقطات فعلية: فَـ C2 يشرف عليها م ف وC1 يشرف عليها C2 و م ف (=VP). لأجل ذلك يناسبهما أن يدعيا إسقاطات وسيطة للرأس الفعلي[5] أما الإسقاط الأعلى باطلاق، الذي يتخذه الرأس V والمعنون بـ VP في الشكل الشجري فيدعى بالإسقاط الأقصى[6]. والإسقاط الأقصى من خصائصه أنه لا يقع تحت إشراف إسقاط آخر يجانسه مقوليا[7].

الإسقاطات الوسيطة التي يتخذها الرأس الفعلي تعنون في نظام التمثيلات التوليدية بالرمز المقولي مصحوبا بخط أي فَ:

(19)



م ف في (19) "بنية مكتنزة " أو "مجدولة" [8] إذا صح التعبير أي أنها بنية تتكون من طبقات بعضها فوق بعض وأنها تتسع لمستويات إسقاطية مختلفة. المفعول المباشر the letters هو فضلة الفعل لأنه معموله المحوري. هذا المركب الاسمي يأتلف مع الرأس المقولي لتكوين الإسقاط الفعلي الأدنى وهو في (19) الإسقاط الأول الذي يعلو Vمباشرة. وفي حالة التعويض ب "do so" نرى أن الوحدة الدنيا المنفعلة بالتعويض هي الإسقاط الأول من النوع $\bar{V}$. وهـذا معناه أن "do so" لا يمكن أن تعوض V دون المفعول المباشر كما يتبين من (20):

---

4 - Maximal - VP

5 - Intermediate projection

6 - Maximal projection

7 - سنعود إلى الإسقاط الأقصى من هذه الجهة في مباحث لاحقة نذكر منها مبحث «المقولة الأثرية ـ 2» ومبحث: «الصورة المنطقية والمقولة الأثرية ـ 3». ومبحث: «الحواجز العاملية».

8 - Layered structure

- 20
* Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so the diaries in the garage after dinner

في (19) الإسقاطات الفعـــلية التي تشـــرف عـلى $\bar{V}$ الدنيا معـنونة أيضا ب $\bar{V}$: المركـب الحرفي [In the garden shed] والمركـب الاسمي [this afternoon] ملحقات[9]. والملحق من خواصــه البنيويـة أنه يأتلف مع $\bar{V}$ الدنيا لتكـوين $\bar{V}$ (=فَ) أخرى أعلى منها في الرتبـة الشـجرية الهرميـة ومـن خواصـه الدلالية أيضا أنه اختياري (=ليس واجبا) ويمكن أن يتعدد وأن يتكـرر: وهـذا مـن معانيـه الأساسـية أن المستوى الإسقاطي $\bar{V}$ أفق شجري "تكراري"[10]. والموقع الشجري المعنون ب VP (= م ف) في (19) ينص على أن الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي (V) هو $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق الذي لا يشرف عليـه إسـقاط آخر يجانسه مقوليا.

ب - الإسقاط الوسيط + المخصص = الإسقاط الأقصى

هذا التوجه في التنظيم الإسقاطي فيه ضعف نبينه من خلال الأمثلة الأتية:

21 - أ - The detectives Have all read the letters in the garden shed after lunch

ب - All the detectives have read the letters in the garden shed after lunch

ج - They have?

د - * They have all

هـ - The policemen have all [done so] too

في (21 - أ) م ف يشبه صنوه الذي في الأمثلة السابقة إلا أنــه مسبوق بالسـور الكلـي all. هـذا السور يربط م س The detectives: (21 - أ) بينها و بين (21 - ب) ارتباط وثيق لن ندخل في تفاصيله الآن. أما (21 - ج) فهي مثال لحذف م ف. إن الحذف الذي يستهدف المركب الفعلي يستغرق السور الكلي أيضا أي أنه لا يجوز أن يحذف م ف دون السور[11] وهذا بالضبط هو ما يفسر الفساد في الجملـة (21 - د). وهذا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: **all السور الكلي جزء من المركب الفعلـي** ولـو لم يكن كذلك لما لازمه في حكم "الحذف" لكن في الجملة (21 - هـ) السور الكلي لم يستهدف بالتعويض كمـا اسـتهدف القطعـة [read....afternoon] أي فَ (= $\bar{V}$) الـتي تشـرف علـى الـرأس والفضلـة والملحقات، فدل ذلك أولا وقبل كل شيء على أن السور المذكور ليس ملحقا ولو كان كذلك لكـان

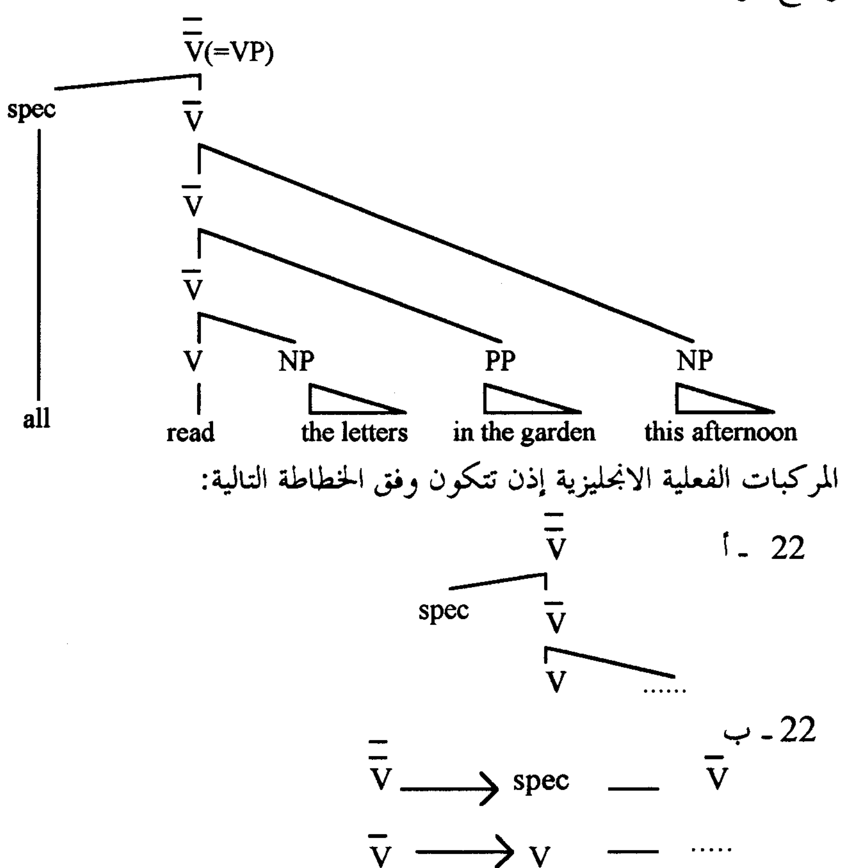
---

9 - Adjuncts

10 - Recursive

11 - العبارة في الأصل الانجليزي تقول باللفظ "إن السور لا يمكن أن يستيتم "Cannot be stranded"

مشمولا بالتعويض كمشمولية الملحقات الأخرى به.[12] إن الغرض من هذا التمييز بين الملحق والسور هو التنبيه إلى أن الأول يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين إسقاط وسيط أعلى منه والثاني يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (أي $\bar{V}$ الذي يحتل قمة الهرم الإسقاطي الوسيط) لتكوين المركب الفعلي في صورته النهائية الكاملة. ويوصف الموقع الذي يشغله السور من **م ف** بكونه موقع «المخصص»[13] ويقع هو والإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق تحت الإشراف المباشر للمركب الفعلي ويقابله في نظام التمثيلات التوليدية الصورة الرمزية الآتية: [مخ، م ف].[14] وهو ينتظم أفقيا مع $\bar{V}$ لتكوين الإسقاط الفعلي الأقصى فَ($\bar{\bar{V}}$=)[15] الذي نجعله معادلا ل **م ف** (VP=). ولعل الخطاطة التالية توضح المراد.



المركبات الفعلية الانجليزية إذن تتكون وفق الخطاطة التالية:

12- و الدليل على كونه ليس ملحقا أنه و إن كان اختياريا(كالملحقات) إلا أنه ليس تكراريا إذ لا يجوز الا سور واحد يسار الفعل و التكرارية كما ذكرنا سابقا من خواص الملحقات وهي في الأسوار ممتنعة.

13- Specifier position

14- [Spec, NP].

15- اعتبار السور مخصصا للمركب الفعلي افتراض اقترحه "سبورتيش" في مقاله:

- Spotiche, D. (1988a)"*A theory of floating quantifiers and its corollaries for constituen structure*"

الذي يتقدم فيه بتعديل للبنية المركبية نعود إليه في مبحث «المقولة الأثرية - 1» من قسم «عاملية المقولات المستترة».

أ ـ الفضلة تأتلف مع الرأس لتكوين الإسقاط الوسيط الأدنى

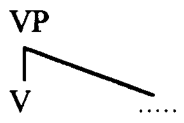
ب ـ والملحق يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي أوبإطلاق بحسب عدد الملحقات. وهذا معناه أن الإسقاط الفعلي يمكن أن يتخذ مواقع شجرية متعددة من الرتبة فَ. (أي الرتبة الإسقاطية الوسيطة)

ج ـ المخصص يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق لتكوين الإسقاط الأقصى والذي يوافق م ف في الشكل الشجري المعني عندنا بالتحليل » »[16]

• **التعليق:**

(I) ـ النظرية الإسقاطية: الاصول التقطيعية المركبية بين الأفقية والرئاسية

♦ ينطلق التحليل التوليدي فيما يتعلق بالنظام البنيوي الداخلي الذي تنتظم على منهاجه أطراف المركب و هيكله الصوري الهندسي من مفاحصة طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المقولة المعجمية(=الرأس) وبين المقولة المركبية (=العنوان المركبي). وفي هذا الخصوص قامت الموازنة بين حلين اثنين:الحل الأفقي و الحل الرئاسي. الأول معناه أن تكون العلاقة المذكورة مباشرة كما هو مبين في الصورة التمثيلية(14 ـ أ)



أما الثاني فينص على وجوب مرور هذه العلاقة عبر موقع وسيط واحد أو أكثر. الحل الأول الذي ترتبط فيه المقولة بإسقاطها المركبي الأقصى ارتباطا مباشرا لا مكان فيه للوسائط ينتج بنيات مركبية معيبة وصفت "بالانبطاح" الذي تتناسب حدته طردا وعكسا مع عدد المكونات الداخلية التي يتخذها المركب الفعلي (الفضلات/ الملحقات) والانبطاح[17]هنا مرادف "للأفقية" كما يلاحظ في الصورة التمثيلية (16). والسبيل إلى تجاوز هذا العيب تعويض البنية المنبطحة (=الأفقية) ببنية مكتنزة أو مجدولة[18]. هذه الصفة مرادفة للرئاسية.

وبعبارة أخرى: البنية التي تنتج عن التقطيع المركبي تحتمل في الشكل الهندسي أن تكون أفقية أو رئاسية. في الحالة الأولى تكون البنية كلا لا تستقل فيه الأجزاء الناتجة عن التقطيع أي كلا محكوما بموقع

---

16 ـ تراجع تفاصيل، هذا التحليل في أصوله التوليدية، على وجه الخصوص في الأسانيد الآتية:

- Jackendoff, R. S (1977) " $\bar{X}$ - *syntax: A study of phrase structure*"
- Chomsky, N .(1981 a)
- Haegeman L.(1991)

17- Flat structure

18- Layered structure

مركبي واحد والتحكم هنا قائم على مبدإ التركيز أو المركزية التي لا تعتمد على الوسائط. أما في حالة الاكتناز فإن البنية تكون كلا تستقل فيه الأجزاء المركبية لأنها تنتمي إلى مستويات بنيوية مختلفة بعضها فوق بعض وهي إن كانت محكومة بإسقاط أقصى يشرف عليها جميعا فإن التحكم لا يقوم هنا على مبدإ التركيز الإشرافي بل على تشتيت "الإشراف" عبر المواقع الوسيطة وهذا التشتيت يجعل كل جزء من الأجزاء الناتجة عن التقطيع وكأنه «كل مستقل بذاته» فالكلية والاستقلال مناطهما الوقوع تحت "الإشراف المركبي" وإن كان هذا الإشراف المركبي نائبا لا أصيلا (أي ولو كان الإشراف على جهة النيابة لا على جهة الأصالة) لأجل ذلك نقول إن **"تشتيت" القوة الإشرافية** وعدم تركيزها هو الذي يسوغ معاملة الاجزاء الناتجة عن التقطيع معاملة الوحدة المكونية في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية التعويضية و الحذفية وغيرها.

♦ إن النظرية الإسقاطية كما هي مفصلة في التحليل التوليدي أعلاه يثوي وراءها موقف خاص من المنحى الهندسي الذي يجب أن يتخذه «التقطيع المكوني». هذا الموقف ينص على أن **التقطيع المذكور يجب أن يكون رئاسيا ليتمكن العامل من الامتداد من الأعلى إلى الأسفل بمعونة الوسائط:** فالعمليات لغوية كالتعويض ب(do so) تستوجب التعامل مع الرأس الفعلي و صلته فقط دون الملحقات إلا أن هذا في ضوء البنية الأفقية للمركب غير ممكن :فالجمع بين، الرأس الفعلي و **م س** المفعول به و **م** ح المفعول فيه الزماني و **م س** المفعول فيه المكاني، جميعا تحت عنوان مكوني واحد معناه أنه لا يمكن أن يتوجه التعويض أو غيره من العمليات اللغوية إلا اليهن مجتمعة أي من حيث كونهن جزءا مكونيا لا يتجزأ في التقطيع المركبي والحال أن التعويض قد يكون جزئيا كما في(17- ب) و(17- ج) أي أنه قد يتوجه إلى كل واحد من تلك المكونات. وهذا معناه أنه يجب إعادة النظر في التقطيع المركبي الأفقي وتعويضه بتقطيع مركبي رئاسي.

في هذا السياق يندرج الترتيب الإسقاطي للمركب الفعلي. و نشير هنا إلى أن المطلب الرئاسي في تنظيم البنية الداخلية للمجالات اتخذ في الجزء الثاني من كتاب"*Grammaire et Coranité*"[(19)] مرجعا تأويليا أساسيا في إعادة النظر في الصيغة السيبويهية للعاملية العربية. وهذا الأمر نذكره هنا دليلا على أن العقل النحوي المؤسس عامليا مطارد في عمومه بجدل الأفقية والرئاسية. جاء في الرسالة المذكورة «**إن ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل التنظيمية والنحوية و معمولاتها يقال عن العوامل المشكلة ولهذا فنحن نغير هنا مفهوم المجال ونقول إن المجال هو مجال الإفضاء وهو مجال قائم على الوسائط وكما أن العامل التنظيمي يدخل على بنيات فوضوية فيجوس خلالها فإن العامل الشكلي يجوس في**

19 – راجع أيضا " آية اللغة وكبرياء النظر" لنفس المؤلف.

بنيات أخرى ولا يتعلق بالمفردات [....] المجال ممتد من أعلى إلى الأسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتدا إلى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة. والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولإمكان تتابعها ستكون لها أهمية كبرى» .

هذا الموقف من مسألة المجالات والوسائط سيكون له دور أساسي في توجيه خطتنا في التأويل والتخريج. ومن تجليات هذا الدور قيام هذه الخطة على أن الموازنة في النحو التوليدي بين التنظيم الأفقي والتنظيم الهرمي الرئاسي لبنية المركب مرادفة في أصولها العامة للموازنة في الموقف - المشار إليه — مِنْ مسألة المجالات والوسائط في العاملية العربية، بين مبدأي تركيز القوة العاملية وتشتيتها. إن مبدأ الرئاسية في العاملية لا معنى له سوى أن المجال العاملي إذا اتسعت وامتدت أطرافه فإن من المناسب إحداث مواقع افتراضية تتنزل من المجال منزلة الوسائط التي تساعد العامل الأعلى على الوصول إلى كل المعمولات· وعلى العموم الشكل العامل الغني بالوسائط أمر مطلوب في العاملية لأنه يبين طرق وصول العمل ويبرر هذا الوصول ويندرج في سياق برنامج «النحو العاملي المفصل القائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية» كما حددت شروطه في الكتاب المذكور آنفا.

♦ وليس التنظيم الإسقاطي لبنية المركب في النحو التوليدي إلا صورة من الصور الممكنة لهذا النحو. العاملي. إن أول علاقة معتبرة في هذا التنظيم بين الرأس المقولي وغيره علاقته بفضلته أولا ثم علاقته بالملحق وهي في هذه وتلك لا تخرج عن **الإسقاط الوسيط** الذي ينتظم هندسيا باعتبار مقياس الأدنى والأعلى النسبي والأعلى بإطلاق. وهذا معناه أن أول انتظام علاقي مركبي مباشر في هذا المستوى هو العلاقة التي تقوم بين الرأس والإسقاط الوسيط الأدنى. فماهي منزلة الإسقاط الأقصى من الرتب الثلاث المذكورة والتي يلخصها الإسقاط التي فَ ($=\overline{V}$) وبعبارة أخرى: إذا انْضَاف السور الكلي إلى المركب الفعلي فهل يناسبه أن يكون جزءا من هذا المركب؟ وإذا كان ذلك صحيحا خصوصا أن السور المذكور جاء مشمولا بالحذف مع الفعل ومكوناته الداخلية في (21 - ج) فما هو الموقع الذي يمكن أن يحتله هذا السور؟. المواقع المحصاة لحد الآن ثلاثة هي: الرأس والفضلة والملحق، وهي جميعا واقعة تحت الإسقاط الوسيط ($\overline{V}$) وهذه الثلاثة ليس مناسبا أن يكون أحدها موقعا صالحا للسور. وأقوى دليل عندهم على ذلك أن السور الكلي لا يمكن أن يستهدف ب "التعويض" مع الرأس الفعلي ومكوناته الداخلية. (كما هو مبين في المثال (21 - ج) فدل ذلك على أن موقعه يجب أن يكون خارج مجال الفعل.

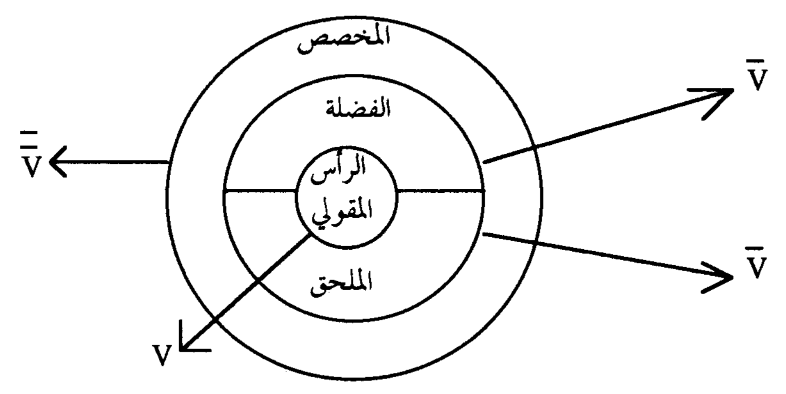
إن دليل «الحذف» و«التعويض» بهما يهتدي النحوي إلى التقاطيع الأساسية داخل المركب لكن ما يلاحظ في هذا الشأن هو أن الحذف يستهدف الكل أي السور والرأس والفضلة والملحق

(21 - ج) أما التعويض فيستهدف الكل إلا السور. هل معنى ذلك أن بين الدليلين تعارضا؟. فالحكم المفهوم من دليل الحذف هو أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي لأن الحذف استهدف الكل. والحكم المفهوم من دليل التعويض هو أنه ليس كذلك لأن التعويض استهدف الكل إلا السور والذي يظهر من المنحى الذي اتخذه التوظيف الاستدلالي للدليلين هو أن التمثيل التوليدي في هذا الخصوص قام على فكرة الجمع بين الحكمين وتخريجهما على التكامل، ودفع احتمال التعارض المتبادر. والقول بالتكامل معناه وجوب استحداث «موقع جديد» في بنية المركب الفعلي يكون صالحا لإحتواء السور الكلي. والسبيل إلى ذلك هو ألا يعتبر $\overline{V}$ منتهىً للإسقاط في المركب الفعلي أي معادلا للمقولة المركبية(م ف). بل يجب أن يكون «جزءا منتقصا» من هذا المركب الذي لا يكتمل إلا إذا أضيف إلى هذا الجزء المنتقص قطعة موقعية أخرى تنتظم هندسيا وبنيويا بالنسبة إلى هذا الجزء على نفس المنهاج المتحكم في النظام البنيوي داخل الإسقاط الوسيط أي المنهاج الهرمي الرئاسي. والقول بالرئاسية في هذا «الموقع التكملة» المفترض، معناه وجوب إضافة مستوى آخر للإسقاط يكون أعلى هرميا بالنسبة إلى الإسقاط السابق ($\overline{V}$). في سياق هذا المطلب، يكتسي مفهوم الإسقاط الأقصى دلالته التي تميزه عن الإسقاط الوسيط برتبه السفلى والعليا النسبية والعليا بإطلاق. الحذف والتعويض إذن بهما اهتدى النحوي إلى التقطيع المناسب لبنية المركب. فالأول أفاد أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي والثاني أفاد بأن فَ (= $\overline{V}$) ليس هو هذا المركب الفعلي الذي ظهر أن السور الكلي جزء منه بل هو قطعة من هذا المركب تحتمل أن تعامل معاملة «الوحدة المكونية» في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية كالتعويض وذلك من حيث استقلالها بإشراف إسقاطي هو مناط مكونيتها. وقد أفاد «التعويض» أيضا أن الذي يعادل المركب هو المستوى الإسقاطي الثاني. ولما كان أقل ما يمكن أن ينعقد منه إسقاط معين موقعان اثنان وكان أحد هذين الموقعين هو الإسقاط الفعلي الوسيط"($\overline{V}$) دل ذلك عندهم على أن البنية تحتمل موقعا آخر هو المدعو عندهم بموقع المخصص. وفي هذا الإطار حلت مشكلة الموقع المناسب للسور الكلي.

(II) - التنظيم الإسقاطي "نسق" للتعريفات

(موازنة بين الشكل الشجري التوليدي والشجرة اليونانية الفرفورية)

- إن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب ليس إلا نظاما في "التعريفات" ينفتح في منطقه العام على حدود شجرة فورفوريوس اليونانية القديمة في الترتيب الرئاسي للأجناس والأنواع والأعراض.. وفي سياق التعليق على هذا الأمر نرى أنه من الواجب إعادة رسم الفضاء الإسقاطي على الشاكلة التالية لتقريبه من نظام التمثيلات اليونانية:



ولئن كان المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات اليونانية هو الفضاء الفلكي فإن المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات التوليدية هو الفضاء الخلوي (=الخلية) والذري (=الذرة). هذا التداعي بين المرجعين الاستعاريين يغري بخوض مغامرة في التأويل سنشرح جملة من فصولها لاحقا. خصوصا إذا انتبهنا إلى ما آلت إليه العلوم المادية المعاصرة من اعتبار الخلية في البيولوجيا والذرة في الفيزياء صورة مصغرة للفضاء الفلكي ومن اعتبار للفضاء الذري والفضاء الفلكي متغيرات لشكل فيزيائي واحد قائم على التمييز بين الجوهر (=النواة) واعراضه التي تحيط به ومنتظم وفق نفس المعادلة ونفس القانون.[20]

إن التنظيم الرئاسي لمستويات الإسقاط المركبي قائم على فكرة التمييز القديمة بين المستوى الذي يكون فيه الجوهر(=الجنس المقولي) صافيا من الأعراض والمستوى الذي يبدأ فيه بالاختلاط بالأعراض وعلى فكرة الفصل بين" الأعراض" المختلفة وبين النوع المخصوص الذي ينتمي إليه الجوهر كلما اقترن بعرض من تلك الأعراض. فكلما اقترن الجوهر المقولي بعرض من الأعراض صار له انتماء مخصوص إلى نوع إسقاطي خاص. النظرية الإسقاطية في النحو التوليدي نظرية في الجواهر و في الترتيب الهرمي للأعراض التي تتلعب بالجوهر فتخرجه من حيز الجنس إلى حيز النوع و من النوع إلى الفصل ومن

---

20 - راجع الباب الأول من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية" لمزيد من التفاصيل حول مسألة أن النحو رهين بفزياء عصره وقد فصلنا القول هناك في تعقيدات العلاقة بين الأنحاء المعاصرة والفزياء الحديثة.

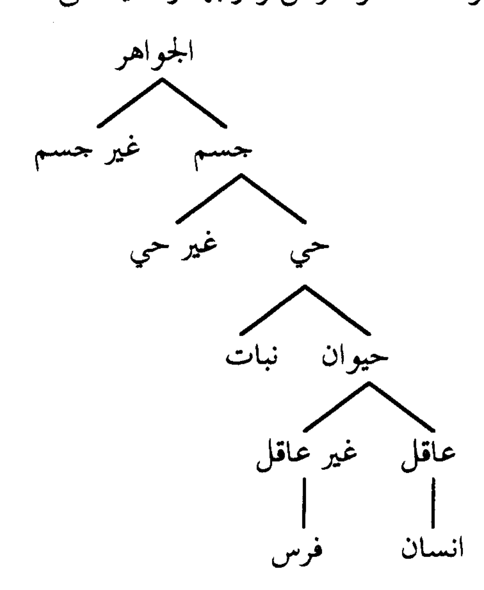
الفصل إلى الخاصة إلخ..... سنستعرض فيما يلي، بايجاز، مبادئ شجرة فورفويوس اليونانية في تصنيف الكليات والصيغة التي اتخذتها هذه الشجرة عند المناطقة العرب (=ابن سينا والغزالي على وجه التحديد). ثم نتبع ذلك بتعليق نبين فيه جملة من ظلال الشجرة المذكورة في الانموذج الإسقاطي الرئاسي المعتمد عند التوليديين في تنظيم بنية المركب. ومرجعنا في هذه المتابعة التعليقية المقارنة أمران:

أولا: بين شجرة فورفوريوس والشجرة التوليدية قرابة وثيقة من حيث انطلاقهما معا من فكرة الجوهر باعتباره «جنس الأجناس» الذي يتدرج هرميا من العموم إلى الخصوص بحسب عدد الأعراض التي تتعاقب عليه على اختلاف بين الشجرتين في طبيعة الجوهر فهو جسم طبيعي فزيائي عند فورفوريوس و هو عند التوليديين جسم لغوي. هذا وإن بين «عدد الأعراض» ومقدار «الخصوص» بالنسبة للجوهرين الفورفوري والتوليدي تناسبا طرديا وعكسيا أي كلما ازدادت الأعراض تمكن الجوهر في الخصوصية وكلما نقصت تمكن في الإبهام حتى إذا تجرد منها مطلقا سمي جنس الأجناس.[21]

ثانيا: المقاصد الموجهة للترتيب الرئاسي الهرمي للجواهر والأعراض لها في الشجرتين صلة مباشرة بمبحث "التصورات" الذي يشتغل فيه المناطقة بالحدود و التعاريف.

أ ـ الصيغة اليونانية:

صنف فورفوريوس الفيلسوف اليوناني[22] الكليات و جعلها خمسا هي الجنس و النوع و الفصل و الخاصة والعرض و رتبها رئاسيا على الشاكلة الآتية:



21 - فكرة جنس الأجناس هذه هي التي ستكون جرثومة التخريج الميزاني للمسألة المركبية كما سنرى لاحقا

22 - ابراهيم مدكور:1969: "*L'organon d'Arstote dans le monde arabe*"

الترجمة العربية لكتاب ايساغوجي تتضمن تصنيفا شجريا بينه و بين الشجرة السابقة فرق طفيف يقول فورفوريوس(23) في "المدخل" «إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحته الجسم، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي وتحت الحي الحي الناطق، وتحت هذا الانسان وتحت الانسان سقراط فالجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس والإنسان هو نوع الأنواع فأما الجسم فنوع للجوهر وجنس للمتنفس والمتنفس نوع للجسم وجنس للحي والحي أيضا نوع للمتنفس وجنس للناطق والناطق نوع للحي وجنس للإنسان والإنسان نوع للناطق **وليس هو جنسا للجزئيين من الناس لكنه نوع فقط**».

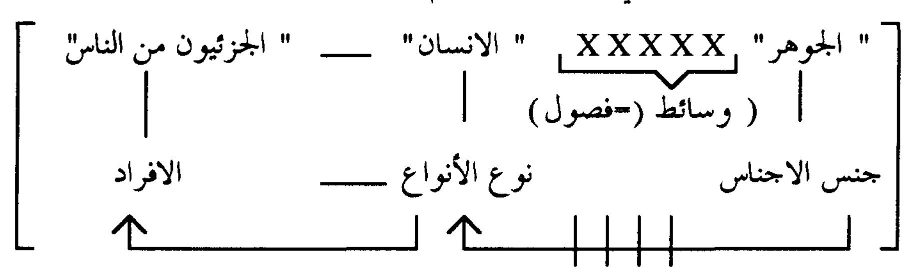
* * *

الجوامع بين الشكلين الشجريين اليوناني والتوليدي:

(مبدأ العلاقات الرئاسية ومبدإ الثابت

الصوري المؤسس للمتغيرات المشخصة)

د ـ ما يلفت انتباهنا في المقام الأول في هذا الترتيب الشجري قيامه على مبدإ التمييز بين نوعين من العلاقات: العلاقة المباشرة والعلاقة غير المباشرة الأولى تقوم بين الأفراد (=سقراط وزيد وبكر) ونوع الأنواع (=الإنسان) والثانية تقوم بين نوع الأنواع وجنس الأجناس. (=الجوهر) وهذه تمر عبر الوسائط الفصلية (=الناطق، الحي، المتنفس، الجسم):



لعلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي قائمة على المبدإ نفسه:اذ منها غير المباشر وهي العلاقة التي تربط النوع المقولي (=الرأس) بإسقاطه الأقصى والتي تمر عبر المواقع الإسقاطية الوسيطة والجامع بين هذه المواقع الوسيطة في الحالتين أنها قد تتعدد وأنها تأخذ حظا من صفتي «النوع» و«الجنس» معا فهي نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر، بحسب الموقع من السلم الشجري، ومنها (أي العلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي) المباشر وهي العلاقة التي تربط «الأفراد المتشخصة» (=قائمة المفردات المعجمية الفعلية المفتوحة) وبين عنوانها المقولي. إذ ليس بعد العنوان المقولي (ف) مثلا الا "الجزئيين من الأفعال كذهب وخرج.. فبالإضافة إلى الجامع الرئاسي بين الشكلين إذن هناك جامع آخر وهو أن كلا

---

23 - إيساغوجي ص 72.

منهما يتقدم باعتباره: اختزالا صوريا عاما لكل المتغيرات المتشخصة اذ ليس بعد الشكل الإسقاطي التوليدي، والشكل الشجري اليوناني الا القوائم اللامتناهية من الأفراد والمتشخصات التي لا تدخل تحت حصر.

وقبل ذلك وبعد، لايهمنا في المقام الأول أن يكون التطابق تاما متساويا في جزئيات التصنيف بين الشكلين التوليدي واليوناني خصوصا إذا انتبهنا إلى أن الموضوع الواقع في حدود التصنيف مختلف في الحالتين فهو جسم فزيائي في احدهما ذهني في الآخر. ولكن يهمنا أن نبين أن **العقل الذي انتج الشكلين عقل نظري واحد يشتغل بنفس الآلة وتستفزه نفس العلاقات.**

ـ من جهة أخرى إذا كانت العلاقة بين النوع والجوهر في الشجرة اليونانية تمر كما بينا عبر وسائط تسمى «فصولا» وكانت هذه الفصول ترادف في وظيفتها النظرية وفي رتبتها من الشجرة الفورفورية المواقع الإسقاطية الوسيطة في الشجرة التوليدية، فإن الذي يؤيد هذا الترادف هو أن بين «الفصل» و«الإسقاط الوسيط» جامعا يكمن في صفة «العرضية». فقد وصفنا الرأس المقولي بكونه جوهرا صافيا وأول إسقاط يشرف عليه ينتج عن اختلاط الرأس بعرض الفضلة ثم بعرض الملحقات وهكذا. وكذلك وصفت «الفصول» في ايساغوجي بكونها أعراضا ومعلوم أن بين «العرض» والفصل أوجه تداخل كثيرة، فصل المناطقة القول فيها في باب "الكليات".[24] وهكذا يستوي لنا وجه آخر من أوجه الترادف بين الشجرتين ويكمن في قيامهما معا على مبدإ تقسيم الأعراض إلى مفارقة، وغير مفارقة. وتشعيب الشجرة على هذا الأساس[25]. وقد مر بنا في الفصل السابق أن الأعراض التي يتخذها الرأس المقولي في اطار الانتظام المركبي منها اللازم وهو الفضلة ومنها غير اللازم وهو الملحق.

العبارة الفورفورية اليونانية للشكل الإسقاطي التوليدي

انطلاقا من الجوامع السابقة يمكن بسهولة ترجمة الشجرتين اليونانية و التوليدية إحداهما إلى الأخرى، خصوصا إذا تذكرنا أن جامع الجوامع الصورية بينهما صريح وواضح ويكمن في أن أحد طرفي الشجرة يمثل العنصر الصافي من الأعراض والطرف الآخر يمثل العنصر المختلط بالأعراض الممكنة جميعا وليس بعد الطرفين إلا الأفراد التي لا تدخل تحت حصر، ثم إن الاختلاط بالأعراض في الشجرتين لا يتم دفعة واحدة بل عبر مستويات وهذا هو مناط الترتيب الرئاسي الداخلي لبنية الشجرة في الحالتين.

24 – راجع باب الكليات من ايساغوجي.

25 ـ عادل فاخوري (1980): "*منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث*".

خلاصة القـول أن العلاقـة بـين النـوع والجوهـر في المنطـق الفورفوري، وبـين الـرأس وإسـقاطه الأقصى، وبصرف النظر عن جزئيات المفهـوم والمحتـوى في كـل مـن طـرفي هـذه الموازنـة يجريـان علـى منهاج واحد يقوم على الترتيب الرئاسي القائم علـى الوسـائط وهـي «الفصـول» في الشـكل اليونانـي و«الإسقاطـات الوسيطـة» في الشكل التوليدي والجـامع بين هذه وتلك صفة «العرضية» كما بينا.

لا يعنينا من هذه المقارنة أن تستوي مستغرقة لكل الخيوط والجزئيات ببيان ـ مثلا ـ أي طرف من طرفي الشجرة اليونانية[26] هو الذي يقابل هذا الطرف أو ذاك من طرفي الشجرة التوليدية بقدر ما يعنينـا هذا التشابه الصوري بين الفضائين الشجرين والمبدأ الرئاسـي الـذي يؤسسـه وطبيعـة الانتظـام البنيـوي للعموم والخصوص والتهيكل الهندسي للجوهر وأعراضه.

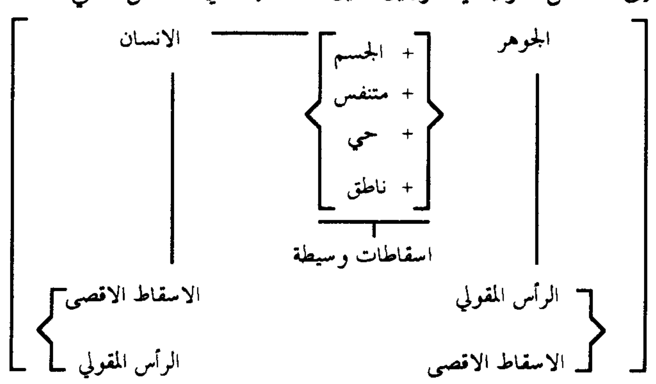
ب ـ الصيغة العربية

لم يخرج شراح ايساغوجي من المناطقة العرب عن المنطق العـام الـتي تحكـم في الشـجرة اليونانيـة ونكتفي في هذا السياق باقتباس نصين اثنين من نصـوص هـؤلاء المناطقـة الأول منهمـا للغـزالي وهـو في التقسيم الشـجري والثـاني في تعريـف الكليـات وهـو مـن «تحريـر القواعـد المنطقيـة في شـرح الرسـالة الشمسية» للإمام نجم الدين عمر بن علي القزوينـي المعروف بالكاتبي والشرح لقطب الدين محمـود بـن محمد الرازي:

أ ـ « الجسم ينقسم إلى نام وغير نام والنامي ينقسم إلى حيوان وغير حيوان والحيـوان ينقسـم إلى عاقل وهو الإنسان وإلى غير عاقل كالبهائم **فالجسم جنس الأجناس إذ لا أعـم فوقـه والإنسـان نـوع الأنواع إذ لا أخص تحته.** والنامي نوع بالإضافة إلى الجنس لأنه أخص منه وجنس بالإضافة إلى الحيوان لأنه أعم منه وكذا الحيوان بين النامي الأعم وبين الإنسان الأخص»[27]

---

26 – هذا المشكل يحتمل حلولا متعددة وقد جربنا أحدها في ما تقدم. وعلى العموم الشجرة اليونانية تحتمل في ترجمتها إلى الشكل التوليدي تأويلين اثنين نلخصهما في الشكل الآتي:



27 – أبوحامد الغزالي: ـ"*كتاب محك النظر في المنطق*"

ـ "*معيار العلم في فن المنطق*"

ب ـ «1 ـ **النوع وهو كلي يحمل على كثيرين متفقين في الحقيقة في** جواب ما هو فإذا قيل مثلا: خالد وبكر وسعيد ماهو؟ سواء جمعت في السؤال أو أفرد بعضها يكون الجواب إنسان. وهذا هو **النوع الحقيقي** لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته المتحدة...إذ ليس تحته إلا الأفراد المشخصة ويقابله **النوع الإضافي**. وهوالكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المندرج تحت جنس **فهو** كلي مندرج تحت ما فوقه من أجناس. فالحيوان مثلا جنس لما تحته من الأنواع وهو نوع للجسم النامي ثم الجسم النامي وإن كان جنسا إلا أنه نوع بالنسبة إلى مطلق الجسم ثم هذا وإن كان جنسا لما تحته **فهو** نوع بالنسبة إلى الجوهر: وهو **الجنس العالي** وكل ما فوق **النوع الحقيقي** فهو **نوع إضافي** وهكذا تترتب الأنواع بالتدلي من العالي إلى السافل الحقيقي الذي يسمى نوع الأنواع، ويصح أن يقال في النوع الإضافي: إنه الكلي المقول على الماهية الكلية: وعلى غيرها في جواب ماهو المندرج تحت الجنس. فالحيوان وإن كان جنسا إلا أنه بالنسبة إلى الجسم النامي نوع وهكذا. ومراتب النوع الإضافي ثلاثة: النوع العالي، وهو مالا نوع فوقه وتحته الأنواع كالجسم، والنوع السافل، وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان، **والنوع المتوسط** وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان[28] .

2 ـ الجنس وهو كلي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو فإذا قيل مثلا: ما هو الإنسان والفرس والسبع؟ كان الجواب عن ذلك حيوان. فالحيوان الذي وقع في الجواب، قد اشتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها وتتباين مفاهيمها. **ثم إن الماهية الواحدة قد يكون لها أجناس تترتب متصاعدة إلى أعلى جنس** منها فالحيوان جنس وفوقه جنس وهوالجسم النامي وفوق هذا جنس وهو مطلق الجسم وفوق هذا جنس وهو **الجوهر الذي تنتهي إليه الأجناس في تصاعدها ويسمى جنس الأجناس** لأنه لا جنس فوقه. **فالحيوان جنس سافل و الجوهر جنس عال و ما بينهما متوسط**. وبناء على هذا فإن الجنس بالنسبة إلى النوع الحقيقي منه ما هوقريب منه ومنه ما هو**بعيد** عنه فالحيوان بالنظر إلى الإنسان هو **جنسه القريب**، أما الجسم النامي أو مطلق الجسم فهو **جنسه البعيد**.

3 ـ الفصل وهو الكلي المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق بالنسبة للإنسان، فإذا قيل: أي شيء الإنسان في ذاته فمعناه ماهو **المميز الذاتي** للإنسان عما يشاركه في جنسه ويكون الجواب ناطق إذ هو الذي يميزه عن الغزال والفرس مثلا **لأن الفصل هو جزء الماهية الخاص بها**

---

28 – هذه المراتب الثلاثة تكافئ في الشجرة التوليدية:

1 ـ الرأس المقولي (=النوع السافل لأنه لا مقولة بعده)

2 ـ الإسقاط القريب المباشر (=النوع المتوسط)

3ـ الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (النوع العالي)

والصادق عليها فقط. وينقسم الفصل إلى قريب وبعيد أما القريب فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في جنسه القريب، كالناطق فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والغزال وأما البعيد فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس مثلا بالنسبة للإنسان فإنه إنما يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي كالنبات، ولا يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهوالحيوان من سائر الأنواع كالفرس والأسد و غيرهما. ثم الفصل إن اعتبرت نسبته إلى النوع الذي هو جزء من ماهيته فإنه يكون **مقوما و متمما للماهية** كالناطق بالنسبة للإنسان فإنه **جزء من ماهيته مقوم لحقيقته** التي تتركب من الحيوان الناطق وإذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له. فالناطق إذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون **مقسما له** لأن الناطق إذا ضم إلى الحيوان يحدث فيه تقسيما ،حيث يجعله على قسمين:حيوان ناطق وحيوان غير ناطق.

4 ـ الخاصة: وهي الكلي الخارج عن الماهية المحمول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه؟ والخاصة كما تكون للنوع كالضاحك بالقوة للإنسان حيث يقال في مميز الإنسان: أي شيء هو في عرضه؟ فالجواب عنه، ضاحك، تكون أيضا للجنس، كالماشي، فإنه عرض خاص بالجنس الذي هو الحيوان، إذ يقال في مميز الحيوان أي شيء هو في عرضه فيقال الماشي. وتنقسم الخاصة إلى **ملازمة للماهية** بحيث لا تفارقها ذهنا كالضحك والبكاء بالقوة بالنسبة للإنسان وإلى **مفارقة لها** كالضحك فعلا بالنسبة للإنسان أيضا.

5 ـ العرض العام، وهو الكلي الخارج عن الماهية المحمول عليها وعلى غيرها فإنه يشمل الماهية التي يحمل عليها ويشمل غيرها لصحة صدقه وحمله على الجميع وذلك كالمتحرك بالنسبة للإنسان فهو عرض له ولكن لا يختص به بل يشاركه فيه غيره لذا صح حمله عليه وعلى غيره في قول القائل الإنسان متحرك، الفرس متحرك وهكذا. ولا يقال العرض العام في جواب سؤال أصلا...والعرض العام يتنوع أيضا إلى نوعين: **الملازم** كالماشي والمتنفس بالقوة و**المفارق** كالماشي بالفعل»[29]

* * *

الشجرة المركبية حد حقيقي

إذا كانت الشجرة الفورفورية تسمى حدا حقيقيا[30] لأنها حللت «الجسم» إلى المقومات الذاتية (=الأجناس والأنواع والفصول) فإن الشجرة التوليدية يناسبها أيضا أن تعتبر حدا حقيقيا لأنها تحلل

---

29 – من شرح الرازي على الكاتبي. *"تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية"* فصل: تعريف الكليات.

30 – الحد الحقيقي يتم بالجنس (القريب) و الفصل

الجسم المركبي إلى الصفات الذاتية المقومة التي هي المقولة وأعراضها. وهذا ما قصدناه في أول كلامنا عن طبيعة النسق التعريفي في كل من الشجرتين اليونانية والتوليدية عندما **قلنا إن القواعد المركبية نظام في تعريف الأجناس المركبية باعتبار مقوماتها الذاتية**. إن المقياس الذي نص عليه المناطقة العرب أصلا للحد الصحيح ينعقد من الجنس الأعلى(أي الذي لا ينقسم) ثم المقومات الذاتية الممكنة «وإن كانت الفا على شرط **أن يقدم الأعم على الأخص**»(31) ثم يضاف إليه الفصل. إن الحد الحقيقي الدال على تمام ماهية الشيء عسير جدا كما نص على ذلك الغزالي لأن ذاتيات الشيء لاحصر لها. **إن عدم انحصار الذاتيات هذا هو الذي جعل التوليديين يحصرون الإسقاط الوسيط في الرتبة $\bar{V}$ مهما بلغ عدد الملحقات وقد عبروا عنه بخاصية «التكرارية»**. وعلى هذا الأساس نص المناطقة على أن ما يتيسر للمُعَرِّف في الغالب هو الحد الناقص الذي لا يشترط فيه المساواة بين طرفي التحديد والأيسر منه الرسم الذي يكون تاما (بالجنس القريب والخاصة اللازمة) وناقصا (بالجنس القريب والخاصة غير اللازمة).

الشجرة المركبية في تأويل الشجرة اليونانية المقلوبة

إن بنية المركب في تأويل آخر يمكن اعتبارها شجرة فورفورية مقلوبة تجعل الجنس المقولي (=الرأس) أسفل ثم تندرج إلى أعلى. وفي هذا التأويل نقول إن التدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من الأعم إلى الأخص فأعم العناصر هو الرأس المقولي **ف** ويندرج في الرتب التخصيصية عبر المستويات الإسقاطية فإذا اقترن **ف** بالمفعول أو غيره من الأعراض التخصيصية (=المكان، الزمان، الغاية، الهيئة...إلخ) أي إذا اقترن الرأس بالصلة فضلة كانت أم مخصصا أو هما معا خرج الرأس من الجنس الأعم أو الجوهر المبهم إلى النوع المختص وهو **ف̄** ثم إن **ف̄** نوع باعتبار الجنس الذي تحته أي **ف** لكنه جنس «مبهم» باعتبار ما فوقه فإذا وقع في طريق عرض آخر هو صدر المركب المدعو في قاموس اصطلاحاتهم «مخصصا» اختص أي خرج من صفة الجنس الأعم إلى صفة النوع المختص وهو **ف̿**.

نلاحظ هنا أن هذا التدرج من العام (V) إلى الخاص ($\bar{\bar{V}}$) عبر وسائط ($\bar{V}^*$) ودرجات يناسب قول النحاة قديما إن المنصوبات عوارض تخصيصية ويناسب ترتيب المناطقة للأنواع والأجناس وللأنواع الإضافية(32).

---

31 – الغزالي "محك النظر" ص 108.

32 – سنذكر في تعليق لاحق المرادف البنيوي في النحو العربي لقانون اشتراك الوسائط الإسقاطية التوليدية في الرتبة البنيوية الموسومة ب $\bar{V}^*$

الفعل (V) جنس عام تخرجه العوارض التخصيصية (=المفعول والمكان والزمان) من حيز الجنس إلى حيز النوع $\bar{V}$ وقد تتعدد هذه العوارض وتتنوع حسب العناصر التخصيصية لكنها تبقى جميعا في باب النوع $\bar{V}$. «وإن كانت ألفا» كما يقول الغزالي. ولا تخرج من $\bar{V}$ إلى النوع الأخص $\bar{\bar{V}}$ حتى يتعرض النوع $\bar{V}$ باعتباره جنسا هذه المرة للعرض «المخصص"» وهذا معناه أن هذا العرض (أي المخصص) لا يدخل على الجوهر المقولي الصافي (V) ولكن على النوع الأخص $\bar{V}$ أي على الجوهر المقولي مختلطا بالأعراض التخصيصية الواقعة في مجال الصلة. ومرادف هذا السلوك الشجري في الشكل اليوناني أن عرض «الحيوان» مثلا لا يدخل على الجوهر مباشرة ولكن بواسطة عوارض وسيطة هي الجسم والحي والمتنفس و النامي إلخ...(راجع ماقلناه سابقا في التمييز بين الجنس القريب والجنس البعيد وفي التمييز بين النوع العالي والنوع السافل والنوع الوسيط).

بناء على ذلك يمكن التمييز في الشجرة المركبية التوليدية بين نوعين من الأعراض:

ا ـ الأعراض التي تدخل على الجوهر الصافي (وهي الصلة بقسميها الفضلة والملحق) فتحيله من الرتبة V إلى الرتبة $\bar{V}$.

ب ـ العوارض التي تدخل على الجوهر المختلط أي على $\bar{V}$ فتحيله من الرتبة $\bar{V}$ إلى الرتبة $\bar{\bar{V}}$.

من هذه النظرية العامة في العلاقة بين الجواهر والأعراض تستمد النظرية الإسقاطية في تنظيم بِنْيَةِ المركب منطقها الهرمي الرئاسي.

* * *

(III) الترادف بين السيبويهية والتوليدية في توزيع الأدوار المجالية

الأسْ الإسقاطي فيما يبدو مرادف محتمل لحجم المجال العاملي الذي يصل إليه العامل في الرتبة س̄ ومرادف لقوة العامل في قدرته على تناول المفرد و المركب. فالرأس المقولي **س** يعمل في الصلة. والمخصص يدخل على المركب من الرأس وصلته أي على س̄ لينعقد منهما معا س̿. ولربما صح أن يقال إن الأس المذكور مرادف لا لقوة العامل و لكن لاختصاصه: فالرأس الفعلي يدخل على المفرد فإذا تعدد المفرد دخل على العناصر المفردية المختلفة في مستويات إسقاطية مختلفة (س̄*) أما المخصص فيدخل على الكل أي على س̄ بواسطة الإسقاط الأقصى س̿ الذي يشرف على الداخل والمدخول عليه.

وباختصار:

- **س** عامل يدخل على الصلة و ينتج عن الدخول المجال س̄
- س̄ مركب من العامل و المعمول.

هذا المجال المركبي والذي «عمل بعضه في بعض». يتعرض في مستوى آخر للمخصص فتكون النتيجة $\bar{\bar{س}}$ والتي تقع بدورها تحت الجوهر الأعلى أي ج[33]. في هذا المستوى من التحليل الفرق بين $\bar{س}$ و $\bar{\bar{س}}$ فرق بين المستوى الذي يكون فيه الرأس عاملا في صلته وبين المستوى الذي يكون فيه أي هذا الرأس وصلته (=المجال) تحت موقع افتراضي آخر هو $\bar{\bar{س}}$ وذلك بواسطة المخصص.

التوزيع المجالي العربي والتوليدي في ضوء التنظيم البنيوي باعتبار المستويات الإسقاطية

توزيع الرتب الإسقاطية على الشاكلة المشروحة آنفا يتضمن التمييز بين ثلاثة مجالات:

$[\bar{\bar{v}}[\bar{v}[v \text{ ------- }]]]$

النحو السيبويهي قامت فيه أنواع كثيرة من هذه المواقع الافتراضية وحتى في الأحوال التي لم يتم التصريح فيها بهذه المواقع، فإن المقدمات السيبويهية تدفع إلى القول بها.[34] فعندما يتوالى المجال الابتدائي والمجال الفعلي فإن موقع الصدر إذا لم يتحقق فإنه يكون موقعا افتراضيا:

مجال الابتداء [$\bar{\bar{v}}$ الصدر [$\bar{v}$[v الفعل ومفعوله][الملحقات]]]

إن العناصر التي تملأ موقع الصدر سمى الجرجاني وظائفها بالتقييد وهي بذلك يناسبها أن تدعى بـ «المقيدات» وأن تجعل بالتالي صالحة لترجمة لفظ Specifier الذي يناسبه في الترجمة العربية أن يكون مقابلا للفظ «الصدر» باعتبار ما ذكر.

الإسقاط الوسيط($\bar{V}$) - موقع افتراضي يمكن اعتباره عاملا معنويا نعوض به العاملية اللفظية في النحو السيبويهي. إن الانتقال في الشكل التوليدي من الجوهر الخالص إلى الجوهر المختلط بالأعراض والتي بموجبها ينتمي الجوهر إلى أنواع مختلفة حسب الأعراض التي تتلعب به، يناسبه أن يكون في الألفاظ الجرجانية انتقالا من الجوهر المجرد إلى الجوهر المزيد بالأعراض التخصيصية ($\bar{V}$) والأعراض التقييدية ($\bar{\bar{V}}$).

إن الرأس المقولي كما بينا هو العامل والتدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من النوع العام إلى النوع الخاص ثم إلى النوع الأخص وهذا التدرج يتناسب طردا وعكسا مع حجم المجال الذي يتخذه

---

33 - فإذا كانت ج معادلة لـ: $\bar{\bar{س}}$ بحيث استوجب الأمر أن تكون ج فضلة لرأس آخر ولم يكن لهذا الرأس مقابل في نسق المقولات اعتبر «الصمت» إسقاطا أقصى و «الاستئناف» رأسا له سنعود بتفصيل إلى هذا التأويل.

34 - راجع في هذا الشأن على وجه التحديد: أحمد العلوي: - "آية اللغة وكبرياء النظر"

- "المجالات العاملية"

الرأس المركبي (الفعل مثلا) صلة له. هذه الصلة تضيق وتتسع فإذا ضاق المجال إلا عن لفظ الفعل كـان النوع هو V فإذا اتسع درجة فشمل المفعول صار النوع هـو $\bar{V}$ فـإذا ازدادت الصلـة اتسـاعا فشـملت الملحقات فإن النوع يبقى هو هو أي $\bar{V}$). ولعل اشتراك المفاعيل والملحقـات، في اللغـة العربيـة، في محـل النصب يناسبه ان يؤول في هذا الإطار باعتباره انعكاساً لفظيا صريحا لهذا الأمر. ثـم إن معالجـة أحكـام «المنصوبات بعد تمام الكلام» في باب واحد هو «الفضلات» دليل على هذا التوجه في النحو العربي أي أن الفعل إذا اتخذ صلة فإنه يتحول من الجنس ف إلى النوع $\bar{ف}$ مهما اتسعت صلته وهذا النوع المتوحد يترجم في العربية أن الفضلات كلها تشترك في النصب. سنبرهن في سياق هذا التأويل فيما بعد علـى أن الرفع والإسناد في النظرية النحوية العربية يرادفـان الإسـقاط الأقصى $\bar{\bar{س}}$ في صـورة مـن صـوره، وأن النصب و التخصيص يرادفان الإسقاط الوسيط $\bar{س}$*.

المحـــور الثانـــي

النظرية الإسقاطية

وبرنامج محاصرة التنوع والتعدد

1- مقـــدمـــة.

2 - الشكـــل الإسقــاطي شكل ميزانـي يوافقـــه التـــلفيـــظ و يخـــالفـــه بالنقـــص.

3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر.

4 - نحـو نظرية إسقاطيـــة موحدة لكـل المركبات.

5 - تعـــليـــق.

1 - تقـــديـــم

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل ان الموقـف التوليـدي فيمـا يتصـل بالنظـام البنيـوي داخـل المركـب الفعلي، يمكن ارجاعه على تشعب تفاصيله الى قضيتين أساسيتين:

الاولى: الموازنة بين الحل الافقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني.

الثانية: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدإ الرئاسية الهرمية الذي ظهرت مزيته في الاستدلال على حساب مبدإ الأفقية. ونشير هنا الى أن القضايا الثلاث التي تناولناها بالتعليق فيما تقـدم وهي:

أ - التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبـي.

ب - النظام البنيوي المركبـي ليس الا نظاما في «التعريفات» مشتق مـن منطـق الشـجرة اليونانيـة القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض.

ج - اوجه الترادف بين السيبويهية[35] والتوليدية خصوصا في التوزيـع المجـالي والتنظيـم الداخلـي.

هي القضايا الأساسية المتفرعة عن القضية الاولى المتعلقة بإشكال الأفقية والرئاسـية في تنظيـم «المجـال».

أما المسائل التي سنتناولها بالتعليق والمفاحصة في الفقرة الموالية فتندرج في إطار تفاصيل القضية الثانية عن النظرية الموحدة لبنية المركبات.

ان تعميم «الشكل الإسقاطي» المندرج في إطار هذه النظرية الموحدة، تنسلك مسائله عبر شعبتين اثنتين:

أ - بيان ان الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبـدإ الرئاسـية، «صـورة ميزانيـة كاملـة» وأن المتغيرات التلفيظية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة او بالنقص وفي حالة النقص يكون التلفيظ صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصـلا لكـل تلفيـظ مركبــي فعلي بـه مـن جوامـع الـثراء الصوري ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر التنوع وهي: التنوع الرتبـي في اللغـات - التنوع المقولي في المركبات - التنوع في الطبائع المركبية من جهتي المفردية والجملية.

وفي مايلي نستعرض جزئيات الموقف التوليدي فيمـا يتعلـق بهـذه المظـاهر الثلاثـة ثـم نتبـع ذلـك بتعليق موجز نبين فيه ان هذا الموقف يندرج في إطـار الدفـاع عـن مـا نسـميه في هـذا البحـث ببرنـامج

---

35 - السيبويهية هنا نأخذها بمعنا ها الواسع اي ماجاء من مبادئها وتطبيقاتها صريحا في "الكتاب" وما بقى مضمرا وتم استصراحه في دراسات. د. أحمد العلوي عن النظرية النحوية العربية القديمة.

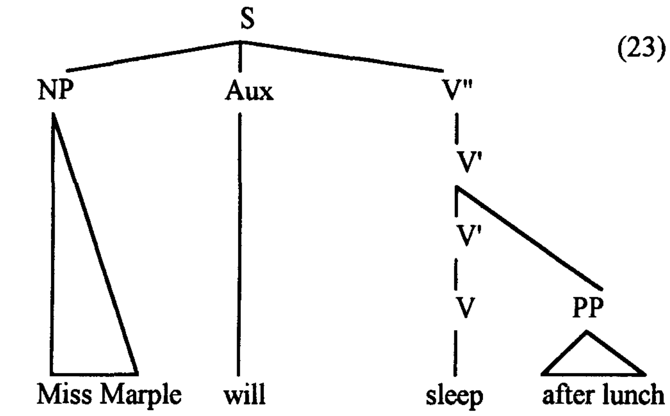
محاصرة التعدد واختزال التنوع وهو مَنْحى في النظر تنتمي حدوده ومفرداته الأساسية الى لغة نظرية بينها وبين اللغة السيبويهية مناطق ترادف مترامية الأطراف كما سنرى.

2 ـ الشكل الإسقاطي شكل ميزاني عام يوافقه التلفيظ ويخالفه بالنقص

« سننظر الآن في جملة اضافية من امثلة بنيات م ف وذلك لبيان ان: كل مركب فعلي يتكون من ثلاثة مستويات إسقاطية: ف، ف، ف (= v", v' , v) وان لم تتحقق في اللفظ العناصر التي تدخل في تكوين كل مستوى إسقاطي[36] (اي ان المركب الفعلي قد لا يتحقق منه في اللفظ الا الرأس). وعلى العموم اذا لم يكن في العبارة ما يمكن ان يلفظ مواقع المستويات الإسقاطية فإن المركب الفعلي لايجوز بحال أن يخرج في انتظامه البنيوي الداخلي عن البنية (22).

الجملة الآتية مثلا لا تتضمن مخصصا للمركب الفعلي ولا فضلة للرأس الفعلي وهذا معناه ان الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط الأدنى لا يتشعبان شجريا:[37]

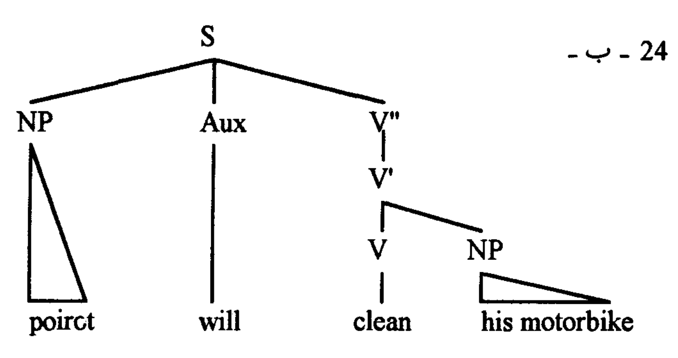
(23)



وقد يتخذ المركب الفعلي فضلة مع خلوه من المخصص والملحق نحو:

24 ـ أ ـ Poirot will clean his motobike -

24 ـ ب ـ



---

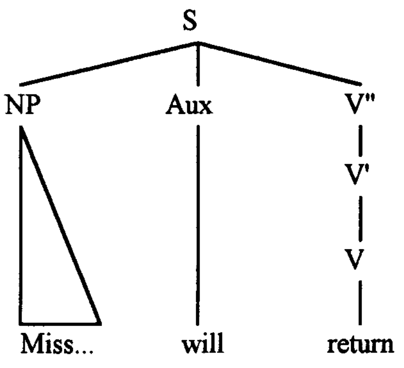
36 ـ راجع في هذا الخصوص شومسكي (1986)

37 ـ يجوز في اختيار تمثيلي آخر ان نجعل [مخ.م ف] مشرفا على موقع شجري فارغ معجميا سنعود الى مناقشة هذا الاختيار في مكان آخر.

واخيرا قد يستغني م ف عن المخصص وعن الفضلة وعن الملحق على حد سواء فلا يتحقق منه إلا الرأس نحو:

25 - أ - Miss marple will return -

25 - ب



3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر

ان الخطاطة الإسقاطية التي تنتظم وفقها المركبات الفعلية والتي اعتمدناها الى الآن بنيت انطلاقا من الامثلة الانجليزية وهي لأجل ذلك قد تنطبق على اللغات التي يشبه نظامها الرتبي نظام الانجليزية الا انها ستتمنع لا محالة عن اللغات التي لا يجري النظام الرتبي فيها على منهاج ترتيب المكونات في الانجليزية. من امثلة ذلك اللغة اليابانية التي تنتمي الى مجموعة اللغات ذات الرتبة «فا مف ف»[38] اي ان الفعل فيها، الرأس المركبي، يتأخر عن المفاعيل والملحقات.

26 - أ - john -ga mary-o but - ta
(الماضي - ضرب نصب - ص رفع - س)

26 - ب - john - ga mary - ni hon - o yat - ta
(الماضي - اشترى نصب - كتابي مجرور - ص رفع - س)

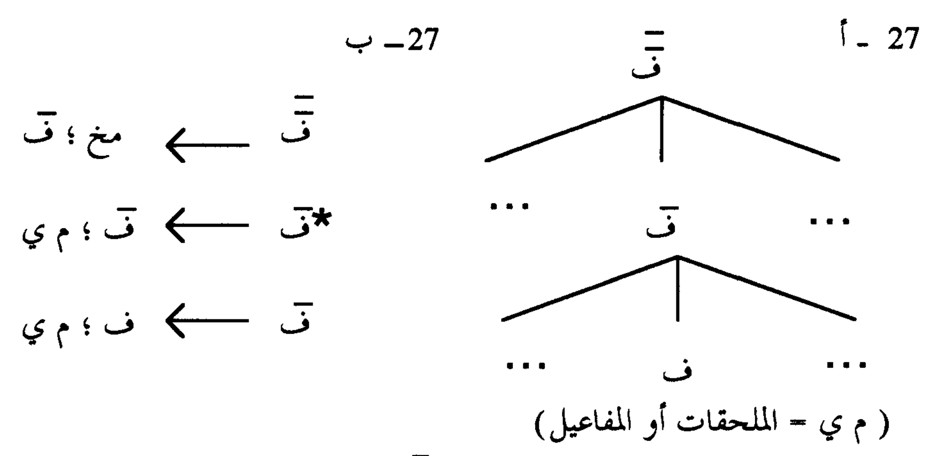
26 - ج - john -ga mary-to kuruna de kobi-ni it - ta
(ماض - ذهب الى ... بـ سيارة مع - ص رفع - س)
الاداتية

المطلوب اذن هو ابتكار خطاطة كلية للإسقاطات الفعلية تكون على منزلة من المرونة الصورية تجعلها صالحة للغات ذات الرتبة (ف مف) وللغات ذات الرتبة (مف ف)[39] على حد سواء. ولعل الشكل الإسقاطي الآتي يفي بهذا الغرض:

---

38 - انظر: Kuno, S. (1973) *The structure of the Japanse language*

39 - وكذا اللغات التي تجتمع فيها هاتان الرتبتان كالعربية.



في (27 - أ) الحــذف الـذي يشـرف عليـه ف يمثـل المخصـص الـذي يشـرف عليـه ق يمثـل الملحقات والفضلات. اما في (27 - ب) فالفاصلة المنقوطة التي تفصل بـين المكونات اشارة الى ان هـذه المكونات لا تترتب خطيا. رتبة الفعـل مثلا بالنسبة إلى فضلاتـه (=م ي) يتـم تثبيتهـا حسـب الاختيـار الذي ترتضيه كل لغة على حدة اما الرمز * الذي اقترنت به المقولـة الإسـقاطية ق في القـاعدة الثانيـة من (27 - ب) فإشارة الى صفة التكرارية المشروحة فيما مضى»[40].

4 - نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.

« إن أحد الاسئلة التي تلزم عن نظرنا السابق في بنية المركب الفعلي، السؤال عـن جـواز **تعميـم مبدإ الهرمية** الذي اعتمدناه في تنظيم البنية الداخلية لهذا المركب، ليشمل المركبات الأخرى.

اذا كان ذلك ممكنا فسيكون معناه انه يجوز تعويض قائمة القواعـد المركبيـة الاربـع بشـكل عـام وحيد. واضح ان **مبدأ «الاقتصاد» يســتوجب تفضيـل النظريـة الـتي ترجـع فيهـا المقـولات المركبيـة المختلفة الى شكل إسقاطي وحيد يستغرقهن جميعا على النظرية التي تجعل لكـل مقولـة مركبيـة علـى حدة شكلا إسقاطيا خاصا بها.**

---

40 - انظر:

- Haegman (1991)
- Riemsdijk,v and E. williams (1986)

راجع المزيد من التفاصيل في موضوع الملحقات وقواعد البنية المركبية بصفة عامة:

- Emonds, J. (1970): Root and Structure Preserving Transformations,
- Emonds, j. E 1976 *A transformational opproch to English syntax: Root, structure preserving and local tramsformations*
- Jackendoff, R. S. (1977) $\bar{X}$ - *syntax : A study of phrase structure*

تراجع أيضا المناظرة المشهورة بين «شومسكي» و«فان رمسدجك»:

- Chomsky, N. (1982 b) *The Generative Enterprise* (A discussion with Riny Huybregts and Henk van Riemsdijk).

والتي تضمنت ردودا على تصورات أخرى للبنية المركبية كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمّم.

إذا تمكنا مـن صياغـة هـذه الخطاطـة الإسـقاطية العامـة فـإن ذلـك سـيكون معنـاه اننـا اسـتطعنا استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات وهذه، في كل الأحـوال، رتبـة في التعميـم نفتقدهـا كثـيرا عندما نقيم اوصافنا وتفسيراتنا على التمييز بين اربع قواعد مركبية مختلفة لا يربط بينها رابط.

سنعود بعد قليـل[41] الى المقـولات المعجميـة الأخـرى (=الاسمـاء والصفـات والحـروف) لتقديـم الدليل على ان الخطاطة الإسقاطية التي بينا ان م ف تنتظـم مفاصلـه وفـق مـا تسـتلزمه، يمكـن تعميمهـا لتشمل المقولات الأخرى»[42].

5 ـ التعليق:

أ ـ من مستويات التنوع التي جاءت النظرية الإسقاطية لمحاصرتها وتوحيدها، الصور المنتقصة مـن الميزان المركبـي الإسقاطي العام. اي الصور التي تنقصها بعـض المواقـع كالفضلـة والمخصـص والملحـق، وهذه الصور على مخالفتها للخطاطة الإسقاطية العامة بالنقص تعتبر تلفيظا لهذه الخطاطة.

يتبين من التحليل التوليدي في هذا الشأن انه يستمد من مبادئ النظر المـيزاني والـتي مـن بـين مـا تنص عليه ان «الاختلاف في التلفيظ لا يمنـع مـن ان يكـون لـه مـيزان واحـد» وان النقـاش والاعتـلال للحالات والشروط وبناء القواعد الخاصة بكل صورة جزئية لايتم إلا في المستوى التلفيظـي وان «تلـك القواعد التي تنشأ تقعد بالنسبة إلى الميزان ...بحيث ان مراعاتها يجعل في امكان عارفهـا تقديـر صورتهـا الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب هـي بحـث في الاسـتثناءات والمخالفـات الـواردة علـى الميزان وتعليلها» وأن «النحوي يهتم علىالخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات الـتي تمثـل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان».

ب ـ ونذكر هنا ان ترتيـب الاسـتثناءات الداخلـة علـى المـيزان المركبـي الإسـقاطي جـاءت في التحليل التوليدي السابق على هذه الشاكلة بالضبط، فقد ذكرت الأحـوال المخالفـة للمـيزان بـالحذف، وقد تقدمت ثم الأحوال التلفيظية القائمة على التنويع الرتبـي للميزان.

وفي هذا الخصوص لوحظ ان اللغات تختلف في رتبة الرأس من الفضلة، اذ منهـا مـا ينبيهـا علـى تقديم الرأس في كل الأحوال ومنها ماينبيها على تأخيره عن فضلتـه في كـل الأحـوال ايضـا كاليابانيـة، والمطلوب هو محاصرة التنوع الرتبـي ليكون مشمولا بنفس النظام الإسقاطي. وفي هذا الاطـار اقـترحت صيغة جديدة للشكل الإسقاطي (27 ـــ أ) تمكـن مـن اسـتيعاب صـور التنـوع عـبر اللغـات. ان تقديـم

41 ـ انظر ص 257 ومابعدها.

42 ـ هذه المسألة تمثل بالنسبة للمحور الثالث موضوعه الأساس انظر ص 252 ومابعدها).

المخصص وتأخير الفضلة كانت هي الرتبة الوحيدة في تصور سابق وهو تصور قائم على ثبوت النقط في الشكل الإسقاطي ثم وقع تعويض هذا التصور الحسابي ذي الطابع الهندسي الجامد بتصور حركي قائم على هندسة النقط المتحركة التي لا تمكن من الحصول على رتبة وحيدة جامدة. والرتبة في هذه الحالة يكون تحديدها اختياريا قائما على حجج تجريبية تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى. كل اللغات تشتق رتبتها من هذا الشكل الإسقاطي الذي يرفع في مستوى النظرية الى درجة الشكل الرتبي العام الذي يستغرق كل الأوضاع الرتبية الممكنة. هذا هو الذي ذهب اليه التوليديون امام التنوع الرتبي بين الفصائل اللغوية . «الرتبة» بالنسبة للرأس يقارن شكلها بالعلامة الإسقاطية التي تكون خطا واحدا أو خطين او تكون تجردا من الخط جملة. فلا يكون المخصص الا تحت الإسقاط الأقصى ولا تكون الفضلة الا تحت الإسقاط الادنى اما الرتبة باعتبار القبلية والبعدية فإن النقط المتحركة باستمرار في الشكل الإسقاطي الجديد لا تمكن من الحصول على هذه الرتبة لأجل ذلك قلنا ان تحديدها يكون اختياريا[43].

ولعل اهتداء التوليدي الى هندسة النقط المتحركة في (27 ـ أ) الشبيهة بالهندسة السيبويهية يرجع الى اشتغال نظريته بالنظام الرتبي في اللغات الشرقية ـ اليابانية تحديداً ـ والتي تجعل الرأس العاملي متأخرا عن معمولاته وهو اشتغال مكن التوليدي من توسيع نظريته لتتجاوز التصور الحسابي الجامد المشتق من الأوضاع الرتبية المقهورة في بعض اللغات الاوربية التي مثلت بالنسبة للتوليدية مجالها التقليدي كالانجليزية. وهنا نشير الى ان **ما تيسر للتوليدية متفرقا في لغات مختلفة قد اجتمع للنحوي العربي في اللغة الوحيدة التي اتخذها موضوعا له وهي العربية. لذلك لم تعرف النظرية النحوية العربية الانتقال من التصور الحسابي القائم على افتراض ثبوت النقط في الأشكال إلى التصور الحركي القائم على النقط المتحركة باستمرار، بل عرفت هذا الشكل الحركي الاخير ابتداء ولم تعرف غيره (الا في تطبيقات جزئية داخلية اعتبرت مخالفة للميزان العام). وقد مر بنا في الفصل السابق ان هذا**

---

43 ـ سنبين فيما بعد ان الحركية في الشكل الإسقاطي الجديد تجعل التعريف التوليدي للعامل قريبا من التعريف العربي. فالعامل في الاول يقترن وجوده بالعلامة الإسقاطية تقدم عن معموله ام تأخر، والعامل في الثاني هو الذي يقارن وجوده بوجود آثار في العناصر الاخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة اليه خصوصا اذا انتبهنا الى ان الاسماء القابلة للمعمولية في الحالتين بالاضافة الى كونها قابلة للانتظام لا يحكمها اي ترتيب لأن الهندسة هندسة لنقط متحركة لا لنقط ثابتة. لكن المشكل في الصيغة التوليدية هو ان لامحكومية العناصر بأي ترتيب خاصية تستفاد حينما ننظر الى اللغات جميعا اما توظيف الشكل الإسقاطي الحر رتبيا في اللغة الواحدة كالانجليزية اواليابانية فمطارد بالجمود لأن النقط في أشكال هذه اللغات ثابتة غير متحركة.

الضرب من اجتماع الخواص في لغة واحدة وتفرقها في لغات اخرى، يستدل به على ان اللغة الواحدة اكبر حجما[44] من كل واحدة من هذه اللغات[45].

ج ـ وأخيرا إن إرجاع جميع المركبات الفعلية الى الشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة سواء تحققت في اللفظ الفضلة والمخصص والملحق ام لم تتحقق، إنْ كان يندرج في اطار التصور الميزاني الذي يرجع المختلف الى شكل عام وحيد والذي يوظف المساطر التوحيدية في التعامل مع الصور التلفيظية التي قد تكون معادلة للميزان وقد تكون مخالفة له بالزيادة او بالنقص فإن توسيع القاعدة الصورية والمرونة الابستمولوجية للشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة قد دفع بهذا الشكل الى نهايات توحيدية تتجاوز اللغة الواحدة الى اللغات المختلفة. واما الدفع بهذا التعميم لتكون المقولات المركبية الاخرى مشمولة بنفس الشكل الإسقاطي المنظم للهيكل البنيوي المركبي فيندرج في اطار برنامج توحيدي أشمل وأعم.

---

44 ـ Bigger

45 ـ الايطالية مثلا اعتبرت اكبر حجما من الانجليزية لأنه بإزاء كل جملة انجليزية توجد جملتان في الايطالية احداهما يظهر فيها الفاعل الضمير والثانية يحذف فيها جوازا (راجع المبحث السابق). 45 ـ «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتاب المقتصد في شرح الايضاح (ص 554)].